

جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه وأصوله
شعبة الأصول

٢١٨٩

التقليد في الشريعة الإسلامية

رسالة مقدمة لفيل درجة الماجستير
من جامعة الملك عبد العزيز - بجدة المكرمة

إعداد الطالب

عبد الله محمد بن عبد الله السيفي



إشراف الدكتور

أحمد فهد أبو رسته

عام ١٣٩٩ هـ - ١٤٠٠ هـ

شكـر وتقدـير

~~~~~

بسم الله الرحمن الرحيم

~~~~~

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويكافى مزيده - اللهم صلى
على محمد النبي الأمي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على
آل إبراهيم أنك حميد مجيد وسلم تسليما ،

أما بعد فإني أشكر الله تعالى الذي منّ عليّ ووفقني لسلوك طريق
الدراسة بعد أن انقطعت عنها مدة من الزمن ، ففتح الله تعالى لي من
فضله بابا لاكمال دراستي وضحني فرصة لهذا الغرض الأسمى كما أشكره تعالى
على أن أعانني على إنجاز هذه الرسالة وإخراجها إلى حيز الوجود ثم أشكر
أستاذي فضيلة الدكتور أحمد فهمي أبو سنة الذي أعطاني الكثير من وقته
وبذل لي قسطا وافرا من جهده ، وساعدني بعلمه وتوجيهاته القيمة فكان
ذلك خير معين لي بعد الله عز وجل - على ^{أحسن}تحصيل^{أما} وضعت في هذه الرسالة ،
فالله تعالى أسأل أن يعزل لي ^{وإن}المثوبة في الدنيا والآخرة ، وأن يوفقني
وأياه وجميع المسلمين لما يعبه ويرضاه ان ربي سميع مجيب . ///

” بسم الله الرحمن الرحيم ”

المقدمة

=====

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور
انفسنا وسيئات اعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي
له ، وأشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله اللهم صل على محمد النبي الأسي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته
وأهل بيته كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد أما بعد :

فان الله تعالى خلق الخلق ليعبدوه ولا يشركوا به شيئا قال تعالى :
” وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ” (١) وأرسل رسوله صلى الله عليه
وسلم بالهدى ودين الحق ، وأنزل كتابه تبياناً لكل شيء ، وأمره أن يبين
للناس ما نزل اليهم حتى يكونوا على بينة مما به ، يعبدون ربهم ، قال تعالى :
” وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ” (٢) فبينه صلى الله عليه
وسلم أيما بيان فلم يدع أمراً يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا أمر به ، ولا أمراً
يقرب من النار ويباعد من الجنة إلا حذر منه ، فجزاه الله تعالى عنا خير ما
جازى به رسولا عن أمته •

الصحابة

وتلقى عنه صلى الله عليه وسلم الرسالة بقلوب صاغية وآذان واعية وأذهان
ثاقبة وحملوا هذه الرسالة بأمانة حتى سلموها بيد أمينة لمن بعدهم ممن
التابعين وهكذا التابعون لمن بعدهم ، وهلم جرا ، يسخر الله تعالى لهذه الرسالة

(١) الآية ٥٦ من سورة الذاريات

(٢) آية ٤٤ من سورة النحل

الخالدة من ينقلها خلفا عن سلف حتى وصلت إلينا بهذا فيرها ، فنسأل الله تعالى التوفيق لحفظ الأمانة حتى تكون حلقة نافعة في هذه السلسلة الذهبية التي تنتقل فيها رسالة الله تعالى من جيل الى جيل إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها ، فسوف تستمر تلك السلسلة مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم " لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم (١) "

ولا شك أن من تلقى الرسالة عن النبي صلى الله عليه وسلم - الصحابة فمن بعدهم - متفاوتون في الفهم ، فقد يفهم بعضهم من مسائل الدين ما ينفلق عنه أو عن بعضه - أذهان الآخرين ، وتلك هي سنة الله تعالى في خلقه أن توجد بينهم فروق ذهنية بين فرد وآخر قال صلى الله عليه وسلم " مثل ما بعثني الله تعالى به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا ، فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكانت منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به (٢) " ، وقوله صلى الله عليه وسلم " نَصَرَ الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه فرب مبلغ أحفظ له من سامع (٣) .

فهذان الحديثان الشريفان يدلان على ما بين الناس من فروق ذهنية • ثم إن فرصة السماع من الرسول صلى الله عليه وسلم أو من بعده من العلماء لم تكن متكافئة بين جميع من يتصدون لطلب العلم ، فقد يحضر هذا ما غاب عنه ذلك

(١) أخرجه البخاري في المناقب

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم

(٣) أخرجه أبوداود والترمذي في كتاب العلم وابن ماجه في المقدمة واحمد

في مسنده ٤٣٧/١ واللفظ له

وقد يمكن شخصاً ظرفه من طول الملازمة والسماع في حين لم تسنح الفرصة
 لغيره بما سنحت له به فلا يتمكن من سماع العلم وحضور مجالسه ، ومن ثم
 كان لا بد أن يكون عند شخص من العلم ما ليس عند غيره وعند فرد من النظر
 الصائب والاجتهاد الحاذق ، والذي يمكنه طول ممارسته للعلم ومدارسته مع
 العلماء ، واطلاعه على النصوص المختلفة والنوازل المتشعبة — ما لا مثل له عند
 هذا الآخر الذي قعدت به عن كل ذلك أو بعضه ظرفه الذهنية أو فرصته
 الزمنية •

وكتيجة حتمية لذلك وجد في الامة سائل ومسئول ، ومفت ومفتى ومقلد
 ومقلد ، تطبيقاً لقوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون (١) "
 وقوله صلى الله عليه وسلم " إنما شفاء العي السؤال (٢) "

ومن المعروف أنه يجب على من جهل حكم الله تعالى — أن يسأل عنه ليكون
 على بصيرة من أمره ، وحتى يعبد ربه عز وجل على بينة ، ولكن : من هو الذي
 يسأل وتحق له الفتوى في دين الله تعالى ؟ وماذا يجب عليه أن يفهم وماذا
 على المستفتي حيال هذه الفتوى ؟ ومتى يحق له العمل بهذه الفتوى ؟ ومتى
 لا يحق له ذلك ؟ وهل إذا عمل بهذه الفتوى يسمى عمله ذلك تقليداً أم اتباعاً ؟
 وهل بين الأمرين فرق ، وما هي حقيقة التقليد الذي قال معظم العلماء : إنه
 لا يسع العاصي إلا هو في الأحكام ، وندبوا إليه ، وأخذ به أصحاب المذاهب
 وتمسكوا به أيما تمسك ، وشددوا النكير على من خرج عنه ، مما دعا إلى
 العكوف على كتب المذاهب الفقهية ، ودراستها ، والإكتفاء بذلك عن البحث عن
 الأحكام في كتاب الله تعالى وسنة نبيه ^{صلى الله عليه وسلم} ، كما هو معروف ومشاهد في

(١) الآية ٤٣ من سورة النحل ، ٧ من سورة الانبياء

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة

كثير من البلاد الاسلامية حيث ترى كل قطر له مذهب من المذاهب الأربعة أو غيرها يحكف طلاب العلم على دراسة فقهه ، ولا يكاد أهل ذلك القطر يتجاوزون مذهبه ؟ وهل هذا هو نفسه التقليد الذي شن عليه فريق من العلماء حملة عسواء ورموا من عمل به أو قال بكل ثقل وخفيف ، أم هو غيره ؟

ثم إنه إذا كان الأئمة المقلدون الأربعة والذين قال بعض العلماء إنه أجمع على عدم جواز تقليد غيرهم — إذا كانوا لم يولدوا إلا بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان المسلمون ، الصحابة والتابعون لهم بإحسان — هداة مهتدين ، قبل ظهور المذاهب ، فما دام ذلك كذلك فقد دار بخلدى سؤال هو أنه : ألا يسع آخر هذه الأمة ما وسع أولها ، من الاكتفاء — عن تقليد هذه المذاهب — بما كان أهل تلك العصور مكثفين به من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، حين لم يكن أصحاب هذه المذاهب موجودين ؟

ثم أردت الوقوف على ما إذا كان لهذه المذاهب المقلدة ومقلديها — سلف درجوا على سنته — من الصحابة التابعين بحيث إنه كان فيهم مقلد ومقلد أم لا ، وإذا كان لهم فما هي طريقة ذلك السلف التي كان عليها في التقليد ، وإذا كان على السامع أن يقلد المجتهد ، وإذا كان ذلك أمراً كان عليه السلف الصالح ، فهل يمكن تقليد مجتهد مفضل مع وجود من هو أفضل منه ، وهل يمكن تقليد عدة مجتهدين مختلفين وتتبع مذاهبهم في فتاواهم في أحكام أمور مختلفة من مقلد. كان قد التزم تقليد أحدهم أم لا ؟ كأن يقلد هذا في الصلاة وذلك في الحج مثلاً حسب ما يحلوه ، وهل يجوز للمقلد أن يلفق بين آراء مجتهدين في حكم مسألة واحدة كان يقلد مجتهدين في صلاة واحدة بوضوء يقول بعضهم بصحته والاخر ببطلانه . . . ؟ إلى غير ذلك من أحكام التقليد .

وماختصاصار : فلولوقوف على أحكام التقليد وما يتعلق به - اخترب البحث
فى هذا الموضوع - موضوع التقليد - لأستفيد من ذلك وأبينه لغيرى حسب ما
فهتمه - فى هذه الرسالة • وقد قسمتها بعد هذه المقدمة الى تمهيد

وثلاثة أبواب والأبواب الى فصول ، ثم الخاتمة وذلك كما يلى :

التمهيد وينت فيه علاقة التقليد بعلم الأصول وأنه من مباحثه •

الباب الأول : فى معنى التقليد وحكمه وتحتة فصلان :

الفصل الأول : فى معنى التقليد والفرق بينه وبين الاتباع

الفصل الثانى : فى اختلاف العلماء فى حكم التقليد فى أصول الدين

وفروعـه

الباب الثانى : فى المقلد بفتح اللام : وتحتة فصول ثلاثة :

الفصل الأول : المقلد هو المجتهد ، وحكم التقليد فى المسائل

البنية على أمور باطلة •

الفصل الثانى : حكم تقليد الصحابة رضى الله عنهم ، وتقليد

المجتهد المفضل مع وجود من هو افضل منه •

الفصل الثالث : حكم تقليد المجتهد الميت •

الباب الثالث : فى المقلد بكسر اللام ، وتحتة فصول خمسة •

الفصل الاول : من هو المقلد ، وهل يجوز للمجتهد أن يقلد

مجتهداً غيره أم لا ؟

الفصل الثانى : فى طبقات المقلدين •

الفصل الثالث : فى التقليد للعمل والافتاء والقضاء ، وهل

وهل يجب اتباع الراجح أم لا ؟

الفصل الرابع : هل يرجع المقلد عما قلده فيه ، التزام المقلد

مذهباً معيناً •

الفصل الخامس : في حكم تتبع الرخص والتلفيق •

خاتمة البحث : وتشتمل على ما انتهت اليه نتائج البحث

في موضوع - التقليد -

هذا وقد قسمت كل فصل كبير إلى مباحث حتى يتسنى توضيح كل جزئية فيه ، أما إذا كان الفصل صغيرا فلم أر حاجة إلى جملة أكثر من مبحث واحد ، كما جعلت تقديما لبعض الفصول - مختصرا يعرف القارئ على مجمل ما سيبحث في الفصل •

والله تعالى ربى أسأل أن يهدينا جميعا صراطه المستقيم وأن ينفع بما كتبت في هذه الرسالة ، وأن يعفو عن زلتى ويتجاوز عن خطيئتى يوم الدين وعن جميع المسلمين ، إنه عفو كريم ، وأسأله تعالى أن اكون بعملى هذا قد أدليت بدلو فى معين العلوم النافعة ، ليشرب من صافى نبيها كل متعطش الى حياض المعرفة ، وأن يعلمنى ما ينفعنى ، وأن يلمهنى العمل بما علمنى أنا وجميع إخوانى المسلمين •

و بحسبى الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم (١)

(١) الآية ١٢٩ من سورة التوبة •

تمهيد
=====

(التقليد من علم أصول الفقه)

سيأتي ان شاء الله تعالى ان التقليد : هو العمل بمذهب إمام مجتهد من غير معرفة دليله على الحكم الذي يقلد فيه - معرفة تامة وقد عرف البيضاوى فى المنهاج - علم الأصول بأنه " معرفة دلائل الفقه وكيفية الاستفادة ^{بها} وأحوال المستفيد (١) " وفسر الاسنوى المستفيد بأنه طالب حكم الله تعالى ثم قال : وهو شامل للمجتهد والمقلد ، فإن المجتهد يستفيد الاحكام من الأدلة بطرق الدلالة ، والمقلد يستفيدها من المجتهد (٢) فكان التقليد بهذا داخل فى علم أصول الفقه .

وقال صدر الشريعة فى كتابه التوضيح : موضوع أصول الفقه الأدلة وما يتعلق بها والاحكام ، وأراد بما يتعلق بالأدلة ، الأدلة المختلف عليها كاستصحاب الحال والاستحسان ، وأدلة التقليد والافتاء (٣) . فدخل فى علم أصول الفقه بما ذكره صدر الشريعة .

وهذا النقل من الكتابين ظهر أن الحنفية والشافعية يدخلون التقليد فى علم أصول الفقه ، وإن اختلفوا فى طريق دخوله .

(١) انظر نهاية السؤل شرح مناهج الأصول للبيضاوى / تأليف الاسنوى ١ / ٥
فما بعدها .

(٢) انظر المصدر نفسه / ١٤ فما بعدها

(٣) انظر شرح التلويح للتفتزاني على شرح التوضيح للتنقيح لصدر الشريعة

وكان المتبادر أن التقليد تبحث أحكامه في علم الفقه لأنه فعل من أفعال المكلفين ، والفقه هو العلم بالأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين ، ولكن لما كان التقليد حالا من أحوال من يطلب الله تعالى وهو الشخص الذي يستفيد من المجتهد ، وكان له تعلق بالاجتهاد والمجتهدين ، كتقليد الصحابي رضي الله عنه ، وتقليد المفسر مع وجود الأفضل ، وتقليد من يبنى أحكامه على أصول باطلة .

وكان من المقلدين من يقصد في تقليد ، الى تتبع الرخص ، ومنهم من يلقق بين مذاهب المجتهدين لما كان ذلك كذلك : ناسبه ان يذكر التقليد عقب الاجتهاد وتبحث أحكامه في علم أصول الفقه ، لأنها أليق به من الفقه والله تعالى اعلم .

” الباب الاول : فى تعريف التقليد وحكمه ”
=====

ومشمل ما يلى :

الفصل الاول : محتوى على بحثين

الأول : تعريف التقليد

الثانى : الفرق بين التقليد والاتباع

الفصل الثانى : محتوى على بحثين :

الأول : اختلاف العلماء فى حكم التقليد فى أصول الدين

الثانى : اختلاف العلماء فى حكم التقليد فى فروع الدين

مبحث تعريف التقليد

=====

كم يجعل بى وأنا أبحث فى موضوع التقليد أن أبدا بتمريفه عند أهل اللغة
وعند الأصوليين فاقول وبالله التوفيق :

المعنى اللغوى للتقليد : التقليد هو جعل القلادة فى العنق ، يقال قلدت

المرأة قلادة أى جعلت القلادة فى عنقها ، قال

فى الصباح المصباح فى مادة قلدا -

: منه القلادة معروفه والجصع قلاند ، وقلدت المرأة

تقليدا جعلت القلادة فى عنقها ومنه تقليد الهدى

وهو أن يعلق بعنق البعير قطعة من جلد ليعلم

انه هدى فكيف الناس عنه ، وتقليد العامل

توليته لأنه جعل الولاية قلادة فى عنقه وتقليد

السيف (١) .

وقال فى ترتيب القاموس فى المادة نفسها : وقلدتها قلادة جعلتها فى

عنقها ، ومنه تقليد الولاية الأعمال ، وتقليد البدنه ^{جدا} شئ ^{فى شئها} ، يعلم به انها هدى (٢)

ومن هذا يفهم ان التقليد استعمل مجازا فى تقليد الولاية الأعمال تشبيها

للولاية بالقلادة ومنه قول الشاعر :

قلدت وأمركم لله دركم رجب الذراع بأمر الحرب مضطلعا (٣)

(١) انظر المصباح المنير مادة قلد ١٩٧/٢

(٢) انظر ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة

للاستاذ ظاهر أحمد الزاوى الطرابلسى . الطبعة الاولى ١٩٥٩م مطبعة

الاستقامة بالقاهرة .

(٣) انظر روضة الناظر وجنة المناظر فى أصول الفقه على مذهب الامام احمد بن حنبل

لموفق الدين أبى محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسى الدمشقى / ٢٠٥

ومن هذا المعنى اللغوي المجازي نقل التقليد عند أهل الشرع قال في
 ارشاد الفحول : (اما التقليد فأصله في اللغة مأخوذ من القلادة التي يقلد
 غيره بها ومنه تقليد الهدى فكان المقلد جعل ذلك الذي قلد فيه المجتهد
 كالقلادة في عنق من قلده . (١))

اقول اسأل الله عفوه فكما شبه تعليق الولاية بعنق الوالي - بتعليق
 القلادة في عنق المرأة شبه به كذلك تقليد العامى للمجتهد فكانه بعمله
 بمذهبه في الأحكام جعل تبعاً ذلك منوطة ومعلقة في عنق المقلد كما تعلّق
 القلادة في عنق المرأة ، والله تعالى اعلم .

(التقليد في اصلاح الاصوليين)

=====

عرف الأصوليون التقليد بعدة تعريفات مختلفة وقد استخلصت منها بعد
البحث التعريف الاتي :

التقليد : هو العمل بمذهب الغير من غير معرفة دليله معرفة تامة .

شرح التعريف

العمل : هو الامثال للحكم الشرعي حسب ما تقتضيه الحال فان كان
أمرًا ائتمره وإن كان نهيا انتهى عنه ، سواء كان ذلك العمل بالجوارح كالجهاد
في سبيل الله تعالى ، أو بالقلب كالنيه في الأعمال أو باللسان كالقراءة في الصلاة .
والعمل جنس في التعريف شامل للعمل بمذهب المجتهد عرف دليله أو لم يعرفه
وشامل للعمل بالدليل الشرعي كالعمل بما استنبطه المجتهد من الكتاب والسنة
وممايل كذلك العمل برأى العاصي .

بمذهب : جار ومجرور متعلق بالعمل : وهو قيد في التعريف خرج به العمل
بغير المذهب كالعمل بالدليل الشرعي من الكتاب والسنة والاجماع
والقياس مثلا . فإن ذلك اتباع لا تقليد ، والعمل بالالهام على
الرأى القائل بأنه حجه .

والمذهب في اللغة : القصد والطريقة والرأى قال المصباح : ذهب مذهب
فلان قصد قصده وطريقته وذهب في الدين مذهباً رأى فيه

رأيا (١)

وقال في ترتيب القاموس : ان من معاني المذهب المعتقد الذي ذهب اليه
والطريقة والأصل . (١)

والمذهب في اصلاح الاصولين : هو الرأي الصادر عن اجتهاد صحيح .

فيشمل القول الصادر عن المجتهد في مسألة من مسائل الفقه كقول الشافعية
بوجوب التسمية في القراءة ، وفي مسألة من مسائل أصول الفقه كالقول بقطعية ^{دلالة} العام
أو حجية قول الصحابي رضي الله عنه كما يشمل القول في أصول الدين على رأى
من يرى التقليد فيها ، وكذلك يشمل الفعل كأن يفعل المجتهد عبادة أو معاملة
فان فعله يدل على أن هذا رأيه . ولا يشمل ذلك تقريره غيره على فعل صدر منه
اذا لم يقرن بما يدل على الرضى لجواز أن يكون ما فعله العامي مذهباً لغير
ذلك المجتهد ، والمعروف ان العلماء لا ينكرون على العامل عمله عند اختلاف
الرأى في المسألة .

والمراد بالغير : في التعريف المجتهد لانه هو المتفق على أنه يستحق وعلى
انه تحق له الفتوى في دين الله تعالى .

وامانة المذهب الوى المجتهد قيد آخر في التعريف يخرج به العمل بمذهب

غير المجتهد ، كالعمل بمذهب العامي مثلاً وغيره ممن ليس اهلاً للاجتهاد .

من غير معقولة دليله معرفة تامة : أى من غير أن يكون المقلد عارفاً — لدليل ذلك
الحكم — الذى قلده فيه — معرفة تامة وانما مستندة فيه هو مجرد ثقته برأى إمامه
الذى قلده لان يظن أن رأيه مستنبط من الكتاب والسنة وغيرها من الادلة الشرعية .

والدليل لغة : هو المرشد الكاشف (١)

واصطلاحاً : هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى حكم شرعى معين

كآيات الكتاب وأحاديث السنة ، وكالإجماع والقياس (٢)

ومعنى المعرفة التامة للدليل : هى أن يعرف درجة ثبوته ومعناه ووجه استنباط

الحكم منه ، وسلامته من المعارض أو رجحاته على المعارض ، إن كان له معارض

أو الجمع بينهما إن أمكن ، ولتحصيل تلك المعرفة لا بد من استقراء الأدلة .

وخرج بقولى : معرفة تامة : معرفة المقلد الذى عنده نوع من العلم بأدلة إمامه

فإنه مهما عرف عن هذه الأدلة لا تكون معرفته تامة حتى يقدر على ما سبق ذكره عن

معرفة المجتهد .

هذا : وحجة الاسلام الفزالى ومن وافقه من العلماء اصطلاحوا على تسمية

عمل العامى بمذهب المجتهد اتباعاً ، واصطلاحوا على أن التقليد خاص باتباع

من لم تقم حجة على العمل بمذهبه كان يتبع عامياً أو مجتهد رأى مجتهد مخالف

له وقالوا إن التقليد باطل كما حكموا بأن الاتباع صحيح ، لكن اصطلاح المتأخرون

على ما قدمت - من أن عمل العامى بمذهب المجتهد من غير معرفة دليله معرفة تامة

هو من قبيل التقليد .

فالخلاصة : أن عمل العامى بمذهب المجتهد صحيح عند الفزالى ومن وافقه

وعند غيرهم كذلك ، غير أن بعضهم يسميه تقليداً ، والفزالى ومن وافقه يسميه اتباعاً (٣)

ولا مشاحة فى الاصطلاحات .

(١) انظر الصباح الخير ٢٤١/١ مادة دليل

(٢) انظر شرح البدخشى على منهاج الوصول فى علم الأصول ومعه شرح الاسنوى

للمنهاج كذلك والمنهاج المذكور للبيضاوى ٢١/١ ، وحاشية سعد الدين

التفتازانى على شرح المضد المختصر ابن الحاجب ، مع حاشية الجرجانى على

نفس الشرح وحاشية الهروى على حاشية الجرجانى ، المذكور ٢٣/١ فما بعدها

(٣) انظر المتخول للفزالى / ٤٧٢ فما بعدها .

والظاهر أن الاصطلاح المقبول هو اصطلاح من يسمى هذه الحقيقة تقليداً وذلك لأن الاتباع المعروف والمفهوم من الكتاب والسنة • والمتعارف عن السلف هو اتباع الكتاب والسنة لا العمل بمذهب المجتهد ولأن التقليد بالمعنى الذى ذكرته - وهو العمل بمذهب المجتهد - هو المتعارف عند المتقدمين والمفهوم من قولهم : قلد أهل مصر الشافعى وقلد عامة الروم أبا حنيفة (١) . هذا وسيأتى للمسألة - مزيد بيان عند ذكر حكم التقليد فى الفروع ان شاء الله تعالى •

تعريفات للتقليد غير وافية عندى

=====

عرف التقليد بعدة تعريفات لم أراها شاملة للتقليد المصطلح عليه فلذلك أعرضت عن تعريفه بها وفضلت التعريف السابق الذكر • ومن هذه التعريفات ما يأتى :

عرفه الفزالى بقوله " التقليد قبول قول بلا حجة " (٢)

وعرفه الشيرازى بقوله " هو قبول القول من غير دليل " (٣) فالظاهر أن قول

الفزالى " بالاحجة " وقول الشيرازى " من غير دليل " كليهما - متعلق بقوليهما

" قبول " ويرد على هذين التعريفين عندى - أنه جمل جنس التعريف فى كل منهما

" القبول " •

وهو يدل على أن من قبل المذهب بذهب كما كان مقلداً له ، وقبول المذهب والرضى

به غير كاف فى حصول التقليد له بل لا بد من العمل كما السلف

وكذلك يرد عليهما : التعبير بالقول فى قولهما " قبول قول " لأن التعبير بالقول

(١) انظر تيسير التحرير ٢٤٢/٤

(٢) انظر المستصفى للفزالى ومعه مسلم الثبوت ٣٨٧/٢ ، والمنحول للفزالى كذلك

المصدر السابق

(٣) انظر اللع لآبى إسحاق الشيرازى / ٧٠

في التعريف يوهم أن الأخذ بالفعل والتقريب المقترن بالرضى - ليس من التقليد وقد سبق في شرحي للمذهب أن الأخذ بذلك من التقليد ، فلو عبرا بالمذهب في التعريف كان أشمل .

ثم إن قول الفزالي " بلا حجة " وقول الشيرازي " من غير دليل " يرد عليه أنه يجعل التعريف خاصا بالتقليد الباطل على ما ظهر لي - وذلك لأن عمل المامى بمذهب المجتهد لا يخلو عن حجة ولا عن دليل . (١)

وعرف ابن الحاجب التقليد بما يقرب من تعريف الفزالي فقال : هو العمل بقول غيرك من غير حجة . (٢) وأراد بقوله من غير حجة : من غير دليل على مشروعية العمل بقول الغير ، فشمّل تعريفه هذا : تقليد المجتهد للمجتهد والمامى للمامى لأنه لم يقم على كل منهما دليل ، وخرج به العمل بقول النبي صلى الله عليه وسلم لقيام الحجة على صدقه بالمعجزة ، وكذلك العمل بإجماع الأمة للحجة على عصمة إجماعها عن الضلال . وخرج به كذلك رجوع المامى إلى المجتهد بقوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " وكذا رجوع القاضي إلى الشهود ، ولذا لالة الاجماع على صحة ذلك .

فتبين بهذا التعريف أن التقليد الذي تعارف عليه المتأخرون من الأصوليين لم يعرفه ابن الحاجب بل كان تعريفه تعريفا للتقليد الباطل ، ولكن قال المضد : ولو سعى رجوع المامى إلى المجتهد تقليدا فلا مساحدة في الاصطلاح ، فدل ذلك على أنه اصطلاح على تسمية رجوع المامى إلى المجتهد تقليدا . ولهذا عرف المتأخرون التقليد بنحو ما ذكرت في تعريفى كما فعل ابن السبكي في جمع الجوامع وابن الهمام في التحرير : فقد عرفه ابن السبكي بقوله " أخذ القول من غير معرفه دليله " وعرفه كذلك ابن الهمام بقوله : " هو العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها " . (٣)

(١) انظر الاحكام للأمدى ٢٤٥/٣

(٢) انظر شرح المضد لمختصر ابن الحاجب ٣٠٥/٢

(٣) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع ٣٩٩/٢ فما بعدها

فهذان التعريفان وإن كانا قريبين مما به عرفت التقليد إلا أنه يؤخذ عليهما
كذلك التعبير في التعريف " بالقول " بدلا مما عبرت به فيه من قولى " العمل
بالمذهب " وكذلك ينقص عندي في تعريف ابن السبكي - عدم تكلمته بقوله
" معرفة تامة " كما فعلت أنا - أسأل الله عفوه وذلك لأن من المقلدين من
يكون عنده معرفة ^{بما} بدليل إمامه ولكن تكون مخرجة له عن التقليد حتى تكون تامة
بمعرفة درجة ثبوت الدليل وسلامته عن المعارض إلى آخر ذلك مما ذكرت سابقاً

مبحث الفرق بين التقليد والاتباع

=====

قد مر أن التقليد : هو العمل بمذهب المجتهد من غير معرفة دليله معرفة تامة
أما الاتباع لغة : فهو مصدر اتباعه بمعنى قفا أثره . (١)

والاتباع في الاصطلاح : هو العمل بالدليل من كتاب أو سنة أو إجماع وغيرها
من الأدلة .

قال تعالى : " إتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما
ما تذكرون " (٢) وقال عز وجل " قل إن كنتم تحبون الله
فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم " (٣)

وعلى هذا : فالعلماء القادرون على فهم الدليل والعمل بما فهموه منه : متبعون
أما الصوام الذين لا يتدرون على فهم الأحكام من أدلتها مقلدون ، وذلك لعدم
قدرتهم على العمل بالدليل .

هنا قلنا إن رجوع العاصي إلى المجتهد اتباع لا تقليد ، لأنه عمل بالدليل وهو
قوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " ^{السؤال}
قلت أسأل الله تعالى رحمته هذا صحيح ولكن المجتهد ^{السؤال} سيحبب العاصي ببيان حكمه
فإذا بينه له وعمل به كان قد عمل بمذهب المجتهد الذي استقاه من مصادر الشرع
فنتيجة السؤال على هذا - هي العمل بمذهب المجتهد وهو التقليد ، وقد يقال
أيضا في الإجابة على هذا الاعتراض : إن العاصي اتباع حين سأل المجتهد لمأفهم
وجوب سؤال المجتهد من قوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون "

(١) انظر المفردات في غريب القرآن الكريم للراغب / ٢٢

(٢) الآية : ٣ من سورة الأعراف

(٣) الآية : ٣١ من سورة آل عمران

أول - قد يجاب عن ذلك بأن فهم العامى لهذه الآية الواضحة التى لا تحتاج فى فهمها إلى منصب الاجتهاد - لا يخرجهم عن كونه قاصرا عن فهم الحكم الذى سأل عنه المجتهد ، ففهم هذه الآية من الامور الواضحة التى لا يحتاج فيها أحد إلى تقليد أحد ، ولكن فهم - الحكم - الذى سأل عنه العامى من مصادر الشريعة واستنباطه منها هو ذلك الذى يحتاج إلى منصب الاجتهاد ولا قبل للعامى به ، فيكون مقلدا للمجتهد فيه .

فان قيل : كلنا معشر المسلمين مأمورون بأن نتبع ما أنزله إلينا ربنا عز وجل ولسنا مأمورين بأن نتبع آراء المجتهدين ، والموام داخلون فى هذا الامر فكيف يكونون متبعين مع أنهم لا يعملون بالأدلة - وهى ما أنزل إلينا من ربنا - وانما يعملون بآراء المجتهدين وقد قال الله تعالى : " إتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم " (١) قلت أسأل الله تعالى عفوه ورحمته : الذى يظهر لى أن عمل العامى بمذهب المجتهد هو أيضا من قبيل الاتباع ، وليس ذلك من حيث إنه رأى المجتهد المحض ، ولكن من حيث إنه رأى مستنبط من الأدلة الشرعية - استنبطه شخص قادر على الاستنباط مستوف لشروطه .

وصحيح أن العامى إنما يجب عليه اتباع ما أنزل إليه من ربه عز وجل ولكن لما لم تكن له قدرة على أن يأخذ الأحكام هو بنفسه من الأدلة الشرعية اتبع ما أنزل إليه من ربه عن طريق تقليده للمجتهد فى مذهبه المستنبط من الكتاب والسنة وغيرهما من الأدلة وعلى هذا يكون كل من المجتهد والمقلد متبعين غير أنه هيئ اتباع المقلد عن اتباع المجتهد بالاصطلاح على تسميته تقليدا .

هذا وقد فرق بعض العلماء بين رجوع العاصي إلى المجتهد وعلمة بما أخذ عنه فجعلوا الرجوع إلى المجتهد ليس من التقليد وذلك لعدم عرو الرجوع إلى المجتهد - عن الحجة ، ولا يجاب النص ذلك على العاصي ، ولم يجعلوا ذلك داخل في معنى التقليد إلا بحرف الاستعمال ، وجعلوا ما يعمل به العاصي من مذاهب المجتهدين تقليدا • قال في مسلم الثبوت عاطفا على ما يخرج عن تعريف التقليد : (وكذا رجوع العاصي إلى المفتي والقاضي إلى العدول) ليس هذا الرجوع نفسه تقليدا لإيجاب النص ذلك عليهما فهو عمل بحجة لا بقول الغير فقط • لكن العرف على أن العاصي مقلد للمجتهد بالرجوع إليه ، قال الإمام : - امام الحرمين - وعليه معظم الأصوليين وهو المشهور المعتمد عليه (١)

أقول : أسأل الله تعالى عفوہ : لا أرى أن التفريق بين رجوع العاصي إلى المجتهد وعمله بما أفاده - متوجه لأن الفائدة من رجوع العاصي إلى المجتهد هي العمل بما أفاده فكانت الآية وهي قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " دالة على الأمرين معا - الرجوع والعمل والله تعالى اعلم •

الفصل الثانى

فى اختلاف العلماء فى حكم التقليد فى أصول الدين وفروعه

عرفنا ما هو التقليد وما هو الفرق بينه وبين الاتباع وسوف أعرض فى هذا البحث لما يمتنع فيه التقليد وما لا يمتنع فيه من أصول الدين وفروعه ونظرا لاختلاف العلماء رحمضى الله تعالى وإياهم فى جريان التقليد فى أصول الدين وفروعه - وعدم جريانه فسوف أقسم البحث إلى قسمين :

- القسم الأول : فى حكم التقليد فى أصول الدين واختلاف العلماء فيه .
- القسم الثانى : فى حكم التقليد فى فروع الدين واختلاف العلماء فيه .

فأقول وبالله التوفيق

(مبحث حكم التقليد فى أصول الدين)

- (١) الأصول فى اللغة جمع أصل وهو أساس الشيء ، وما يستند إليه .
- (٢) والدين هو ما يتعبد به - فنقول دَنَبًا بِالإِسْلَام أدين به دينا بالكسر تعبدت به .
- فأصول الدين إذن هى أسسه وما يستند إليه .
- وفى الاصطلاح : هى المسائل المتعلقة بالإيمان بالله تعالى وصفاته وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر ، والمسائل المتعلقة كذلك بالإيمان بالبعث والجزاء والحساب والقضاء والقدر ، وسائر المفاهيم التى أخبر الله تعالى بها ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم .

فقد اختلف العلماء رحمضى الله تعالى وإياهم فى حكم التقليد فى هذه الأمور على

(١) انظر المصباح المنير ٢٢/١ الألف مع الصاد ، وترتيب القاموس ١١٦/١ - الأصل

(٢) انظر إلى المصدر السابق ٢٤٩/١ الدال مع اليا ، وترتيب القاموس ٢٢٥/٢

ما يأتى :

قال قوم بجواز ذلك كالتعليمية (١) والحشوية (٢) والعنبري ومضى

الشافعية واحتجوا على ذلك بما يأتى :

أولاً قالوا وجب النظر لوجب على الصحابة رضى الله عنهم من باب أولى ولم يحصل

منهم النظر لأنه لو حصل النقل كما نقل نظرهم فى الفروع ، فدل عدم

نقله عنهم على عدم وقوعه منهم •

ثانياً : أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل إيمان الأعرابى البعيد عن النظر ولو

وجب النظر ما أقره على إيمانه حتى يكون بنظر •

واجيب عن الأول : بالتسليم بأن الصحابة رضى الله عنهم أولى بالنظر لكنهم نظروا

ولم ينقل إلينا نظرهم لوضوح الأمر عندهم ، لأنهم مع ما يشاهدونه من نظام الكون

ومعونة الله تعالى المتقنة فى كل شئ • - أقول فهم مع استدلّالهم بوجود هذا

العالم على خالقه تعالى - لم تكن الشبهة عندهم من الكثرة بقدر ما هى عليه فى

زماننا ، ثم انهم كانوا يشاهدون الرسول صلى الله عليه وسلم ويفهمون الوحى

ومعانيه لما لهم من سليقة معينة على ذلك - فى حين أن أهل هذه الأزمنة

لم يحظوا بمثل هذه المميزات ، فاحتاجوا الى نظر ترسخ به عقيدتهم - لم يكن

أهل تلك العصور محتاجين إليه

(١) التعليمية : قوم من الباطنية قالوا : ان فى كل عصر اماما معصوما يعلم غيره ما

بلغه • انظر المنقذ من الضلال للفرزالي / ١٨ فما بعدها •

(٢) الحشوية بسكون الشين وفتحها : قوم تمسكوا بظواهر آيات الله تعالى فذهبوا

الى التجسيم وغيره ، وهم من الفرق الضالة ، وقيل سموا بذلك لانهم

من المجسمة وقيل غير ذلك •

وهذه الفرق تعرف بالكرامية • انظر الروى الباسم فى الذب عن سنة

ابى القاسم صلى الله عليه وسلم لمحمد بن ابراهيم الوزير اليماني ١٢٢/١

ثم ان قياس الأصول على الفروع قياس مع الفارق فحاجة الصحابة الى النظر فى
الأصول كانت تنقضى بأدنى نظر ، فى حين أن الفروع تحتاج إلى طول بحث وكثرة
نظر لخفاها أحكامها وتعارض الامارات فيها ، فلذا نقل إلينا نظرهم وبحسبهم
فيها دون بحثهم ونظرهم فى الأصول •

ثم إن المراد بالنظر المطلوب — هو النظر الجملى الذى ينتج الطمأنينة وهو يحصل
بأقل تأمل وهو ميسر للجميع •

واجيب عن الثانى : بأن ذلك كان من أحكام أوائل الإسلام لضرورة البادى ،
أما بعد تقرر الإسلام فيجب العمل بالنظر وطلب الدليل • (١)

أقول أسأل الله تعالى رحمته وعفوه : وليس هذا بمتوجه عندى لأنى لم أر خصوصية
الأول الإسلام بمعنى المسلمين من تبعة عدم النظر فيما يصححون به عقيدتهم التى هى
أهم شئ • وتوجيه على المتأخرين من أهل الإسلام والله تعالى اعلم •

وقال قوم : بحرمة النظر ووجوب التقليد واحتجوا لذلك بأن النظر مظنة للوقوع
فى الشبه والضلال وذلك لاختلاف الأذهان والأنظار بخلاف التقليد فإنه أسلم
عاقبة •

وأجيب : بأن هذا الاحتمال نفسه يمتري المقلد إذا لا بد له من النظر
والاستدلال حتى يصح تقليده والا كان هو الآخر مقلداً إذ لم تكن لديه حجة
ومنا على ذلك فيحرم عليه النظر هو الآخر •

وقال بحرمة التقليد فى أصول الدين أكثر العلماء منهم أبو إسحاق الاسفرائينى (٢)

(١) انظر قمع اهل الزيغ والاحاد عن الطمن فى تقليد أئمة الاجتهاد للشيخ
محمد الخضر بن مايبى مفتى المالكية بالمدينة المنورة طبع دار احياء

الكتب العربية لاصحابها عيسى البابى الحلبي ومركاه سنة ١٣٤٥هـ / ٧٠

(٢) ابو اسحاق : ابراهيم بن محمد ابراهيم الاسفرائينى من فقهاء الشافعية أخذ

عن أبى بكر بن عبد الله الشافعى وعنه أخذ القاضى أبو الطيب الطبرى وغيره • توفى

بنيسابور سنة ٤١٨ هـ • انظر طبقات الشافعية للسبكي ١١ / ٣ ١١١ / ١١١ لعلام للزركلى ١ / ٥٩

والجبائى والآمدى وغيرهم وأوجبوا النظر وذلك لما يأتى :

أولا : إجماع الأمة على وجوب معرفة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأمور الاعتقادية ولا تحصل هذه المعرفة بالتقليد للامور الآتية :

أولا : لما كان الكذب جائزا على المخبر فإنه لا يحصل بإخباره علم •

ثانيا : لو كان التقليد يفيد العلم لاجتمع النقيضان فيما إذا قلد شخص مخبرا بقدّم العالم وقلد مخبرا آخر بحدوثه والناس مختلفون فى هذه المسألة

فمنهم من قال بقدّمه ومنهم من قال بحدوثه واجتماع النقيضين محال •

ثالثا : لا بد فى حصول العلم من صدق المخبر ، ومعرفة كونه صادقا ، إما أن

تكون بالضرورة أو بالنظر والاستدلال ، ولا سبيل إلى الأول فتصين

الثانى ، والنظر لابد للمرء من دليل عليه وإذا كان صدق المخبر عن

دليل لم يكن العلم بالصدق تقليدا بل عن طريق الدليل الذى قام

على صدق المخبر وهو خلاف المفروض من كون العلم يحصل بالتقليد •

ثانيا : لقوله تعالى : " فاعلم انه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات " (١)

ووجه الدلالة هنا من الآية الكريمة : أنه تعالى أمر بالمعلم بأنه لا إله إلا الله •

ولم يأمر بالتقليد فى ذلك •

أقول أسأل الله تعالى عفوه : والذى يظهر لى والله تعالى أعلم ان التقليد

فى أصول الدين جائز لأنه إذا كان إيمان المقلد صحيحا على ما هو الراجح من

أقوال العلماء ، فإن الأساس الذى يبنى عليه صحيح وهو التقليد فى العقليات •

هذا ويتفرع عن هذه المسألة مسألة التقليد فى أصول الدين — مسألة أخرى هى

صحة إيمان المقلد وعدمه ، وما يترتب على إيمانه من نجاته وعدمها فى الآخرة ، أما فى

الدنيا فلا قائل بأنه يعامل معاملة غير المسلمين • (٢)

(١) آية ١٩ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم

(٢) انظر فتح اهل الزيغ / ٧١

فقد اختلف العلماء رحمى الله واياهم فى هذه المسألة وذلك على ما يأتى
تفصيله إن شاء الله تعالى :

اتفق اكثر العلماء على صحة إيمان المقلد وخالف فى ذلك أبوهاشم المعتزلى (١)
ومن قال بقوله فقال : إنه لا يصح إيمان المقلد لأنفسه لا يصح إيمان الا بدليل •
واعترض على هذا بأنه يلزم عليه تكفير الموام المؤمنين الذين لا يتمكنون من معرفة
الدليل التفصيلى • هذا إن كان يريد بالدليل الذى لا يسع أحداً إلا معرفته
الدليل التفصيلى • أما إن أراد به الدليل الجملى فقد تقدم أنه لا يكاد يخلو عنه
احد من المسلمين •

هذا وقد اختلف أصحاب هذا القول - القول بعدم صحة إيمان المقلد - فمنهم
من قال : لا يشترط ابتناء الاعتقاد على استدلال عقلى فى كل مسألة من المسائل
العقلية • بل يكفى ابتناؤه على قول الرسول صلى الله عليه وسلم مشاهدة او تواتراً
أو ابتناؤه على الإجماع •

ومنهم من قال : لا بد من أن يبنى الاعتقاد فى كل مسألة من مسائل الأصول على
دليل عقلى لكن لا يشترط الاقتدار على التعبير عنه ولا على مجادلة الخصوم ودفع
الشبه (٢) •

والقائلون بصحة إيمان المقلد مختلفون كذلك فقال قوم بصحة إيمانه وإن كان آثماً
بتركه النظر • قال البنانى بعد أن ساق الأقوال الثلاثة التى وردت فى النظر
من الوجوب مطلقاً والحرمه مطلقاً والجواز قال : (وعلى كل من الأقوال الثلاثة تصح
عقائد المقلد وإن كان آثماً بترك النظر على الأول (٣))

(١) أبوهاشم : هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب يكنى أباً هاشم ولقب بالجبانى
اشتهر باعتزاله حتى صار رئيساً لطائفة البهشمية نسبة اليه • وتوفى سنة ٣٢١هـ
انظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادى / ١١ / ٤٥٥ وغيره •

(٢) انظر بغية المسترق فى القول بصحة إيمان المقلد للشيخ حسن بن على المجيبى ٢/ق

(٣) انظر حاشية البنانى على شرح المحلى لجمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب
السبكي رحمهم الله وسهامه تقرير شيخ الاسلام عبد الرحمن الشربىنى رحمة الله
الطبعة الثانية • مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٦ هـ

أى وإن كان المقلد يأثم بتركه النظر بناءً على القول الأول وهو أنه يجب النظر مطلقاً
فإن إيمانه صحيح مع ذلك •

وقال قوم منهم بالتفصيل : فإن كان قد حصل له من اليقين بما اعتقده تقليداً -
ما لا يتزعزع ورسخ في قلبه الإيمان بحيث لو فرض رجوع ذلك المقلد لم يؤثر ذلك في
عقيدة المقلد بل تبقى عقيدته راسخة ثابتة ، فيصح إيمانه في هذه الحالة ولا يكون
آثماً بتركه النظر ، وعلى هذا القول درج الجماهير من العلماء منهم الأئمة الأربعة
ومعهم المتكلمين (١) والشوكاني (٢)

أما إذا لم يكن كذلك بأن بلغت الدعوة الإسلامية ولم يحصل له بالتقليد العقيد
الجازم والإيمان الراسخ ، فهذا يجب عليه النظر وطلب الدليل حتى تظهر له
جلية الإسلام وحقيقته ، وإن ترك النظر في مثل هذه الحالة كان آثماً ولا يصح إيمانه
حتى يجزم بصدق الرسالة ، فيجب عليه النظر جملة حتى يجزم بذلك ، والنظر
الحملي كاف في هذا السبيل لمن وفقه الله تعالى •

أما النظر التفصيلي على طريقة المتكلمين بأن يحصل العلم عن طريق مقدمات ونتائج
اصطلاحها عليها فيما بينهم ، فهذه أمور طارئة (٣) وجدت بسبب الحاجة إليها
فلا اثم على عوام المسلمين في عدم الفار بها لاستغنائهم عنها بكمال إيمانهم
بدونها •

أما بالنسبة للعلماء المتصدين للدفاع عن الدين من كيد المخرضين والطاعنين
فيه مستعملين في ذلك الأساليب المنطقية والاصطلاحات الكلامية ، فإن النظر
بهذه الاصطلاحات الكلامية أصبح فرض كفاية في حق أولئك العلماء المدافعين عن
الدين بعد أن دعت الحاجة إليه لذلك الغرض الأسى (٤)

(١) انظر شرح مسلم الثبوت للشيخ محب الله عبد الشكور مع المستصفى للفرزالي

المطبعة الأميرية الطبعة الأولى ٤٠١/٢

(٢) انظر إرشاد الفحول للشوكاني ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة بمصر

١٣٢٧ هـ / ٢٦٧

(٣) المصدر السابق / مسلم الثبوت

(٤) انظر حاشية البناني المصدر السابق

وماختصار فإن الذى يظهر لى مما تقدم أن إيمان المقلد صحيح متى ما ثبتت
ورسخ وليست صحته متوقفة على كونه حصل عن نظر تفصيلى ولا إثم عليه فى تركه
النظر على ما هو الظاهر من الأدلة المتواترة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فإنه
صلى الله عليه وسلم كان يقبل الإيمان من كل أحد وحتى ممن لم يكن أهلاً للنظر
من الصبيان والإماء والأعراب - وأعنى بالنظر هنا النظر التفصيلى •

أما النظر الجملى فهذا لا يكاد يخلو منه أحد من المسلمين فما يذعن أحد من
المسلمين للإيمان إلا عن اقتناع مّا قل أو كثر ، غير أنه يخرج به صاحبه عن حيز
الكفر ويدخل فى دائرة الإسلام ، ما دام ذلك الاقتناع أنتج إيماناً راسخاً •

فإن بلغت دعوة الإسلام شخصاً فأسلم تقليداً ثم لم يتنقح فهذا يجب عليه النظر
بأى اصطلاح فى مقدوره - حتى يحصل له اليقين ، فإن حصل له بالنظر الجملى
فذاك ، وإن لم يحصل له إلا بالنظر التفصيلى وجب عليه النظر به حتى يهتدى
الى سواء السبيل ، ويكون فى هذه الحالة كأنما بتركه النظر الذى لا يتم الواجب
عليه إلا به •

ثم عليه أن يسأل الله تعالى الهداية الى الإيمان فهو تعالى وحده الذى
يهدى من يشاء الى صراط مستقيم • وكمن شخص نظر بالنظر المصطلح عليه
عند المتكلمين فأشرف على هوة الهلاك حتى تمنى أن لو لم يتكلم بكلمة فى هذا
السبيل وقى على عقيدة المجائز - هذا أن تداركه الله تعالى بعنايته ولطفه
والأوقع فى مزلّة ، لا خلاص له منها عياناً بالله تعالى (١)

وكمن شخص لم يعرف مقدمة ولا قضية ولا حجة هداه الله تعالى الى صراطه
المستقيم فرسخ فى قلبه الإيمان رسوخ الجبال • فلا يحسن أن ان •

(١) انظر ارشاد الفحول للشوكاني - المصدر السابق ٢٦٨

يحكم على الله تعالى بانه لا يمن بالإيمان إلا عن طريق النظر المصطلح عليه
عند المتكلمين .

أما النظر في الآيات الكونية المأمور به في قوله تعالى " قل انظروا ماذا فسي
السموات والأرض " (١) وأمثالها وكذلك النظر في الآيات المتلوة المندوب اليه
في مثل قوله تعالى " أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها " (٢) وأمثالها
فهذا لا شك أنه مفيد وفائدته لا تنكر ، والإثم بتركه جملة والاعراض عنه مما لا يفكره
إلا مكابر ، كيف وقد قال تعالى " وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا
تبصرون (٣) .

وقال تعالى " ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أجمعين
قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها
وكذلك اليوم تنسى " (٤) وأمثالها ، فالاعراض عن آيات الله تعالى كفر
عياذا بالله تعالى ، لكن لا يستدل بما تقدم من الآيات التي تندب إلى
التأمل والتفكر في آيات الله تعالى - على أنه لا يصح إيمان مسلم إلا بالنظر
التفصيلي على اصطلاح المتكلمين ، بل يكفي في ذلك النظر الجملي الذي
لا يكاد يخلو عنه مسلم موقن مهما بلغت درجة عقله كما استدل الأعرابي
للأعمى على وجود الله تعالى حيث قال له : بم عرفت ربك . قال : البصرة
تدل على البعير ، وأثر الأقدام يدل على المسير ، فسماء ذات أبراج وأرض ذات
فجاج ومحار ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ؟ اللهم بلى ،

(١) الآية ١٠١ من سورة يونس عليه الصلاة والسلام

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد عليه الصلاة والسلام

(٣) الآية ٢٠ و ٢١ من سورة الذاريات

(٤) الآيات ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ من سورة طه

وقال أبو نواس وقد سئل عن دليل وجود الصانع تعالى

تأمل في نبات الأرض وانظر إلى آثار ما صنع المليك
عيون من لجين شاخصات على أطرافها الذهب السبيك
على قصب الزرجد شاهدات بأن الله ليس له شريك

فالإيمان هبة الله تعالى الملى الأعلى الوهاب ومن أى طريق وهبه فهو مقبول
عنده سواء عن طريق النظر عند المتكلمين أم عن طريق غيره . قال الفزالي
” من ظن أن مدرك الإيمان الكلام والأدلة المحررة والتقسيمات المرتبة فقد
أبعد ، لا بل الإيمان نور يقذفه الله تعالى في قلوب عباده عطية وهداية من عنده
تارة باتباعه في الباطن لا يمكن التعبير عنه وتارة بسبب رؤيا في المنام وتارة بمشاهدة
حال رجل متدين وسراية نوره إليه عند صحبتته ومجالسته وتارة بقرينة حال ،
فقد جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جاحدا منكرا فلما وقع بصره
على طلعتة البهية وغرته العزيزة فرآها يتلألأ منها نور النبوة فقال : والله ما
هذا وجه كذاب ، وسأله أن يعرفه عليه الإسلام فأسلم .
وجاء آخر إليه صلى الله عليه وسلم فقال : أنشدك الله بعثك نبيا ؟ فقال صلى
الله عليه وسلم : ربلى إني والله الله بعثني نبيا فصدقه بيمينه وأسلم . فهذا
وأمثاله أكثر من أن تحصر ، ولم يشتغل واحد منهم بالكلام وتعلم الأدلة بل
كانت تبدو عندهم أنوار الإيمان أولا بمثل هذه القرائن وتصفية القلوب . . . إلى
أن قال : والحق الصريح أن كل من اعتقد أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه
وسلم واشتمل عليه القرآن الكريم حق - اعتقادا جازما فهو مؤمن وإن لم
يعرف أدلته (١)

(١) انظر في فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للفزالي / ٨٩ فما بعده
وانظر الجوامع المصنوعة عن علم الكلام للفزالي مع كتابي المضمون بهما والمنقذ
من الضلال لنفس المؤلف / ٤٢

انتهى كلامه ونصره العجيب (١) رحمى الله وإياهما .

قاله رب العالمين العلى الاعلى الوهاب اسأل أن يهدينا معشر
المسلمين للإيمان الذى يرسخ فى قلوبنا ، وأن ييقنا عليه حتى نلقاه
بقلوب سليمة إن ربنا سميع قريب - اللهم آمين وصل اللهم وسلم على
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

(١) هو حسن بن على بن يحيى من علماء الحديث والتاريخ ولد سنة ١٠٤٩ هـ بمكة
المكرمة له مصنفات منها : حاشية على الاشباه ، والنظائر جمع له تاج الدين
الدهان جزاء كبيراً ذكر فيه اشياخه وسموعاته ومروياته ، توفى عام ١١١٣ هـ
بالطائف انظر الاعلام للزركلى ج٢ ص ٢٢٣

(القسم الثانى حكم التقليد فى فروع الدين)

=====

الفروع فى اللغة جمع فرع وهو من كل شئ ، أعلاه وما يتفرع من أصله
ومنه يقال : فُرِدت من هذا الأصل مسائل فتفرعت أى استخرجت فخرجت . (١)
أما الدين فسبق أن عرفت أنه لغة فيكون معنى فروع الدين : ما يتفرع عن أصوله
من العبادات وغيرها ، وسميت فروعاً لأن الاتى بها لا ينصح منه ولا يثاب عليها
إلا إذا كان مؤمناً فيكون الاتيان بها متفرعاً عن الايمان .

وفروع الدين فى اصطلاح الفقهاء ، هى الأحكام الشرعية العملية التى لا
تصرف إلا بالنظر والاستدلال من العبادات والمعاملات ، والجنايات . (٢)

وقد اختلف العلماء رحمى الله تعالى وإياهم فى حكم التقليد فى فروع الدين
فمنهم من أجازاه ، ومنهم من منعه ومنهم من فصل .
ولكن قبل أن أبداً فى تفصيل تلك المذاهب وذكر أدلتها فيما ذهب اليه أصحابها
أذكر ببعض ما سبق أن أشيرت إليه فى تعريف التقليد فى الفصل الأول حتى يعلم
ما هو التقليد الذى هو محل الخلاف ، ثم بعد ذلك أذكر الخلاف فيه وأدلة كل من
المختصين فيما ذهب إليه ، مع ترجيح ما أراه راجحاً ، أسأل الله تعالى هدايته
فأقول : " وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

ذهب الأصوليون فى تعريف التقليد مذهبين ، فقال قوم : هو العمل بقول الخير
من غير حجة " واختلفت عباراتهم فى التعبير عن هذه الحقيقة ، وهى أن يعمل الشخص
بقول من لا حجة له على العمل بقوله ، ومثلوا له برجوع العاصى إلى قول مثله أو رجوع
المجتهد إلى قول مثله لأنه لا حجة لكل منهما على ذلك الرجوع .

(١) انظر المصباح المنير / ٢ / ١٤٢ مادة فرع

(٢) انظر اللع لابى إسحاق الشيرازى / ٧١

ومن هؤلاء : الفزالي ، والامدي ، ابن الحاجب ، والشوكاني (١)

وهذا التقليد الذي عرفه هؤلاء بهذا التصريف هو التقليد الباطل وليس هو التقليد الذي اصطلح عليه أكثر الأصوليين كما قال امام الحرمين (٢) والذي هو عمل العاصي بذهب المجتهد من غير ان يكون عارفا لدليله ، غير أن الطائفة الاولى من العلماء التي سبق الكلام عن تعريفها للتقليد الباطل لا تمنع صحة عمل العاصي بذهب المجتهد من غير معرفة دليله ، والذي اصطلح معظم الأصوليين على تسميته تقليدا كما أسلفت . قال المضد في شرحه لمختصر ابن الحاجب : التقليد هو : العمل بقول الغير من غير حجة لأخذ العاصي والمجتهد بقول مثله وعلى هذا فلا يكون الرجوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تقليدا له ، وكذا إلى الاجماع ، وكذا رجوع العاصي إلى المفتي ، وكذا رجوع القاضي إلى العدول في شهادتهم وذلك لقيام الحجة فيها ، فقول الرسول صلى الله عليه وسلم بالمجسزة والاجماع بما مرفى حجيته ، وقول الشاهد والمفتي بالاجماع ولو سعى ذلك أو بعض ذلك تقليدا كما سعى في العرف أخذ المقلد العاصي بقول المفتي - تقليدا فلا مشادة في التسمية والاصطلاح (٣) .

ومعنى كلامه والله أعلم : أنه وإن سعى شيء من هذه الأمور أو كلها تقليدا بعد ما عرف قيام الحجة على قبولها كلها فإن تلك التسمية لا تدخلها في التقليد الباطل والذي عرفه ابن الحاجب بقوله : " التقليد العمل بقول غيرك من غير حجه وليس الرجوع إلى الرسول وإلى الاجماع والعاصي إلى المفتي والقاضي إلى العدول بتقليد لقيام الحجة ولا مشادة في التسمية " (٤)

(١) - انظر المستصفى للفزالي ٣٨٧/٢ ، الاحكام للامدي ٢٤٥/٣ ، شرح

المغني على المختصر ٣٠٥/٢ ، ارشاد الفحول للشوكاني ٢٤٦

(٢) - انظر مسلم الثبوت مع المستصفى للفزالي ٤٠٠/٢

(٣) - انظر شرح الفضل لمختصر ابن الحاجب ٣٠٥/٢

(٤) - انظر المصدر نفسه

مباختصار : فإنى لا أرى إلا أن الفريقين متفقان على جواز التقليد الذى هو

عمل العامى بمذهب المجتهد وان اختلفا فى التسمية ، فالفريق

الاول يسمى التقليد المصطلح عليه ، رجوع العامى الى المفتى ، ومنهم من سماه

اتباعا كالغزالى الذى قال : " العامى يجب عليه الاستفتاء واتباع العلماء " (١)

والفريق الثانى يسميه تقليدا ، غير أن الفريقين متفقان على جواز حقيقته ، وعلى

قيام الحجة عليها ولا مشاحة فى الاصطلاح . فمن سماه اتباعا نظر الى أنه

يرجع الى العمل بالكتاب والسنة المأمور باتباعهما وذلك لان من يجوز للعامى

العمل بمذهبه هو المجتهد الذى يتمكن من أخذ الاحكام من السنة والكتاب لما له

من الاهلية لذلك ، فكان الأخذ برأيه المواقف للكتاب والسنة - اتباعا .

وأما من سمى هذه الحقيقة تقليدا فناظر الى ما عليه المقلد من عدم وقوفه على

جلية أمر الدليل وتفويضه أمر النظر فيه الى الإمام المجتهد حتى كأنه وضع ذلك

قلادة فى عنقه كما أسلفه .

وليس فى إبطال الفريق الأول للتقليد كالغزالى والآمدى - إبطال لحقيقة التقليد

المصطلح عليه عند الفريق الثانى كابن السبكي - لاختلاف الاصطلاحين ، لكن ما

سماه أولئك من قبيل الاتباع هو بعينه ما سماه هؤلاء تقليدا . هذا والشوكانى

يسمى التقليد بالاصطلاح الثانى اتباعا اذا اقترنت الفتوى بذكر الدليل فان

عربت عنه عدها من قبيل التقليد ، ومصروف ان التقليد عنده باطل . وسيأتى توضيح

ذلك ان شاء الله تعالى .

هذا ، واعلم رحمى الله تعالى وإياك أنه اذا كان المجتهد هو الذى يجوز للعامى

ان يقلده فى رأيه ، فان ذلك ليس لأنه رأى المجتهد المحض كما أسلفت ،

أولاً لأنه منسوب إليه لحسب من غير اعتبار آخر ، بل لأنه رأى مستند من المصادر الشرعية بسبب أن المجتهد أصبح متأهلاً لفهمها وقادراً على استنباط الأحكام منها لما لديه من قدرة على ذلك ، لم تتوفر بعد للعالم ثم إن الاتفاق حاصل من العلماء على أن العمل بمذهب المجتهد إنما يجوز ما لم تقم بينة على أنه مخالف للدليل الشرعي ، فإن خالفه طرح وعمل بالدليل كذلك أن المجتهدين رحمنا الله تعالى وإياهم مع ما هم عليه من العلم والفضل وسمة الاطلاع والتقوى والعدالة ، ليسوا معصومين من الخطأ يشهد لذلك حديث : إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر (١)

ولم يؤثر عن أحد منهم حسب علمي . أنه قال إنه اطلع على جميع ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من العلم ، بل إن ذلك لم يكن للصحابة رضي عنهم بل قد أثر عنهم أن أفراداً من علمائهم حكموا بأحكام وافقوا بفتاوى يظنون أن ذلك هو مقتضى الدليل ثم رجعوا عن ذلك لاطالعهم على ما يخالفه ما هو أقوى منه دليلاً وأولى بالاعتبار فلما سمعوه من غيرهم رجعوا إليه وتركوا ما كانوا عليه من قبل أو فرحوا بموافقة لما كانوا قد افقوا به . إن كان ما سمعوه من غيرهم موافقاً لما كانوا قد افقوا به . (٢) « وفوق كل ذي علم عليم » . (٣)

(١) الحديث أخرجه الشيخان - البخاري في الاعتصام ومسلم في الاقضية

(٢) انظر في سنن النسائي ١٩٨/٦ فما بعدها ، وفتح الباري ٣٨١/٤ فما بعدها ، والام للشافعي ٦١/٥

(٣) الآية ٧٦ من سورة يوسف عليه الصلاة والسلام

وليس في عدم اطلاع الاثمة المجتهدين على جميع العلم - مذمة عليهم كما لم يكن في ذلك مذمة على الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ، فلقد انتهى كل منهم الى ما سمح وكان الكل على هدى من ربهم . ولما كان الامر كذلك من انه قد يوجد في مذاهب الاثمة احكام خالف اجتهادهم فيها دليلا لم يكونوا قد اطلعوا عليه اولم يثبت عندهم ثم ثبت عند غيرهم ، فإن العاصي عليه ان يبقى على ما يصرفه من مذاهبهم ما لم يثبت عنده الدليل المخالف لها فمتى ثبت فلا يسميه إلا الرجوع إليه .

غير ان بعض المتعصبين للمذاهب يجمدون على آراء مذاهبهم حتى لو قام دليل ثابت - على خلافها ، ظننا منه ان إمامه ذلك لا بد أن يكون قد اطلع على ذلك الدليل ولم يرضه من الأخذ به إلا عدم ثبوته عنده أو ثبوت ما هو أقوى عنده منه ، ولو طوّل بابرار ما يدعى ان امامه ذهب اليه ما يخالف هذا الدليل الثابت بين يديه ، لما فعل ، وليس بالازم ان يكون الامام قد اطلع عليه ، بل ثبت عن كل واحد من الاثمة ما يفهم منه انه لم يطلع على جميع العلم كقول ابي حنيفة رحمى الله تعالى وإياه ، فيما يروى عنه أنه كان يقول " هذا رأى النعمان بن ثابت - يعنى نفسه - وهو أحسن ما قد رنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب " .

وكقول مالك رحمى الله تعالى وإياه : ما من احد الا وماخوذ من كلامه ومردود الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد روى عنه انه امتنع من أن يقبل حمل المنصور للناس على ما في الموطأ وحده وقال له : ان الصحابة رضي الله عنهم تفرقوا في الامصار ولدى كل منهم علم . . . ، فيفهم من ذلك أنه تخرج من الزام الناس بما قد يكون هناك ما هو أولى منه بالصواب مما لم يطلع هو عليه . وروى عن الامام الشافعى انه كان يقول : " اذا صح الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامى عرض الحائط " .

وروى عن احمد بن حنبل انه كان يقول : " ليس لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام " (١)

فمثل هذه النقول الواردة عنهم رحمى الله تعالى وإياهم ، يفهم منها أن كلا منهم يخبر عن نفسه أنه لم يطلع على كل العلم بل أنه كان يعلم ان هناك أموراً من العلم لم يطلع عليها ، فترك كل منهم بكلامه هذا - لمقلدیه مجالا للاخذ بما يطلعونه عليه أو يثبت^{لهم} من ذلك العلم الذى لم يكن هو قد اطلع عليه .

غير ان ذلك لم يفد فى بعض المقلدين من المتعصبين فاذا وجدوا دليلا يخالف ما ذهب اليه امامهم لم ياخذوا به بل استمروا جامدين على مذهب امامهم الذى نهاهم عن الاخذ بمذهبه فى مثل هذه الحالة ، ثم اجتهدوا فى تلمس الاعذار له على ما تقدم بيانه .

ولم يقف بهم التعصب عن هذا الحد بل ذهب بهم الى ان بعضهم أصبح يقف من أخيه موقف العداء ، فصار اصحاب كل مذهب يسبون اصحاب المذهب الآخر ويبادلونهم السباب والشتائم ، ولا يصلى أحد منهم خلف الآخر ولا يستفتيه وان كان اهلا للفتوى إلى غير ذلك من الاعتبارات السيئة التى كانت متبادلة ولا تزال متبادلا بعضها بين المتعصبين من أصحاب المذاهب ، مخالفين فى ذلك ما كان عليه ائمتهم والمعتدلين من أصحابهم ، فلقد كان الاحترام متبادلا بينهم ومعضهم يصلى خلف بعض مستفتيه ومجله ومحترمه ، غاية ما فى الأمر ان كلا منهم ذهب إلى ما يراه صوابا ، ولم تكن خلافاتهم بسبب اختلاف فى آراء شخصية أو نزعات ذاتية ، وإنما اختلفوا بسبب ان كلا منهم يرى أن ما ذهب اليه هو حكم الله عز وجل - الذى امره ان يذهب اليه .

ثم ان المتعصبين للتقليد هذا التعصب الاعمى هم الدين كانوا مدعاة - على ما يبدو - لبعض العلماء الذين يقولون بوجوب التقليد على المامى - لأن يشكروا حملة شعواء على التقليد وأهله ، غير ان بعض هؤلاء العلماء فصل في كلامه ونبه على ان الذى عني بالتقليد الذى يتحامل عليه - هو التقليد الذى يتعصب له صاحبه حتى لو خالف مذهبه الدليل فى مسألة من المسائل التى يقلد فيها - ومن فصل هذا التفصيل الشيخ محمد الامين الشنقيطى (١)

ومعهم لم يفصل هذا التفصيل بل ذم التقليد ومنع فى ذمه ، غير انه يفهم من كلامه أنه انما عني بما يذم من التقليد ذلك النوع الذى يتعصب فيه صاحبه تعصبا أهوج يمنعه من ترك مذهبه فيما ثبتت فيه مخالفته للدليل ، ومن ذهب الى هذا المذهب ابن عبد البر وابن القيم ومن جرى مجراهما من العلماء .

(١) هو محمد الامين بن محمد المختار الجكنى الشنقيطى ولد سنة ١٣٢٥ هـ فى تنبّه مكان من موريتانيا وتعلم القرآن وعلومه فى صباه ودأب على طلب العلم على علماء قبيلته الجكنيين كأحمد الامزم بن محمد المختار والفقير أحمد بن مود وغيرهما - حتى نبغ فى شتى العلوم ، ثم رحل الى الحجاز واخذ عنه كثير من طلاب العلم . وله مؤلفات علمية كثيرة أجملها أضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن وشرح على مرق السعوى فى الأصول وغيرها ، توفي رضى الله تعالى وياه سنة ١٣٩٣ هـ بحكة المكرم ، انظر ترجمته لتلميذه عطيه محمد سالم الملحقة بالجزء التاسع من أضواء البيان من ١٩ فما بعدها .

خلاصة الخلاف في التقليد في الفروع

=====

ويمكن تلخيص الخلاف في التقليد في فروع الدين فيما يأتي :

- ذهب الى وجوبه على العاص جميع العلماء ، الا الشوكاني ^(١) ومن
ذهب مذهبه ، فإنه لم يجزه الا اذا ذكر المفتي الحكم مع دليله ، وحينئذ يسميه
اتباعا ، فان ذكر الحكم عاريا عن الدليل فهو عند التقليد ولا تقليد عند جائز .
- وفصل بعض العلماء في التقليد ، فجعلوا منه ما هو واجب ، وما هو ممتنع
وهذا الفريق لا طرف يقابله الا المتعصبون من المقلدين والذين لا عبرة عند
العلماء بمخالفتهم .

- ومعتزلة بغداد منعوا التقليد واوجبوا النظر

تحرير محل النزاع في التقليد في الفروع :

ومحل النزاع في هذا المقام هو ما اذا عمل العاص بمذهب
المجتهد فصعظ العلماء على ان هذا التقليد سائغ لا شيء فيه ، سواء ذكر المجتهد
الدليل مع الحكم ام لم يذكره ، وعند الشوكاني ومن وافقه انه ان ذكر الدليل مع
الحكم سائغ العمل به ولكنه يسمى اتباعا لا تقليدا ، وان لم يذكر الدليل ، فهو تقليد
والتقليد باطل لا يصح العمل به

(١) هو القارئ المفسر المحدث المجتهد الفقيه الأصولي / محمد بن علي بن

محمد الشوكاني ولد سنة ١١٧٢ هـ ودا بعلی طلب العلم حتى بلغ شأوا
بعيدا فيه واخذ عن شيوخ ونهم والده وعبد الرحمن بن قاسم المدائني
واخذ عنه عبد الحق بن فضل الهندي وغيره ، وله عدة مؤلفات منها ارشاد
البحول في علم اصول الفقه ، توفي رحمه الله تعالى واياه سنة ١٢٥٠ هـ
الفتح المبين في طبقات الاصوليين للمرافى ١٤٤ / ٣ ، ١٤٥ هـ

تفصيل الخلاف في حكم التقليد في الفروع

=====

بعد أن عرفت ما هو محل الاتفاق في هذا المقام وما هو محل الخلاف أذكر
الخلاف فيه بين العلماء - مفصلاً - مع ذكر أدلة كل فيما ذهب إليه وترجيح
ما أراه راجحاً - أن شاء الله تعالى فاقول وبالله توفيقى : اختلفوا في حكمه
على النحو الاتي :

أولاً : أوجبته الجمهور من العلماء على العمى .

ثانياً : ذهب ابن حزم والشوكاني ومن على منوالهما - إلى أنه لا تقليد صحيح
وحكم العمى أن يرجع إلى المجتهد ويحصل بفتواه أن ذكر له الدليل على
الحكم وهو حينئذ يكون متبعاً لكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله
عليه وسلم ولذلك يسمى هذا عندهم اتباعاً لا تقليداً (١)

ثالثاً : منع ممتزلة بفقدان التقليد وأوجبوا النظر على العمى إلا أن يتبين صحة
اجتهاد المجتهد (٢)

رابعاً : ذهب ابن عبد البر وابن القيم ومن على سبيلهما إلى أن في التقليد تفصيلاً
فمنه ما يسوغ ومنه ما لا يسوغ . قال ابن عبد البر بعد أن حمل حمله
عارمة على التقليد وأهله : قال : وهذا كله في غير العامة فإن العامة
لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تتبين موقع
الحجة ولا تصل كذلك بفهم الفهم إلى علم

(١) انظر الأحكام لابن حزم ٨٢١/٦ فما بعدها .

(٢) انظر الأحكام للأيدى ٢٥٠/٣

ثم قال : ولم تختلف العلماء ان العامة عليها تقليد

علمائها وأنهم المرادون بقوله تعالى " فاسألوا اهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " واجمعوا على أن الامم لا بد له من تقليد عالمه وكذلك اختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك - والله اعلم - لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل والتحريم والقول في العلم (١)

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين :- ذكر تفصيل القول في التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والإفتاء ، وإلى ما يجب التصير إليه وإلى ما يسوغ ممن غير ايجاب . (٢) ثم ذكر الأنواع الثلاثة للتقليد المحرم وهي الاعراض عما أنزل الله تعالى اكفأ بتقليد الآباء ، وتقليد من لا يعلم المقلد أنه اهل لان يؤخذ بقوله ، وهذا النوعان خارجان عن موضع النزاع الذي سبق ان ذكرت لانه لا قائل بهما من المسلمين أصلاً فيما اعلم .

النوع الثالث من التقليد المحرم - التقليد بعد قيام الحجة وظهورها على خلاف قول المقلد . ويبدو ان هذا النوع خارج ايضا عن محل النزاع وان لم يصرح العلماء بانه منهي عنه لان الائمة المعتمدة بهم روى عن كل واحد منهم ما معناه (اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحائط ، كما سبق ذكره ذلك عنهم . ثم قال ابن القيم في موضع آخر : (وهل يلزم العاصي ان يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا ؟ فيه وجهان :

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله ١٤٠ / ٢

(٢) انظر اعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية تحقيق وضبط عبد الرحمن الوكيل استاذ العقيدة بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة - مكة المكرمة مطبعة السمادة

أحد هما : لا يلزم وهو الصواب المقطوع به إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم • ولم يوجب الله تعالى ولا رسوله صلى
الله عليه وسلم على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأئمة فيقلده
دينه دون غيره ، وقد انطوت القرون الفاضلة مبرا أهلها من هذه النسبة بـل
لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به ، فالعامي لا مذهب له لأن المذهب إنما
يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويكون بصيرا بالمذاهب على حبيبها ، أو لمن قرأ
كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله (١)
ويظهر أنه عني بالتقليد السائغ تقليد العامي لمجتهد بعينه من المجتهدين ،
وبالواجب تقليد العامي لمجتهد لا بعينه وإن لم يصرح بذلك •
فدل كل ما تقدم عن ابن القيم - على أنه لا يمنع التقليد المصطلح ، وإنما يمنع سوء
استعماله وذلك بأن يلزم العامي نفسه بالتقليد حيث لا يلزمه ذلك ، والسبب
أنهم من كلامه ، أنه يجب على العامي أن يقلد العالم بالأحكام ، غير أنه لا يجب
عليه أن يلتزم مذهباً معيناً في جميع الفروع بل لا يتأتى أن يكون مذهب معين إلا لمن
له نوع نظر واستدلال ، على أن التزام مذهب معين دون غيره من المذاهب يؤدي
في الغالب إلى التقليد في أحكام قام الدليل على خلافها ، فقد ذكر القرافي أنه ما
من مذهب إلا وقد وقع فيه ما ينكر ، حيث قال : فإننا نقطع أن كل مجتهد يجوز
أن يخطئ ، وما من مذهب من المذاهب إلا وفيه ما ينكر وإن قلَّ . . . (٢) وقد ذكر
مثل ذلك في أضواء البيان (٣)

(١) انظر المصدر السابق أعلام الموقعين •

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي ومهامه شرح للمبادئ على شرح المحلى
للورقات ، الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بجمالية مصر سنة ١٣٠٦هـ / ١٥٠

(٣) انظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد

قلت أسأل الله تعالى عفوهُ : فدل كل ما تقدم عن ابن البر وابن القيم على
أنهما إنما يمتنعان هذا النوع من التقليد الذي يلتزم فيه صاحبه مذهباً معيناً
في جميع الأحكام ويصر على ذلك حتى لو قام الدليل على خلاف رأى ذلك المذهب .
أما الشيخ محمد الأمين فإنه قد فصل القول في التقليد أيضاً وقسمه إلى ثلاثة
اقسام : قسم يحرم باجماع وهو كتقليد المجتهد لمثله في نازلة بعد أن
يكون قد اجتهد فيها وظاهر له فيها الحكم فهذا لا يجوز .

القسم الثاني : تقليد سائغ باجماع : وهو رجوع العاصي إلى المجتهد وعلمه
بفتواه ثم ذكر أن بعض العلماء يسميه اتباعاً والتحقيق أنه تقليد مشـروع
مجمع على مشروعيته (١)

القسم الثالث : تقليد خالف فيه المتأخرون المتقدمين ، وهو تقليد رجل واحد
بعينه في جميع ما يأتي ويذر دون غيره ، ثم حمل على هذا النوع من التقليد وساق
الأدلة على ذمه كما سيأتي إن شاء الله تعالى :

فدل ذلك على أنه إنما ينفي هذا النوع من التقليد ، والنوع الأول فقط ، لا التقليد
المصطلح عليه لأنه يقره ويدافع عن تسميته تقليداً ، ومن هذا يفهم أنه جرى
على منوال المالين الجليليين ابن عبد البر وابن القيم فيما جريا عليه من نفيهما
لهذا النوع الباطل من التقليد لا التقليد المصطلح عليه .

ومما يؤيد اتفاق هؤلاء العلماء الثلاثة رحمى الله تعالى وإياهم في أنهم ينفون
هذا النوع من التقليد وهو تقليد رجل واحد بعينه في جميع المسائل حتى ولو
خالف أقواله أحياناً - الدليل ، مما يدل على أنهم إنما ينفون هذا لا التقليد
المصطلح أن ابن القيم يورد حجج ابن عبد البر في نفي هذا النوع من التقليد
ومحمد الأمين يورد نفس حجج ابن عبد البر وابن القيم في نفيه لهذا التقليد .

(١) انظر المصدر السابق / ٤٨٧ فما بعدها .

هذا ومع أن الأوليين لم يصرحا بأنهما إنما ينفيان هذا النوع دون غيره - حسب ما علمت - إلا أن ذلك يفهم من كلامهما كما رأيت ويدل لذلك أن محمد الأمين الذي صرح بنفيه لهذا النوع من التقليد ساق أدلة وأقوال ابن عبد البر وابن القيم - نفسها - على نفيه إياه بعد ما صرح به .

الادلة

=====

ومعد هذا فسوف اذكر طرفا من أدلة كل فيما ذهب اليه فاقول والله

تعالى التوفيق :

احتج الموجبون للتقليد على العاصي بأدلة من الكتاب والسنة والاجماع
فمن الكتاب العزيز احتجوا بأدلة كثيرة منها : قوله تعالى " وما كان المؤمنون
لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم
إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون " (١)

وجه الدلالة : أنه تعالى قال " لعلهم يحذرون " أي عقاب الله تعالى
وذلك بامثال أمره واجتناب نهيه (٢) ومعرفة ما يتقضى

به عقاب الله تعالى واجبة ، وطريق ذلك هو التقليد ، فالله تعالى حذر من
مخالفة الانذار الذي يكون من تفقه في الدين ، ثم ان ما يجب الحذر منه
لا يعلم الا باخبار الذين تفقهوا في الدين ، والاخذ عنهم لا يتم الا بالتقليد
فيجب التقليد لان كل ما يتوقف عليه الواجب واجب كما قالوا (٣)

ومدل لذلك سبب نزول الآية فقد اخرج ابن جرير الطبري عن مجاهد ان ناسا
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجوا في البوادي فأصابوا من
الناس معروفا ومن الخصب ما ينتفعون به فدعوا من وجدوا من الناس الى الهدى
فقال لهم الناس ما نراكم الا قد تركتم اصحابكم وجئتمونا فوجدوا في انفسهم من
ذلك تخرجوا فاقبلوا من البادية كلهم حتى دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم

(١) الآية ١٢١ من سورة التوبة

(٢) انظر تفسير الجلالين / ١٦٨

(٣) انظر فتح اهل التريب والاحساد / ٤٧

فنزلت هذه الآية " وما كان المؤمنون لينفروا كافة " (١)

ومن حججهم قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر " (٢)

وجه الدلالة : ان الآية عامة في جميع من لا يعلم بان حكمه ان يسأل من يعلم

ثم ان علة الأمر بالسؤال هي الجهل ، والأمر المقيد بالعلة يتكرر

بتكرارها فكل من ليس بعالم بمسألة يريد العمل بها عليه السؤال عنها .

هذا وقد أجاب الشوكاني بأن الآية لا تدل على ما استدلوا بها عليه لأن الآية

إنما خوطب بها الكفار الذين أنكروا رسالة الرجال من بنى البشر ويدل لذلك

اول الآية وهو قوله تعالى " وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم

ثم قال وعلى فرض أنها عامة فالمأمور يسألهم أهل الذكر وهم أهل القرآن والسنة

المطهرة فهم مأمورون بأن يسألوهم عن الذكر ليخبروهم به فالجواب ان يقولوا لهم

قال الله تعالى كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، فعلى المفتي ان

يذكر للعامة الحكم ودليله فاذا عمل به العامة كان عاملاً بحكم الله تعالى

المستند من الدليل لا برأى المفتي وهذا ليس تقليداً وإنما التقليد هو العمل بآراء

الرجال . (٣)

واجيب عن هذا بأن العامة اذا سأل المفتي وذكر له الدليل فقد لا تكون عنده

القدرة التي تمكنه من فهم الحكم من الدليل فلا يستطيع في هذه الحالة الا ان يقلد

المفتي فيما فهمه من الدليل ، وهذا هو عين التقليد ، أى تقليد المجتهد في حكم

الله تعالى الذي استند من الدليل وهذا لا شيء فيه إنما المنوع هو التقليد

في آراء الناس التي لا تستند الى دليل شرعي .

(١) انظر جامع البيان في تفسير القرآن ، لابن جرير الطبري ، ومهامه غرائب

القرآن للحسن القمي ، المطبعة الميمنية بمصر ٤٣ / ١١

(٢) الايتان ٤٣ ، ٤٤ من سورة النحل

(٣) انظر ارشاد الفحول / ٢٤٩

بقى ما لو أجاب المفتي المجتهد السائل العام بالحكم الشرعي ولم يذكر له معه الدليل ، فهذا ايضا جواب صحيح يخرج عن الصيغة لان الآية لم تتعرض في الجواب لذكر المسئول للدليل مع الحكم ، فسواء أجاب المفتي بالحكم ومع الدليل أم اجاب بالحكم مجردا عن الدليل ، فعمل العام به تقليدا له ، فهذا تقليد صحيح لانه تقليد في حكم الله تعالى الذي فهمه ذلك المجتهد من الأدلة الشرعية وذلك لان المجتهد الذي يستمد الحكم من الأدلة الشرعية عند ما يجيب بالحكم لا يذكر للعام رايه الذي يستمده من محض عقله وإنما يذكر لـه رايه المستمد من الدليل الشرعي ، فسواء أجاب بالحكم مع الدليل أم بالحكم مجردا عن الدليل يعتبر مجيبا للسائل إجابة صحيحة ، وكذلك العام اذا عمل بهذا الجواب يكون قد قلد تقليدا صحيحا ، وقد نقل العضد في شرحه لمختصر ابن الحاجب انه لم تزل العلماء يستفتون فيفتون ويتبعون من غير ابداء المستند وشاع وذاع ولم ينكر عليهم فكان اجماعا ٠٠٠ (١)

وقال محمد الخضر بن ما يابى (٢) : ان ما يدل على صحة الفتوى بدون ذكر دليل : ما هو شائع وذائع في كتب الحديث الصحيحة من استدلال اتباع التابعين بأقوال من قبلهم من التابعين ، واستدلال هؤلاء بأقوال من قبلهم من الصحابة ، وأعمالهم - ما شاع من ذلك منقولاً عنهم في معرض ذكر الاحكام مع نقلها عارية عن ذكر أي دليل عليها .

(١) انظر شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٣٠٦/٢

(٢) هو محمد الخضر بن سيدي عبد الله بن ما يابى الجكني الشنقيطي ولد في بلاد شنقيط وتلقى علومه فيها وترك البلاد على إثر استيلاء الفرنسيين عليها ، وأقام بقاس مع السلطان المصري عبد الحفيظ حوالي ثمانى سنوات ، ثم انتقل الى المدينة المنورة وزار كثيرا من البلاد الاسلامية . محدثا داعيا كالهند والعراق ومصر والاردن التي تولى فيها قضاء القضاة وله عدة مؤلفات منها شرح صحيح البخارى وغيره ، وتوفي بالمدينة عام ١٣٥٥ هـ . انظر الاعلام للزركلى ٣٤٧/٦ وغيره .

ومن امثلة ذلك في صحيح البخارى: ما ذكره في كتاب الطهارة في باب غسل
 الأعقاب - حيث قال: وكان ابن سيرين يغسل موضع الخاتم اذا توضأ . (١)
 وقال بعد ذلك: باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان (٢) وكان عطاء
 لا يرى به بأسا ان يتخذ منه الخيوط والحبال (٣) . وقال جابر بن عبد الله:
 اذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء . . . وقال الحسن: ان
 اخذ من شعره وأطفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه . وقال طاووس ومحمد بن علقمة
 وعطاء وأهل الحجاز:- ليس في الدم وضوء . . .
 وصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ (٤)
 وقال في باب مسح الرأس كله: وقال بن السبب المرأة بمنزلة الرجل تمسح
 على رأسها (٥)

(١) انظر صحيح البخارى ٥١/١

(٢) يعنى بيان حكمه أهو طاهر أم لا

(٣) أى أنه لا يرى بأسا من اتخاذ الخيوط والحبال من شعر الناس بعد انفصاله
 و اراد البخارى بكلام عطاء الرد على من نجس شعر الانسان بانفصاله لاقتضائه
 تنجس الماء المنفصل معه اذ لو كان نجسا لما اتخذ منه الخيوط والحبال
 راجع في هذه والتى قبلها تحفة البارى شرح صحيح البخارى لتركيا الانصارى

٤٣٨/١

(٤) انظر صحيح البخارى المصدر نفسه ٥٣/١

(٥) انظر المصدر نفسه باب مسح الرأس

وقال الزهري: اذا ولغ الكلب في انا ليس له وضوء غيره يتوضأ به ،
 وقال سفيان : هذا الفقه بعينه ، يقول الله تعالى : " فلم تجدوا ماء فتيمموا
 صعيداً " وهذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به وتيمم (١)
 ومن امثلة ذلك في الموطأ ما ذكره في وقوت الصلاة عن القاسم قال : ما أدركت
 الناس الا وهم يصلون الظهر بعشئ .. (٢)
 وعن ابن عمر أنه كان ينام جالساً ولا يتوضأ (٣) وذكر في المسح على العمامة
 عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه انه كان ينزع العمامة ويمسح على رأسه (٤)
 ووجه الدلالة من هذه الامثلة ان المجتهدين من الصحابة التابعين ذكروا هذه
 الاحكام عارية عن الادلة وهم يعلمون ان من بعدهم ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد
 سيسمعوها ويحمل بها . فكان كلامنا هو لا لو سئل لأفتى بما ذكر عنه هنا
 قال محمد الخضر بن ماياي بعد ما ذكر هذه الاقوال والأعمال عن التابعين وتابعيهم
 والتي نقلها البخاري ومالك قال ما نصه : (وجميع كتب المحدثين الاقدمين على
 هذا النمط فمن كان منهم قاصداً استنباط الأحكام من الاحاديث جرى على منوال
 مالك بن انس والبخاري رحمهما الله تعالى ومن كان قصده جمع الحديث من غير
 نظرا الى استنباط الاحكام جرى على منوال مسلم (٥)
 فدل ذلك على ان ذكر الدليل مع الفتوى ليس شرطاً في قبولها ، كما دل على ان
 التقليد المصطلح قد وقع في العصور المشهود لأهلها بالخير . والله تعالى أعلم .

(١) انظر المصدر السابق ٥٢ / ١

(٢) انظر تنوير الحوالك على الموطأ / ٢١ / ١

(٣) المصدر نفسه / ٣٤

(٤) المصدر نفسه / ٤٣

(٥) انظر قمع اهل الزيغ والالحاد / ٥٩

أما السنة فاستدلوا على التقليد منها بأدلة كثيرة :

فمن ذلك ما رواه الترمذى عن خديفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 " انى لا أدرى ما بقائى فيكم فاقتدوا بالذين من بعدى " - الحديث (١)

وحديث المرباض بن سارية رضى الله عنه قال : وعظنا رسول الله صلى الله عليه
 وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا يا رسول الله كأنها موعظة
 وسلم موعظة / هودم فأوصنا ، قال : " أوصيكم بتقوى الله عز وجل والسمع والطاعة
 وإن تأمر عليكم عبد ، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بسنتى
 وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم
 ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة (٢)

ووجه الدلالة من الحديثين أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتداء بالشيوخين فى
 الحديث الأول وأمر بلزوم سنة الخلفاء الأربعة فى الثانى وتقليد هم من الاعتداء
 بهم ولزوم سنتهم .

ومنها : ما ذكره فى جامع الاصول عن سعيد بن المسيب عن عمر رضى الله عنه
 قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " سألت ربي عز وجل
 عن اختلاف أصحابى من بعدى ؟ فأوحى إلى يامحمد إن أصحابك عندى
 بمنزلة النجوم فى السماء بعضها أقوى من بعض ولكل نور فمن أخذ بشيىء
 مما هم عليه من اختلافهم فهو عندى على هدى . قال : وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم " أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " أخرجه رزين (٣)

(١) انظر سنن الترمذى ١٧٢/٥

(٢) أخرجه ابوداود فى كتاب السنة ، والترمذى فى كتاب العلم ، وغيرهما .

(٣) انظر جامع الاصول من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لابن الاثير ٤٠٩/٩

ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم جعل الاقتداء بهم هدًى ومن الاقتداء بهم تقليد هم فيما يفتنون به .

هذا وقد طعن في حديث أصحابي كالنجوم " فقد ضعف ابن القيم جميع طرقه ونقل عن ابن عبد البر بسنده عن البزار ان هذا الحديث لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وطعن فيه ابن حزم كذلك . (١)

وقال فيه الشيخ محمد الأمين : ان ضعفه معروف عند أهل العلم . (٢)
وأجاب محمد الخضرين ما يابى عن الطعن في هذا الحديث فذكر له شواهد صحيحة حيث قال : (فهذا الحديث وان تكلم فيه لا يضره ذلك لموافقه لما رواه مسلم وأحمد في مسنده من حديث أبي بردة عن أبيه قال : رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه إلى السماء وكان كثيرا ما يرفع رأسه إلى السماء فقال : النجوم أمانة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمانة لأصحابي فإذا ذهبت أنا أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون (٣) قال محمد الخضر : ووجه التشبيه أنه صلى الله عليه وسلم لما كان بين أظهرهم كانوا يرجعون إليه فينبير لهم^{السير} فيما لم يظهر لهم فيه الصواب ، فلما ذهب صلى الله عليه وسلم قلت تلك الأنوار ، وكذلك الأمر في أصحابه صلى الله عليه وسلم بالنسبة لمن بعدهم من التابعين وهكذا يقل النور المستضاء به في غياهب الجهل بفقدان العلماء جيلا بعد جيل وكذلك حال السماء اذا ذهبت نجومها ، فدل هذا التشبيه الصريح على ان أصحابه صلى الله عليه وسلم كالنجوم يهتدى بهم ويقتدى .

ودل له أيضا حديث أبي الدرداء ^{المعروف} قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنة وإن الملائكة

(١) انظر اعلام الموقعين ٢/٣١ فما بعدها ، والاحكام لابن حزم ٦/٨١٠

(٢) انظر ارضواء البيان ٧ / ٥٢٠

(٣) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٦/٨٢ فما بعدها ومسند احمد ٤/٣٩٩

لتضع اجنتها رضا لطالب العلم ^{وان} العالم يستغفر له من في السماوات والارض
والحيثان في جوف الماء وان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على
سائر الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما
وانما يورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ وافر . (١)

ومحل الشاهد منه على صحة معنى الحديث المتنازع فيه هو قوله صلى الله عليه
وسلم " وان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب "
أقول أسأل الله تعالى عفوهُ : وقد ذكر الألباني (٢) هذا الحديث في سلسلة
الأحاديث الضعيفة وذكر انه موضوع (٣)

هذا وكل ما ورد الاستدلال به على التقليد من آثار الصحابة رضي الله عنهم
فهو مبنى على القول بعدم حجيتها ، اما على القول بحجيتها فعمل العاصي بها
اتباع لا تقليد كعمله بالكتاب والسنة مباعدة من غير ان يقلد في فهم الحكم منهما
مجتهدا . والله تعالى اعلم .

(١) الحديث أخرجه البخاري جزءاً من أوله وأخرج الحديث أبو داود والترمذي في كتاب
العلم وابن ماجة في مقدمته .

(٢) الألباني : هو الشيخ محمد ناصر الدين يكنى أبا عبد الرحمن ويلقب بالألباني
ولد بامقوده بالبلانية في اسرة دينية وهاجر مع والده الى سوريا
هربا بدينه مما طرأ على بيئته من الفساد ، أخذ عن مشايخ منهم راغب
الطباخ الذي منحه إجازة في الحديث وهو من أعلم المسلمين اليوم بعلم الحديث
وله عدة مؤلفات فيه متع الله بحياته ، انظر علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد
المجدوب / ٢٧٧ فما بعدها .

(٣) انظر سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة تخريج محمد ناصر الدين
الألباني ١ / ٧٨

واحتج القائلون بجوب التقليد على العاصى كذلك بأنه من المستبعد أن يفهم العامة بعض الأحكام من المصادر الشرعية ، وذلك لأن الأدلة الشرعية منها ما يظهر منه الحكم الشرعى واضحا بحيث لا يكاد يخفى على أحد . ومنها ما يكون فهم الحكم منه صعبا فلا يكون للعاصى الى فهمه سبيل الا عن طريق تقليد العلماء الذين لهم قدرة علمية يستطيعون بها فهم الأحكام من هذه المصادر . واجاب الشوكانى رحمه الله وإياه - بأن هناك واسطة بين الاجتهاد والتقليد وهى : أن يسأل العالم عن الشرع ولا يسأله عن رأيه المحض فيخبره بحكم الله تعالى بحيث يقول له : قال الله تعالى كذا وكذا ، او قال رسوله صلى الله عليه وسلم كذا (١)

واجيب : بأنه ان اراد بالعاصى العالم الذى حصل من العلوم بعض ما يرتقى به الى درجة الاجتهاد ، غير انه لم يستوعب كل المسائل ، فالحكم الذى لم يبلغ فى فهمه درجة الاجتهاد لا يسمعه فيه الا سؤال العلماء والعمل بفتواهم التى فهموها من الأدلة الشرعية - ويكون بذلك قد قدم لهم لعمله برأيهم ، اما الحكم الذى بلغ فى فهمه مرتبة الاجتهاد فليس الكلام فيه لانه خارج عن التقليد المتنازع فيه .

وان اراد بالعاصى الجاهل المحض فمن باب اولى هو محتاج الى من يفهم له الحكم من دليله لانه لا قبل له بفهم الحكم من الدليل اذا ذكره العلماء له ، لفرط جهله وشدة غايته . (٢)

حجج معتزلة بخداد على منع تقليد المجتهد حتى تبين صحة اجتهاده لمريد التقليد
احتجوا بحجج منها : اولا ان العاصى متمكن من كثير من وجوه النظر فيجب عليه الاستدلال بالأدلة كالمجتهد .

(١) انظر ارشاد الفحول / ٢٤٩ ، ٢٥٠

(٢) انظر بلوغ السؤل لمحمد حسنين مخلوف ١٠٨ وما بعدها ، وقمع اهل الزيغ لمحمد

واجيب : بأن الخطأ متعين في حق الصوام إذا انفردوا بأخذ الأحكام من الأدلة لعدم معرفتهم لكثير مما يحتاج إليه في استنتاج الأحكام ، كمعرفة النسخ والمنسوخ والمخصص والمقيد ودلالات الألفاظ • وما لا يضبطونه لا يجوز لهم محاولته لما في ذلك من الضرر ، وليس المجتهد كذلك لاستقصائه الأدلة في المسائل ومعرفتهما يقوم بكل دليل ، فكان لذلك الفرق بين الصوام والمجتهدين واضحا فكيف يقاسون عليهم في وجوب النظر ومنع التقليد ،

وجاب أيضا عن هذا الدليل بأن الحكم بصحة الاجتهاد وعدمها لا يتأتى إلا من تأهل للاجتهاد فكيف يمكن للامام أن يدرك صحة الاجتهاد حتى يمنع من التقليد إلى أن يتبين صحة رأى المجتهد •

ثانيا : احتج معتزلة بغداد بأن القول بوجوب التقليد يؤدي إلى القول بوجوب اتباع الخطأ لجواز وقوع الخطأ من المجتهد •

واجيب : بأن معتزلة بغداد الذين يقيمون هذه الحجج يقولون إن المجتهد إذا أظهر لغير المجتهد مستنده في الحكم يجب عليه اتباعه مع أنه يحتمل أن يكون مخطئا لكون البيان لهنيا •

ثم ان المجتهد يجب عليه أن يتبع ظن نفسه مع أنه يحتمل أن يكون مخطئا فما كان جوابهم عن هذا فهو جوابنا عن وجوب التقليد على العامي • (١)

(١) انظر تيسير التحرير لامير باد شاه ٢٤٦/٤ فما بعدها

والمصدر السابق قمع اهل الزيغ / ٦١ ، نهضة المشتاق لمحمد يحيى امان / ٢٨٣

حجج الشوكاني ومن على منواله

=====

احتج الشوكاني ومن سار في فلكه من العلماء رحمى الله تعالى وإياهم بعدة أدلة منها ما يلي :

أولا : قوله تعالى " وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يحفلون شيئا ولا يهتدون " (١)

وجه الدلالة : أن الله تعالى نهى عن اتباع من يقول بأحكام هو لا يعلم

صحة مصدرها ولا الثقة بأساسها لعدم نزول شريعة بها .

واجب بأن التقليد المصطلح ليس اتباعا للمجتهد في أحكام باطلة بل في

أحكام ثابتة بدليل من أدلة الشرع ، نعم رأى المجتهد ينتج حكما مظلوما

لأنه إنما ثبت عنده بغلبة الظن وهذا لا يتنافى مع قوله تعالى : " إنما حرم

رس الفواحش ما ظهر منها وما بطن وإلا ثم والبغى وبغير الحق وأن تمشركوا

بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون " (٢)

لأن هذه الآية مخصصة بالاجماع على وجوب العمل بالظن في الأحكام العملية

وإلا لحرم العمل بكل حكم ظنى لظنية دليله .

ثانيا : استدلال الشوكاني بقوله تعالى : " وكذلك ما أرسلنا من قبلك في

قوة من نذير إلا قال مترفوها أنا وجدنا آباءنا على أمة وأنا على آثارهم

مقتدون . قال أولو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم

به كافرون " (٣)

(١) آية ١٧٠ من سورة البقرة ، انظر تفسيرها في فتح القدير للشوكاني ١٦٧/١

(٢) آية ٣٢ من سورة الاعراف

(٣) آية ٢٣ ، ٢٤ من سورة الزخرف

قال الشوكاني بعد أن ساق تلك الآية وأمثالها " فهذه الآيات وغيرها
ما ورد في معناها ناعية على المقلدين ما هم فيه وإن كان تنزيلها في
الكفار لكنه قد صح تأويلها في المقلدين لاتحاد العلة ، وقد تقرر في الأصول
أن الاعتبار بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب ، يعني أن الاعتبار بمعوم
اللفظ بعلمته لا بخصوص من نزلت فيهم الآية وهم الكفار ، بدليل أن الحكم
يدور مع العلة وجودا وعدما ، ثم قال وقد احتج أهل العلم بهذه الآيات
على إبطال التقليد ولم يمنعمهم من ذلك كونها نازلة في الكفار (١)

ووجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة ومثيلاتها على منع التقليد - هو ما
ذكره ابن عبد البر وتبعه الشوكاني عليه وهو أن كلا من المسلمين المقلدين
والكفار قلد في أمر لا حجة له عليه كما قال ابن عبد البر : وقد احتج
العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد ولم يمنعمهم كهر^{الثلث}ك من الاحتجاج
بها لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر وإنما وقع التشبيه
من حيث إن كلا منهما أخذ بقول لا حجة عنده عليه كما لو قلد رجل فقرر
وقلد آخر فاذنب وقلد آخر في مسألة دينية فأخطأ وجهها ، كان كل منهم
ملوما على التقليد بخير حجة خير أن ابن عبد البر خصص المنع بخير الماسة -
كما سيأتي إن شاء الله تعالى - وأما الشوكاني فقد عم الدلالة من الآيات

على منع التقليد من عموم الناس . ^{التقليد}
واجيب : بأنه إن أراد بالتقليد المصطلح وهو عمل عامي لا قدرة له
على فهم الدليل بمذهب مجتهد من المجتهدين فهذا قد قامت الحجة
على وجهه - كما مر - وذلك لقصور العامي عن فهم الأحكام من الأدلة
ول حاجته إلى من يبين له من الأدلة ما به يعبد ربه عز وجل .

وإن اراد بالتقليد التقليد الباطل الذى لا حجة لصاحبه عليه كتقليد
العامى لمثله أو تقليده لمجتهد فيما ثبت الدليل على خلافه فهذا
باطل ولا منازع له فى بطلانه لعدم قيام الحجة عليه ولا يعتد بقول من
يقول بعدم بطلانه فضلا عن وجوه .

ثالثا : احتج الشوكانى على ابطال التقليد بأنه لم يقع^{في} القرون المشهودة لهم
بالخير وذكر ان اهلها لم يسمعوها به ولم يعرفوه ، وأن العوام فى تلك
العصور كانوا يسألون العلماء عن الشرع لا عن رأيهم المحض ، أما ان
يفتى العالم برأيه من غير ذكر للدليل فان ذلك افتاء بمجرد الراى والميل
به تقليد باطل . (١)

واجيب : بأن التقليد المصطلح عليه قد وقع فى القرون المشهودة
لهم بالخير ، يشهد لذلك ما تقدم ذكره من الاعمال
والاقوال - المنقولة فى كتب الحديث الصحاح كالبخارى وغيره - منقولة
عن الصحابة والتابعين - رضى الله عنهم وهى اقوال وأعمال مشتملة
على الاحكام مجردة من ذكر ادلتها من الكتاب والسنة .

اما اشتراطه ذكر الدليل مع الفتوى ، فيرد عليه بالاجماع المتقدم
ذكره ايضا عن ابن الحاجب من ان رجوع العامى الى من يشاء من المجتهدين
وسؤاله عما يريد واجابته له من غير أن يلتزم المجتهد الابداء للدليل -
كان هو يدن عوام تلك العصور (٢)

هذا ان اراد بالتقليد التقليد المصطلح عليه الذى قدمت تعرفه عند الجمهور ،
لكن قد يسلم له انه لم يعرف فى تلك العصور باسم التقليد لكن حقيقة قد تبين
أنها كانت معروفة .

(١) انظر المصدر السابق القول المفيد فى احكام الاجتهاد والتقليد رسالة للعلامة

محمد بن على بن محمد الشوكانى / ٣٠ فما بعدها .

(٢) انظر صفحة ٤٦ من هذه الرسالة .

أما إن أراد به التقليد بالاصطلاح الآخر الذى عرفه به الفزالي
 وغيره وهو قول من ليس قوله حجة كتقليد الماضى لمثله فهذا لا خلاف
 فى بطلانه ، ولم يقل احد بصحته ، حتى يحتاج فى تحذير المسامعين
 منه - الى القول بأنه لم يقع فى زمن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم •

رابعا : احتج الشوكاني ومن على منواله فى إبطال التقليد : بأن المنع من
 التقليد إن لم يكن إجماعا فهو قول الجمهور من العلماء ، فنقل عن القرافي
 أنه قال : مذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد وإبطال
 التقليد وكذلك الشافعى وأبو حنيفة وأحمد • ثم قال : قال ابن حزم
 قال مالك : أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا فى رأىى فما وافق الكتاب
 والسنة فخذوا به وما لم يوافق فانكروه وقال عند موته وددت أنى ضربت
 بكل مسألة تكلمت فيها برأىى سوطا على أنه لا صبر لى على السياط
 قال ابن حزم مالك ينهى عن التقليد وكذلك الشافعى وأبو حنيفة (١)

واجيب : بأن ما قاله ابن حزم وتبعه فيه الشوكاني منقولا عن
 الأئمة الأربعة لا يدل على حرمة تقليدهم - التقليد
 المصطلح - والذى هو موضوع البحث إلا فيما قامت البينة على أن اجتهادهم
 فيه خالف دليلا من كتاب أو سنة أو غيرهما مما هو أولى بالاتباع ، على ما سبق
 أن ذكرته عنهم من الأقوال النالة على عدم صحة تقليدهم فى مثل تلك الحالة •
 وإلا فكيف ينهون عما لا قبل له بفهم حكم من دليله عن أن يأخذ بفتاواهم
 وهم المجتهدون فى الأحكام هذا لا يصح • لذلك فقد قال القرافي فى
 التنقيح بعد ذكر مذهب مالك وجمهور العلماء فى التقليد والذى ذكره
 الشوكاني أنفا • قال القرافي : وقد استثنى مالك - رحمه الله تعالى

(١) انظر ارشاد الفحول / ٢٤٩ والأحكام فى اصول الأحكام لابن حزم ٢٨١ / ٦

من ذلك أربع عشرة صورة لأجل الضرورة - الأولى - قال ابن القصار (١)
وقال مالك : يجب على العوام تقليد المجتهدين في الأحكام كما يجب على
المجتهدين الاجتهاد في أعيان الأدلة وهو قول جمهور العلماء خلافاً
لمعتزلة بغداد (٢).

اقول : ولذلك يحمل نهى الأئمة عن تقليد هم على أحد أمرين :
الأول : ما مر ذكره وهو أن يقلدوا فيما قامت البينة على أن اجتهادهم فيه
خالف دليلاً من الأدلة .

الثاني : أن يكون ذلك نهياً لا مثالبهم من المجتهدين عن تقليد هم
أو أنهم إنما نهوا أصحابهم من تلاميذهم العلماء عن تقليد هم
حاشا منهم لهم على النظر في أقوالهم والبحث في مأخذهم حتى
يتبين لهم الحق حسبما يقتضيه اجتهادهم (٣)
وذلك لأن جميع الأئمة يعلمون أن الكهيل بالحق الذي لا يشوبه خطأ هو الشريعة
بأكملها من الكتاب والسنة ، يعلمون أنهم : يصيبون ويخطئون ، فالصح في
الدين يقضى بهذا الحد على دراسة الكتاب والسنة وعرض الأقوال عليها وما
يستتبع ذلك من وثوق بما وجد من أقوال الأئمة موافقا لهما وطرح لما خالفهما من
الأحكام الاجتهادية صونا لأحكام الله تعالى عن الخطأ بقدر المستطاع ، كما أن في
حد الأئمة لأصحابهم على دراسة الشريعة وعرض أقوالهم عليها - حملاً لأصحابهم
من العلماء على بلوغ شرف الاجتهاد فيجدوا ويجتهدوا في إمعان النظر في الأدلة

(١) هو قاضى بغداد أبو الحسن على بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار الأبهري
الشيرازي الإمام الفقيه الأصولي أخذ عن أبي بكر الأبهري وغيره وأخذ عنه أبو ذر
البحروري وقيل إنه رابع أربعة لولاهم لذهب المذهب المالكي ، توفي سنة ٣٩٨ هـ
انظر شجرة النور الزكية / ٩٢

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي / ١٩٠

(٣) انظر بلوغ السؤل لمحمد حسنين مخلوف / ٩٣ فما بعدها

الشرعية وتمحيصها حتى يصلوا إلى مرتبة الاجتهاد كما وصل إليها غيرهم
فليس فضل الله تعالى في ذلك وغيره قاصرا على أحد بعينه محظورا على غيره
” وما كان عطاء ربك محظورا “ (١)

هذا وقد يسأل شخص فيقول : كيف يعرف في هذه الأزمنة أن حكم الله
تعالى في حادثة ما يخالف شرعا ما كان عليه المجتهدون في اجتهادهم ففى
الاحكام والتي قد دونت عنهم واستقرت في كتب مذاهبيهم ؟
فالجواب : ان العلماء يعرفون ذلك بدوام فحص أقوال المجتهدين وفتاواهم
وما كان عليه العمل عندهم • وعرض ذلك على الكتاب والسنة ، وذلك
لما لديهم من الأهلية لذلك ، فمتى وجدوا شيئا من تلك الأمور يخالف الدليل
فلا يسمعون إلا طرده والعمل بما يظهر لديهم من الدليل •
أما الصوام فيعرفون ذلك عن طريق علماء عصرهم الذين يجب عليهم تنبيههم إلى ذلك
كلما جند لديهم منه جديد •

وهذا هو واجبنا معشر المسلمين نحو كتاب ربنا وسنة نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم ، ودوام قراءتهما وتفهمهما وتعلم ما يعين^{على} ذلك وهو هل له من
العلوم ، وذلك يسهل معرفة مدارك الأحكام ، التي دونت في كتب
الفروع من المذاهب ، فينتلج الصدر بذلك وترتاح نفس المؤمن إلى أن هذا
الحكم المدون في الفروع ليس نتيجة لرأى مجرد بل هو مستنبط من نور الوحي
الذي أمرنا أن نعبد به ربنا جل جلاله ، وطمئن القلب بذلك •
وليس في هذا طعن في حسن الظن بالمجتهدين رحمى الله تعالى وإياهم
وهم الذين دونوا الأحكام ونقحوها وموهوها ورتبوها وخدموها حتى وضعوها ففى

متناول كل يد فجزاهم الله عن المسلمين خير الجزاء ، فليس في قراءة الكتاب والسنة وتفهمها وعرض أقوالهم عليها - طعن في حسن الظن بهم ولكن ذلك للاطمئنان فقط ، ومن قبيل بحث المؤمن عما يطمئن به قلبه وتسكن اليه نفسه في عبادة ربه وهو امر مطلوب .

ودراسة الكتاب والسنة والمداومة على ذلك يسهل أيضا دوام استخلاص الأحكام منهما لما يجد من النوازل والتي لم تدون لها أحكام في كتب الفروع المذهبية أما الكتاب والسنة فهما المعين الذي لا ينضب والسبيل الذي لا تكدره الدلاء فما من حادثة تحدث ، وما من جديد يجد إلا وحكمه في الكتاب والسنة لانهما بناء الشريعة التي اختارها الله تعالى لخلق على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، منذ ان بعثه الى ان يرث الأرض ومن عليها .

أما ان يطرح الكتاب والسنة جانبا ولا يدرسان ولا يتفهمان ولا يعرض عليهما أقوال كل مجتهد كائنا من كان ، ويكتفى بما دون في كتب الفروع الفقهية فهذا لا ينهني ، ويفضي دوامه الى ترك الكتاب والسنة بالكلية وحينئذ لا يهتدى الى سبيل ولا يستدل على اى صواب ولا يعرف طريق قوم ، ولقد كان الوقوف عندما دون في كتب فروع الفقه والاشتغال بشرحه ، وتحشيته واختصاره دون الرجوع الى الكتاب والسنة كان ذلك سببا من الاسباب في جمود الفقه الاسلامي ووقوف حركة سيره في حقبه زمنية (١)

خامسا : احتج الشوكاني على إبطال التقليد بأن الاجماع منعقد على عدم جواز تقليد الإمام الميت (٢) ونقل ذلك عن الإمام الرازي وذكر استدلاله على ذلك بانعقاد

(١) انظر ظهرا الاسلام بحث في تاريخ العلوم والاداب والفنون في القرن الرابع

الهجري لأحمد أمين الطبعة الثالثة بمكتبة النهضة المصرية ٥٣/٢

(٢) انظر ارشاد الفحول / ٢٤٩

الإجماع بعد موت المخالف وأن المجتهد لم يبق له قول بعد موته ،
ونقل أيضا - اعني الشوكاني - عن الفزالي الإجماع على عدم جواز تقليد
الميت . (١)

قلت : أسأل الله تعالى رحمته : لكن ما نقله عن الرازي معارضا بما نقله
عنه القاسم المبادي من انقاد الإجماع في زمان الرازي نفسه على
قبول فتاوى الأموات ، وهو يؤيد القول القائل بجواز تقليد الميت وأن المذهب
لا تموت بموت أربابها وهو الذي رأيت أنه الأرجح ، وقد استوفيت ذلك بحثا في
مبحث - تقليد الميت - من هذه الرسالة ، حيث ذكرت هناك الآراء ففى
المسألة وأدلة كل فيما ذهب إليه ورجحت ما رأيته راجحا . (٢)

والشوكاني رحمى الله تعالى وإياه بمنعه تقليد الإمام الميت يمنع ان ينقل العالم
للعامى فتوى الإمام المجتهد الميت فى المسألة ، فهو يرى ان العامى يسأل
العالم الحى عن الحكم الشرعى فى المسألة ويرى أن العالم عليه أن يفتيه
بحكم الله تعالى من صدره الاصلى - الكتاب والسنة ، أما أن ينقل له فتوى
عن مجتهد ميت فى النازلة مجردة عن الدليل ، فلا .

فاما قوله ان العالم يسأل عن حكم الله تعالى وجيب بذلك من صدره فهذا
حق لا شىء فيه ولا مناقشه . وذلك اذا كان قادرا على أن يأخذ الحكم بنفسه
من صدره الاصلى .

ولكن هب ان العالم الناقل للأحكام عن المجتهدين لا يعلم حكم الله تعالى من صدره
الاصلى أولا يحضره الدليل الخاص بعينه فى النازلة ولكن يعلم أن مالكا أو أبا
حنيفة مثلاً اتى فى هذه النازلة بكذا ، ولم يعلم هذا العالم الناقل دليلا .

(١) المصدر السابق ٢٥٠ ، ٢٥١

(٢) انظر ص ١١٦ من هذه الرسالة

يخالف تلك الفتوى ، فهل تراه يجب عليه تعطيل تلك الفتوى وتركها حتى يبحث عن الدليل بعينه ويستحضره ، وقد يكون الدليل قياسا استعمله المجتهد او غير ذلك مما لا يحضر الفقيه الناقل - نصه ، هذا مع وجود هذه الفتوى معروفة عن احد اولئك المجتهدين المشهود لهم بالخير والمعادلة والملم لما كان حيا ، فهل ترى مع ذلك ان الفقيه الناقل يعطل هذه الفتوى حتى يحصل ذلك الدليل الخاص بعينه فيسوقه معها ، هذا مما لا آظنه .

ثم هب أن العالم الناقل عن المفتي الميت وجد الدليل الخاص وعرفه فسوف يسوقه وفقا لرأيه وحسب فهمه معضداً به فتواه حسب فهمه هو ، فالمستفتى حينئذ إما أن يكون له قدرة على نقد الأدلة وتمحيصها فكان عليه أن لا يرجع إلى مفت غير نفسه ، وإما أن يكون غير ذلك وقد اقتنع بفتوى هذا المفتي - التي لم تخل عن رأيه وأى الرايين تراه احق ان يتبع ، رأى الائمة الأربعة وامثالهم من المجتهدين المشهود لهم بالعلم ام رأى هذا العالم الناقل عنهم ولا ثالث للأمرين ، والا تعطلت الفتاوى ، وفقى الجاهلون على جهلهم . ومن ثم ذكر عن ابن عرفة أن الاجماع انعقد اليوم على جواز تقليد الميت لفقدان المجتهدين والا تعطلت الاحكام (١)

وماختصار فان العلماء النقلة عن المجتهدين الاموات انما يفتون بأراء المجتهدين المستمدة من الوحي . ولا يفتون بأراء أنفسهم فاما اراء المجتهدين تلك فقد قامت الحجة على قبولها مالم تخالف دليلا ، وأما العلماء النقلة عنهم فان استطاعوا الافتاء من الكتاب والسنة فليفتوا بهما وليفهموا العامة بأرائهم المستمدة منهما ، وان لم يملفوا تلك المرتبة فلا حرج عليهم - على ما أفهم - في ان يفتوا بأراء المجتهدين الاموات مالم تخالف دليلا والله تعالى أعلم .

(١) انظر بحث تقليد الميت ص ١١ من هذه الرسالة فما بعدها ، جند الله ثقافة واخلاقا - للاستاذ سعيد حوى / ١٣٨ فما بعدها .

سادساً : احتج الشوكاني ومن على منواله - على منع التقليد بأنه لا داعى اليه ولا ضرورة لأن هناك واسطة بين الاجتهاد والتقليد وهى سؤال الجاهل للعالم من الشرع فيما يمرض له لا عن رأي المحقق واجتهاده البحث . (١)

ولم ار من قال بذلك سواء ، بل ذكر غيره أن العاصى إذا سمع من المجتهد حكماً مقروناً بالدليل فإنه لا يزال مقلداً له لان التقليد كما يكون فى الحكم يكون فى فهم الدليل أيضاً وعليه فلا مناص للعاصى اذا من التقليد حتى لو اخبره العالم بالدليل الشرعى . لأن أمر المستفتى فى الأحكام لا يخلو من حالين إما ان يكون قادراً على فهم الأحكام من الأدلة وهذا هو المجتهد فعليه الاستفتاء باجتهاد نفسه عن استفتاء غيره ، وإما ان يكون غير قادر على فهم الأحكام من النصوص فهو مقلد لمن ذكر له الحكم سواء اقتربت الفتوى بذكر دليل أم لم تقترب . (٢)

فأما مع عدم ذكر الدليل فالتقليد واضح لعدم ذكر الدليل أصلاً وأما مع ذكره فالمفتى يورد الدليل مورداً يجعله إنما يفيد الحكم على حسب ما أفتى به هو ، فلم يخرج المستفتى اذن ، والحالة هذه عن التقليد .
فاين هى الواسطة اذن التى ذكر الشوكاني رضى الله تعالى وإياه ؟
ويؤيد هذا ان المقلد عند معظم الأصوليين هو من عدى المجتهد ، قال الآمدي فى بحث التقليد : العاصى ومن ليس له أهلية : . . يلزمه اتباع قول

(١) انظر ارشاد الفحول / ٢٤٩ ، ٢٥٠

(٢) انظر بلوغ السؤل لمحمد حسين مخلوف / ١٠٩

المجتهدين عند المحققين من الأصوليين . (١)

وقال . ن القاسم المبادئ في بحثه للتقليد : " الأخذ بمعرفة الدليل ان عرفه حق المعرفة فهو مجتهد والا فهو في رتبة التقليد وان حوم على فهم المأخذ " (٢)

وقال البناني في شرحه لحاشية جمع الجوامع بمثل ما قال المبادئ (٣)
مقريب منه قال الشيرازي في اللمع . . (٤)

قلت اسأل الله تعالى عفوهُ : فدل كلامهم على ان الشخص لم يزل مقلدا وعاميا حتى لو بلغ رتبة يستطيع بها التحوم حول فهم الدليل ، ولم تكن له تلك القدرة واسطة بين التقليد والاجتهاد ، اما من لم يعرف الدليل ولم تكن له قدرة على التحوم حول فهم المأخذ فهو مقلد وعامى من باب أولى فلم اجد واسطة بين الأمرين الاجتهاد والتقليد في مسألة واحدة .

(١) انظر الأحكام للمصطفى ٢٤٩ / ٣

(٢) انظر الايات البينات للمبادئ ٢٦٢ / ٤

(٣) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع ٣٩٩ / ٢

(٤) انظر اللمع لأبي اسحاق الشيرازي / ٧١

حجة أبى عبد الله الجبائى

=====

احتج ابو عبد الله الجبائى لضع التقليد فى الشعائر الظاهرة دون غيرها ، بأن الشعائر الظاهرة - كمعرفة وجوب الصلاة والزكاة والصوم وحرمة الخمر ونحو ذلك هى امور ظاهرة ومعروفة للجميع فلا تحتاج إلى منصب الاجتهاد ، والتقليد إنما يكون فى ما يحتاج إلى اجتهاد (١) والظاهر أن الشعائر التى لا يقلد فيها هى الشعائر بطريق الإجمال دون مسائلها التفصيلية .

واجيب : عن ما احتج به الجبائى بأن معرفة العاص لهذه الأمور إن انتهت إلى حد الضرورة بطل التقليد بالضرورة لأن تحصيل الحاصل محال ، وإن كانت معرفته لذلك دون الضرورة تعين التقليد للحاجة إلى النظر ومعرفة الدليل ولم يدم قدرة العاص على ذلك . (٢)

والذى يظهر لى أسأل الله ربي عفوهُ أنه لا حاجة إلى التقليد فى معرفة وجوب هذه الشعائر أو حرمة الخمر ونحو ذلك لان معرفة ذلك من الأمور الضرورية فى الدين فهذه أمور لا تحتاج إلى نظروها من الموضح بحيث لا تحتاج إلى أن يقلد فيها أحد : أحدا .

قال الشيخ محمد الامين : كل حكم ظهر دليله من كتاب أو سنة أو إجماع لا يجوز فيه التقليد بحال ، لان كل اجتهاد يخالف النص فهو اجتهاد باطل ولا تقليد إلا فى محل الاجتهاد . (٣)

وقال الشيرازى فى اللمع فى التقليد فى فروع الشريعة : فصل أما الشرعى فضربان ضرب

(١) انظر الاحكام للامدى ٢٥٠ / ٣

(٢) انظر قمع أهل الزبح والاحاد ٦١ /

(٣) انظر أضواء البيان ٥٤٧ / ٧

يعلم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم كالصلاة والخمس والزكاة وصوم
شهر رمضان والحج وتحريم الزنا وشرب الخمر وما أشبه ذلك فهذا لا يجوز التقليد
فيه لأن الناس كلهم يشتركون في إدارته والعلم به فلا معنى للتقليد فيه (١)

حجج ابن عبد البر وابن القيم ومن نحا نحوهما

=====

سبق ان ذكرت ان هذين العالمين ومن على طريقهما لا يمنعان التقليد المصطلح وإنما يمنعان التقليد الذي يتعصب فيه المقلد لمذهب معين ولا يرى الحق فيما عداه بل يتمسك به تمسكا أعمى حتى لو قامت البينة له على خطئه في مسألة ما ، يبقى ذلك المتعصب متمسكا به ، ذلك المخالف للدليل ، وذهب كل مذهب يتلمس المذر لإمامه وفرض من الاحتمالات كل فرض حتى يجعل إمامه مصيبا لا محالة ، فهذا النوع من التقليد هو الذي رأيت ان هذين الامامين يمنعان واحتجا على ذلك المنع بأدلة من الكتاب والسنة والاجماع .

اما الكتاب فاحتجا لمذهبهما منه بعدة آيات منها قوله تعالى : " اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما امروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون " (١)

روى عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه قال حين سمع الرسول صلى الله عليه وسلم يتلو هذه الآية " لسنا نعبدهم فقال صلى الله عليه وسلم " اليس يحلون لكم ما حرم الله فتحلونه ويحرمون عليكم ما أحل الله فتحرمونه " ؟ قال : بلى . قال صلى الله عليه وسلم فتلك عبادتهم .

وروى عن حذيفة وغيره أنه قال في هذه الآية لم يعبدوهم من دون الله تعالى ولكنهم أحلوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم .

وجه الدلالة من هذا انهم قد وهم في ما ادعوا أنه شرع من غير حجة لهم عليه .

واحتجا كذلك بقوله تعالى : " وكذلك ما ارسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال

(١) آية ٣١ من سورة التوبة .

(٢) أخرجه الترمذى بلفظ آخر في باب التفسير من سورة التوبة عند قوله تعالى اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله (الآية .

مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون قال أولو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون (١)

قال أبو عمر بن عبد البر بعد ما ذكرهاتين الآيتين الكريمتين وأمثالهما مما يعيب فيه القرآن الكريم أهل الكفر لتقليد هم - أمراءهم وآباءهم وعلماءهم فيما وجدوهم عليه من الضلال - تقليدا صدقهم عن الهدى بعد إذ جاءتهم به الرسل عليهم الصلاة والسلام ، قال : وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد ولم يضمنهم كفر أولئك من الاحتجاج بها . لان التشبيه لم يقع من جهة كفر أحد هما وإيمان الآخر وإنما وقع التشبيه بين التقليدين من حيث إن كلا منهما أخذ بقول لاحجة عنده عليه ، كما لو قلد رجل ففكر وقلد آخر فاذنب وقلد آخر في مسألة دنياء فأخطأ وجهها كان كل واحد ملوما على التقليد بغير حجة لان كل ذلك يشبه بعضه بعضا وان اختلفت الآثام فيه

ثم قال : وقد ثبت الاحتجاج بما قدمنا في الباب هذا وفي ثبوته إبطال التقليد أيضا فإذا بطل التقليد بكل ما ذكرنا وجب التسليم للأصول أي الكتاب والسنة (٢)

ووجه الاستدلال بهذه الآيات على إبطال هذا النوع من التقليد الفاسد والذي يتعصب له صاحبه على كل حال - هو أن الله تعالى عاب على الكفار تمسكهم بما وجدوا عليه أسلافهم بعد قيام الحجة من الله تعالى على أن أسلافهم كانوا فيه على خطأ ، وكذلك المقلدون المتعصبون معييون بمثل ذلك فيما اذا قامت البينة على أن الدليل مخالف لما كان امامهم قد افق به ، فهو لا

(١) آية ٢٣ و ٢٤ من سورة الزخرف

(٢) انظر جامع بيان العلم وفضله ١٤٣ / ٢

المتصّبون لا يتسكّون فتوى إمامهم تلك بل لم يزالوا متمسّكين بها ومصرون كل اصرار على ان الحق لا يمكن أن يعدوها ، واخذوا يدافعون عن إمامهم بما لم يدافع هو به عن نفسه في مثل هذه الحالة ، فقد اعترف كل مجتهد من الأئمة بأنه لم يحط بالعلم ، وأمر كل منهم برمي كلامه عرض الحائط في مثل هذه الحالة كما أسلفت فكم كان جميلاً بهؤلاء أن يسعهم في إمامهم ما وسعه هو في نفسه .

أما السنة : فاحتجاً منها كذلك بعدة أحاديث منها ما يأتي :

ما أخرجه ابن عبد البر بسنده من قوله صلى الله عليه وسلم : " إني لأخاف على امتي من بعدى من أعمال ثلاثة : قيل وما هي يا رسول الله قال صلى الله عليه وسلم : " أخاف عليهم من زلة العالم وحكم جائر ومن هوى متبع " (١) ووجه الدلالة من هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم وهو الناصح لامته الدال لها على خير ^{كل} قد حذر من زلة العالم التي قد يقع فيها باجتهاده .

فالرسول صلى الله عليه وسلم اثبت بهذا الحديث وغيره ان العالم قد يزل وليس الاثم في تقليده في زلته تلك ما لم يظهر دليل على خلافها لان العاصي معذور في تقليده للمجتهد في ما اخطأ فيه ما لم يقم له دليل على خطئه لكن الإثم يكون بالتمسك بذهبه وفقاً لزلته تلك بعد ما ظهر الدليل بخلافها .

أما الآثار عن الصحابة : فاحتجاً بكثير منها ، فمن ذلك على سبيل المثال ما ذكره ابن عبد البر بسنده عن زياد بن جدير عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : ثلاث يهد من الدين ، زلة العالم وجدال منافق بالقرآن وأئمة مضلون . (٢) وذكر مثله عن أبي الدرداء رضي الله عنه وأسأله ان يرض عني

(١) انظر جامع بيان العلم ١٣٤/٢

(٢) المصدر نفسه ١٣٧

معه بمنه وكرمه انه جواد كريم •

ووجه الاستدلال منه كسابقه في التحذير من زلة العالم وتقليده فيها وذلك

لان العالم قدوة والغالب أنه يقلد فإذا زل قلده العوام في زلته هذه •

واحتجنا كذلك بأن الائمة الاربعة نهوا عن تقليد هم قال ابن القيم : وقد نهى

الائمة الاربعة عن تقليد هم وذموا اخذ اقوالهم من غير حجة

ثم ذكر بعض الامثلة الدالة على ذلك كشبيهه الشافعي لمن يطلب العلم بلا حجة

بحاطب ليل • وكقول احمد : لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا الثوري ولا الأوزاعي

وخذ من حيث أخذوا • وكقول أبي حنيفة وأبي يوسف : لا يحل لاحد ان يأخذ

مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا • (١)

ووجه الاستدلال من هذا ان الائمة ذموا من أخذ أقوالهم من غير حجة وذلك هو

فعل المتعصبين للمذهب ياخذون بمذاهبهم حتى لو خالفت أحيانا الدليل •

اما كلام الائمة الذي نقله عنهم ابن القيم وان كان يفهم منه عموم النهي عن اخذ

مذاهب المجتهدين لكل احد حتى يعلم من أين أخذوا - الا انه فهم ما تقدم

انهم انما يقصدون بذلك العلماء الذين يستطيعون معرفة الحجج واخذ الاحكام

من الأدلة • ولا سيما اذا تعصبوا فالمجتهدون يطلبون منهم ان لا يقلدوهم بل

عليهم ان يعرفوا أدلة الأحكام ومصادرها وحينئذ يتفنون قد أخذوا الاحكام

من تلك الأدلة والمصادر ولم يقلدوا الائمة •

اما العوام فليس كلام الائمة متجها اليهم لقيام الدليل على وجوب تقليد هم واحدا

من المجتهدين وذلك الدليل هو قوله تعالى : " فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا

تعلمون " الآية وغيرها مما تقدم ذكره والله تعالى أعلم •

التعصب المذموم في التقليد

=====

ذكرت أن التقليد المذموم عند هذا الفريق من العلماء هو التقليد الذي يتعصب فيه المقلد لمذهب معين ولا يرى أن الحق يمكن أن يكون فيما عداه ، فكيف يكون هذا التعصب ؟

هذا التعصب إنما يكون بتعصب المقلد عند ما يعلمون دليلا قويا مخالفا لمذهبهم الذي يقلدونه ، وهم مع ذلك يصرون على تقليده فيما يخالف الدليل الثابت .
 أما إذا لم يعلموا هذا الدليل وكان موجودا في الواقع لم تقع التبعة في ذلك عليهم بل تقع على المفتين من العلماء الذين يجب عليهم أن يتفقدوا دائما ما به الفتوى في مذاهبهم وعليهم عرض ذلك على الكتاب والسنة فما وافقهما من أقوال المذاهب عمل به وأفتى به وما خالفهما طرح وعمل بالكتاب والسنة . كما نقل ما يبرل لذلك عن القراني قال : يجب على أهل المصير تفقد مذاهبهم فكل ما وجدوه من هذا النوع - يعني مخالفا للنص أو القياس - يحرم عليهم الفتيا به ولا يصري مذهب من المذاهب عنه (١) وذكر القراني كذلك أنه لا يخلو مذهب من المذاهب عما ينكر ... (٢)

وعلى كل حال فمن غاب هذا النوع من التقليد الذي يتعصب له صاحبه - رغم مخالفته الدليل - لم ينف التقليد المصطلح عليه لذلك فإن ابن عبد البر رحمه الله تعالى وإياه - يقول بعد سوجه للدلالة السابقة وأماليها على نفى التقليد يقول في آخر كلامه : " وهذا كله في غير العامة فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل بعدم الفهم إلى علم

(١) انظر رسالة الزمزمي في الرد على عبد العزيز وعبد الله والده فيما ادعياه من صحة

بعض الطرق للإمام محمد الزمزمي بن محمد / ٤

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول للقراني / ١٥٠

..... الى آخر كلامه الدال على هذا المعنى والذي سبق ان ذكرته

عنه . (١)

تعالى بعض العلماء

=====

لعله لا أحد من الراسخين في العلم ينازع في فساد تقليد العاصي في الحكم الذي يخالف الدليل مهما كانت مرتبة المجتهد القائل به . ويؤيد ذلك ما سبق ان ذكرته عن كل واحد من الائمة والذي مفاده أنه متى ما وجد قوله يخالف الدليل فانه يجب العمل بالدليل ، ورى كلام المجتهد المخالف له - عرض الحائط ولكن وجد من العلماء المعتبرين من يقول بوجوب تقليد أصحاب المذاهب وان وجد قولهم يخالف ما هو أولى منه بالاعتبار ، وذلك ما حصل من الصاوي أسأل الله تعالى ان يحفوني وعنه - في تعليقه على الجالين عند قوله تعالى " ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يمشاء الله " (٢)

فقد ذكر هناك رأى ابن عباس رضى الله عنهما في الاستثناء في اليمين وأنه معتبر وان طالت المدة . إلى شهر ، ثم قال : وقيل إلى سنة ، وقيل أبدا وقيل إلى أربعة أشهر وقيل إلى سنتين . إلى آخر ما ذكر من الأقوال ثم ذكر ان كل ذلك مخالف لما عليه الأئمة الأربعة ، ثم قال : " ولا يجوز تقليد ما عدل الأربعة ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل وربما أداه ذلك الى الكفر لان الاخذ بظواهر الكتاب والسنة من اصول الكفر " (٣)

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ١٤٠ / ٢ فما بعدها

(٢) الآية ٢٣ ، ٢٤ من سورة الكهف

(٣) انظر حاشية الصاوي على تفسير الجالين ١٠ / ٣

وطلان هذا التغالى الفاحش فى المذاهب وتقليد هم - لا يحتاج الى بيان
وفساده فى غنى عن التوضيح ، فالتحاكم إنما يكون إلى كتاب الله تعالى وسنة
نبيه صلى الله عليه وسلم لا إلى أصحاب المذاهب كما جعله الصاوى حيث جعل
ما وافق المذاهب الأربعة يعمل به وما خلفها لم يعمل به ، فليس الأمر كما قال
والله إنما التحاكم إلى الوحى النبوى يأتىه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
فما وافقه فهو الصواب وما خالفه فهو باطل سواء قال به الأئمة الأربعة أم العشرة
كما ان تعريف التقليد المصطلح عليه - السابق الذكر يدل على ان العامى
يجب عليه ان يقلد مجتهدا من المجتهدين وليس ذلك منحصرافى الأربعة
دون غيرهم ، فتقليد الأئمة الأربعة بأعيانهم دون غيرهم لا يفهم من تعريف
التقليد انه واجب على العامى ، فلا واجب الا ما أوجبه الله تعالى وقد وجب
على العامى التقليد بمقتضى قوله تعالى " فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون "
الاية وما يشبهها من الأدلة ولا اعرف دليلا حصر اهل الذكر فى الأئمة الأربعة
دون غيرهم .

والعلة التى علل بها من منع تقليد غير الأربعة - هى ان مذاهبهم دونت ونقضت
وتيسر لها من يعتنى بها حتى وصلت الى اهل هذه الازمنة المتأخرة لا لأنها
منسوبة إليهم هم بأعيانهم وعليه فمضى ما ثبت مذهب عن أحد المجتهدين
الآخرين فللعامى العمل به ومضى ما وجد مجتهد آخر غير الأربعة - على الرأى
القائل بعدم غلق باب الاجتهاد - فللعوام العمل بمذهبه وكل ذلك لقيام
الحجة على وجوب سؤال العوام لأهل الذكر ورجوعهم إليهم ، واهل الذكر
ليسوا الأئمة الأربعة دون غيرهم ، ومن بلغ مرتبتهم فى الاجتهاد نقل أميرنا شاه
فى التيسير عن العزيز بن عبد السلام رحمه الله تعالى فى التوفيق بين من منع
تقليد غير الأربعة ومن اجاز تقليد غيرهم من مجتهدى الصحابة قال لا خلاف بين

الفرق بين في الحقيقة بل إن تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليده ،
 وفاقا والا فلا ^(١) وعلى هذا فلا يرى انه يجب على العامي تقليد احد الائمة
 الاربعة دون غيرهم بل متى ثبت له مذهب مجتهد من الاربعة أو من غيرهم
 فله العمل به ما لم يتم له دليل على خلافه فيحمل بمقتضى الدليل . أما أن آراء
 المجتهدين تقدم على الدليل ان خالفته فهذه دعوى ساقطة الاعتبار وبقتضاها
 وضعوا رحمى الله تعالى واياهم في غير موضعهم ، وقد قدمت عنهم من الاقوال ما
 يدل على عكسها تماما ، من أنه اذا ثبت ان كلامهم يخالف الدليل عمل
 بالدليل ورمى بكلامهم عرض الحائط .

أما الاخذ بظاهر الكتاب والسنة فهو الاصل الذي يجب المصير اليه ولا يخرج
 عنه الا بدليل قوى صالح للتأويل وصرف الظاهر عن حقيقته قال في اضواء البيان :
 والتحقيق الذي لا شك فيه وهو الذي كان عليه الصحابة وعامة علماء المسلمين
 انه لا يجوز المدول عن ظاهر الكتاب والسنة في حال من الاحوال بوجه من الوجوه
 حتى يقوم دليل صحيح شرعى صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح . (١)

قلت أسأل الله المفوعوه : ولعل الصاوى رحمى الله تعالى وإياه إنما أراد
 بهذه العبارة التي سبق أن ذكرت عنه والتي لا تخفى شناعتها لعله أراد بذلك
 ان يشدد تحذير العامة من الاجترار على القول على الله تعالى في كتابه
 أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم - بلا علم ولكن كان يمكن أن يصيغ ذلك
 التحذير في عبارة لا شناعة فيها كتلك الشناعة التي دلت عليها عبارته المقولة عنه .
 ولكن السبب الذي أوقفه في هذه الزلة هو الغلو في الائمة رحمة الله تعالى
 على وعليهم ، ذلك الغلو الذي جعله يقول ولا يجوز تقليد ما عدى الاربعة ولو وافق
 قول الصحابة والحديث الصحيح ، والاية إلى آخر العبارة السابقة .
 أما الائمة الاربعة فالقول الفصل فيهم هو انهم من خيار علماء المسلمين
 وأنهم ليسوا معصومين من الخطأ - كما سبق أن ذكرت - فكل ما أصابوا فيه

(١) انظر تيسير التحرير ٢٥٦/٤

(٢) انظر اضواء البيان تفسير في ايضاح القرآن بالقرآن للامين الشنقيطي ٤٣٨/٧

فلهم فيه أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة ، وكل ما أخطأوا فيه فهم مجورون فيه
 لاجتهادهم • ومعدورون في خطئهم فهم مجورون على كل حال لا يلحقهم ذم ولا
 عيب في اجتهادهم

ولكن كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم حاكمان عليهم وعلى أقوالهم
 كما لا يخفى • فلا تغفل في شيء من الأمر واقتصد • • كالطرف في قصد الأمور ذميم
 فلا تكن يا أخى ممن يذمهم وينقصهم ولا ممن يعتقد أن أقوالهم مغنية عن
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومقدمة عليهما • (١)

(١) انظر المصدر السابق ٥٥٥ فما بعدها •

خلاصة

=====

وماختصار فان رجوع العاص الى العالم وأخذه بما يفتيه سواء ذكر له معه الدليل أو لم يذكره له لا نزاع في صحته تقريبا بين العلماء إلا ما كان من ابن حزم والشوكاني ومن سار في فلكهما من العلماء رحمى الله تعالى وإياهم اجمعين فهم يشترطون ذكر الدليل مع الفتوى ويسمون ذلك اتباعا ومتى عريت الفتوى عن الدليل كان العمل بها من قبيل التقليد ولا تقليد عندهم صحيح •

اما بقية العلماء فلا يشترطون ذكر الدليل في صحة الفتوى والعمل بها وإن كانوا قد ذكروا في مبحث الفتوى أن على المفتي أن يبين للمستفتي دليل الفتوى إن طلب منه ذلك ولم يكن محل الدليل غامضا - بحيث لا يمكن إفهامه لبسولة كما أن للمستفتي أن يسأل المفتي عن مأخذ الحكم استرشادا لا تعنتا ، بل ليطمئن قلبه (١) ومتى ما ثبت للعاص ان فتوى العالم مخالفة للدليل فان عليه العمل بالدليل وطرح تلك الفتوى •

(١) انظر تهذيب المشتاق في شرح اللمع لأبى إسحاق/ محمد يحيى بن أمان / ٢٨٣

، قمع اهل الزيغ والاحاد لمحمد الخضوبين ما يابى / ٦٥

ذكر الحكم مع دليله مستحسن وليس بضروري

=====

هذا لو اقترنت كل فتوى بذكر دليلها فما أحسن ذلك وما أجل فائدة —
 فيتعلم الدليل ويُعرف مكان الحكم فيه ومع ذلك يتعبد بقراءته إن كان مما به
 يتعبد وترتاح النفس بمعرفة المستفتي أنه إنما يعمل بكتاب ربه وسنة نبيه
 صلى الله عليه وسلم ، ثم إن ذلك يستلزم من العلماء دوام قراءة الكتاب والسنة
 لاستخلاص أدلة الأحكام منهما ثم فيه تربية حسنة للنفس وتسيير للمعوام
 على تلك الطريقة القيمة من دوام دراسة الكتاب والسنة واستخلاص الأحكام منها
 متى ما وصلوا بدوام التعلم — إلى تلك المرتبة الرفيعة ، فاقتران الحكم بالدليل
 لا تنكر فائدته ولا تخفى كما رأيت مزته وذلك ما دفع بعض العلماء إلى تحبيذ
 ذلك جدا وإلى جملة من المحتم ما أمكن كابن القيم رحمى الله تعالى وإياه
 حيث قال : ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم
 والدليل مع البيان التام وقول الفقيه المعين ليس كذلك ، وذكر مثل ذلك في عدة
 مواضع من اعلام الموقعين (١)

لكن ذلك لا يؤخذ منه المنع من صحة الأخذ بفتوى العالم حتى يُقترن بالدليل .
 لقوله : " ينبغي " ولم يقل يجب ، ثم إن هذا الكلام الذي ذكره ابن القيم
 صحيح فينبغي ذكر الحكم مع الدليل في الفتوى ، ما وجد إلى ذلك سبيلا
 للفوائد الجمة التي سبق أن ذكرت بعضها وليأمن القلب وينتج الصدر ، ثم إن ما قاله
 صحيح أيضا من أن النص يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام ، فالنص يتضمن ذلك
 في نفس الأمر ، ولكن ————— قد يقال كل شخص مستفت قد رعى فهم الحكم من
 لفظ النص ؟ فالجواب لا . ليس كل شخص مهيا لأن يفهم الحكم من النص بمجرده

(١) انظر اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ٢٠٨/٤ فما بعدها ٢١٩٤

سوق المفتى له بل يختلف الأشخاص في العصر الواحد في التهيؤ لفهم النصوص
والادلة فليس من له إلمام باللغة العربية وأساليبها ، وفقه وأحكامه ، أمام
النص كالحامى الأعمى الصرف الذى لا يعلم شيئا من ذلك ، هذا في العصر الواحد ،
وكذلك ليس عوام كل عصر والأميين فيه كعوام عصر آخر والأميين فيه ، فليس
عوام الصحابة وتابعيهم رضى الله تعالى عنهم كعوام العصور المتأخرة في القدرة على
فهم النصوص الشرعية ، فعوام الصحابة وتابعيهم رضى الله عنهم هم أبناء
اللغة العربية التى نزل بها القرآن الكريم وتكلم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
لذلك فهم يفهمون معانى هذه اللغة وأحكامها وأساليبها في مدلولات ألفاظها
فلو ذكر لهم المفتى النص من كتاب أو سنة لفهموا الحكم منه لما لهم من
أهلية جبلية واستعداد لغوى طبيعى ، ومع كل ذلك فقد سبق ان ذكرت ما يدل
على ان ذلك لم يكن ملتزما عند المفتين في ذلك العصر كما نقلت ذلك عن ابن الحاجب
فكيف يكون ملتزما ولا بد منه مع عوام هذه العصور المتأخرة - والذين تلبدت قرائحهم
واختلطت بغير العربية السنتهم - هذا ان كانوا عربا ، ناهيك عما اذا لم
يكونوا عربا ، فان منهم من لا يكاد يبين ما يريد السؤال عنه - بالعربية فضلا
عن ان يفهم الاحكام من النصوص اذا ذكرت له ، هذا مع انى اسأل الله تعالى
عفوهِ أجذ جدا ذكر الدليل مع الحكم ولكن لم ار من قال يلزم ذلك الا ما سبق
ان ذكرت عن ابن حزم والشوكاني رحمى الله تعالى وإياهما .
ولكن ليس من ضرورة أنه لا يلزم ذكر النص او الدليل ايا كان مع كل فتوى ليس
من ضرورة ذلك ان يتعصب لفتوى المجتهد وان خالفت الدليل فهذا من ابطال
الباطل ومن اعجب العجب ، كما نقل عن العزيز بن عبد السلام انه قال : ومن
أعجب المجيب ان الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف ما أخذ إمامه بحديث
لا يجد لضعفه مدفعا وهو مع ذلك يقلد فيه ويترك من شهد له الكتاب والسنة
والاقيسة الصحيحة نقبا لمذهبه وجمودا على تقليد امامه بل يتحيل لدفع ظواهر

الكتاب والسنة وتأولها بالتأويلات الباطلة نضالا عن مقلده (١)

فيجب ان لا يتعصب للفتوى اذا وجدت مخالفة للدليل بل متى ما ثبت الدليل على خلافها لزم طرحها والاخذ بمقتضى الدليل ولا أظن - حسب ما رأيت ممن لقوال العلماء أن احدا يخالف في ذلك إلا اذا كان متمصبا أو جاهلا بحقيقة التقليد المصطلح عليه وكيفيته .

قال الدهلوى (٢) في حملة كلام بن حزم في ذم التقليد وأنه لا يتأتى حمله على كل تقليد بل يتأتى حمله على بعض الصور فقط قال : ان ذلك الذم انما يقع على من له ضرب من الاجتهاد فيقلد فيما يمكنه أن يجتهد فيه ، او من ظهر له ظهورا بينا ان النبى صلى الله عليه وسلم امر بكذا أو نهى عن كذا وهو ليس بمنسوخ وثبت لديه ذلك بنوع من الاثبات وهو مع ذلك يقلد من يقول بخلافه ، او من يكون عاميا ومقلد رجلا من الفقهاء بعينه يرى انه يمتنع من مثله الخطأ وأن ما قاله هو الصواب آلبنة وأضر في قلبه أن لا يترك تقليده وإن ظهر الدليل على خلافه ، وما عدى هذه الاحوال فلا ينبغى حمل كلام ابن حزم عليه (٣)

(١) انظر الوسيط في أصول التشريع الإسلامى لوهبه الزجبلى ٦٨١ /

(٢) الدهلوى : الفقيه الحنفى الأصولى المفسر ، ولد بهلى سنة ١١٣٦ هـ ومعه

في مختلف العلوم حتى صار مقصد طلاب العلم ، وعرف بالتقوى وله عدة مؤلفات

مفيدة ، توفي رضى الله تعالى وإياه سنة ١١٨٠ هـ ، انظر الاعلام للزركلسى

١٤٤ / ١ ، الفتح المبين في طبقات الاصوليين للمراعى ١٣٠ / ٣ وغيرهما .

(٣) انظر حجة الله البالغة للدهلوى ١٥٥ / ١ ، ١٥٦

قلت راجيا التوفيق أسأل الله تعالى عفوه : فيا له من كلال حسن وانصاف
يعز مثله ، واعتدال بين كفتي الإفراط والتفريط •

واختصار فإن ذكر الدليل محبذ جدا مع الحكم والمفتي مطالب بذكره ان سأل
عنه المستفتي وقد رعى ذلك من غير مشقة وللمستفتي ان يسأل
عن الدليل استرشادا واطمئنانا ، ولكن ليس من شرط صحة الفتوى وحمل العاصي
بها أن يذكر معها الدليل ، بل له ان يحمل بما أفتاه به المفتي المتأهل للفتوى
ولكن متى ما ظهر له أن الدليل على خلاف تلك الفتوى وثبت ذلك عنده بنوع من
الاثبات لزمه طرح تلك الفتوى والعمل بالدليل والله تعالى اعلم وصل اللهم وسلم
على محمد وعلى آله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين •

الباب الثاني

فِي الْمَقْلَدِ

ويشمل ما يلي :

الفصل الأول : وتحتة مبحثان :

الأول : المقلد هو المجتهد .

الثاني : حكم التقليد في المسائل المبنية على أمور باطلة .

الفصل الثاني : وتحتة مبحثان :

الأول : حكم تقليد الصحابة رضي الله عنهم .

الثاني : تقليد المجتهد المفضل مع وجود الأفضل .

الفصل الثالث : وفيه مبحث واحد هو حكم تقليد المجتهد الميت .

الباب الثاني

ففي التقليد

وهو الشخص الذي يحق للعامي تقليده في الأحكام .

سبق أن تكلمت^{عن} تعريف التقليد وحكمه في كل من الأمرين أصول الديين وفروعه ، والفرق بينه وبين الاتباع ، ثم بعد ذلك ذكرت ما هو التقليد الصحيح وأنه هو ان يرجع عامي لا قبل له بمعرفة الأحكام من أدلتها الى مجتهد عارف بذلك فيعمل بمذهبه ، وبعد أن ذكرت تلك الحقيقة وأنها هي التقليد الصحيح الذي لا يكاد ينازع في صحته أحد من العلماء ناسب ذلك ان أذكر في هذا الباب من هو الشخص المقلد الذي يحق للعامي الرجوع إليه وسؤاله وعطائه بمذهبه . وما هي الشروط التي متى ما توفرت في هذا الشخص حق للعامي تقليده . وهل الحكم الصادر عن ذلك المجتهد يحق للعامي تقليده فيسه على كل حال وعن أى طريق جاء به وطوى اى مبنى بناء أم ان في ذلك تفصيلا وهل للعامي تقليد هذا الشخص الذي توفرت فيه شروط الاجتهاد سواء كان منفردا أم ليس بمفصولا ، وهل يحق للعامي تقليد من توفرت فيه شروط الاجتهاد من الصحابة ام لا .

ذلك ما سوف أبحثه في هذا الباب ان شاء الله تعالى . وقد قسمته

الى خمسة مباحث :

- المبحث الاول : المقلد هو المجتهد .
- المبحث الثانى : حكم التقليد فى المسائل المبنية على أمور باطلة .
- المبحث الثالث : تقليد الصحابة رضى الله تعالى عنهم .
- المبحث الرابع : تقليد المفضول مع وجود الأفضل .
- المبحث الخامس : حكم تقليد المجتهد الميت .

المبحث الأول : المقلد هو المجتهد

المقلد اسم مفعول من قلّد وهو من يسوغ تقليد غيره له شرعا وذلك بحيث لو عمل بمذهبه كان قد عمل بما أمره الله تعالى به من حيث إن ذلك المقلد قادر على معرفة استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية ، فكان بذلك من أهل الذكر الذين أمر الله تعالى من لا يعلم الأحكام الشرعية أن يسألهم وذلك في قوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " .

وهذا الشخص الذي بهذه الصفة هو المجتهد .

والمجتهد اسم فاعل من اجتهد في الأمر اجتهادا إذا بذل وسعه فيه وطاقته ، قال في المصباح المنير : " اجتهد في الأمر بذل وسعه وطاقته في طلبه ليلبلغ مجهوده ويصل إلى نهايته ^(١) " .

والمجتهد في اصطلاح الأصوليين هو الذي يستفرغ الوسع في استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها ^(٢) .

ولا يسوغ لشخص أن يقلد هذا الفقيه إلا إذا استجمع شروطا أوجزها

فيما يأتي :

-
- (١) انظر المصباح المنير (١ : ١٣٩) مادة جهد .
 - (٢) انظر المستصفى للفرزالي (٢ : ٣٥٠) ، والمنحول للفرزالي كذلك (ص ٤٦٢) فما بعدها ، الأحكام للامدني (٣ : ٢٠٤) .

أهم شروط الاجتهاد :

اشترط الأصوليون للمجتهد شروطاً متى توفرت في شخص كان مجتهداً
و ساع تقليده وإليك أهمها فيما يأتي :

أن يكون مؤمناً ومحيطاً بالمدارك التي تنبثق الأحكام الشرعية في الجملة
وذلك بأن يكون محيطاً بآيات الأحكام من الكتاب وأحادِيثها من السنة
المطهرة^(١) . وأن يكون عالماً بما اشتمل عليه علم الأصول الفقهية من القواعد
المتعلقة بدلالات اللفاظ والخبر^(٢) ، والإجماع حتى لا يجتهد في حكم مجمع عليه
ويكفيه في الإجماع أن يكون عارفاً بأن المسألة التي يفتي فيها ليست مخالفة

(١) حدد بعض العلماء القدر اللازم معرفته من الكتاب والسنة وتعقب

الشوكانى ذلك التحديد ، لكنه ذكر أنه لا بد من معرفة ما يثمر القدرة
على الوقوف على مواضع الحكم من آيات الأحكام وأحادِيثها وأن لم
يكن حافظاً لذلك غنياً . هـ . ١ . انظر ارشاد الفحول (ص ٢٣٤) .

(٢) الإجماع لغة الاتفاق ، وشرعاً اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله

عليه وسلم على أمر من أمور الدين . هـ . ١ .

انظر شرح روضة الناظر لابن قدامة شرح بدران (١ : ٣٣١) .

للاجماع ويكون عارفا بالقياس^(١) والمصلحة المرسل^(٢)، والا استصحاب^(٣) وغيرها من الأدلة المختلفة، وكذلك يكون عالما بحكم التعارض^(٤) بين الأدلة . ويشترط كذلك ان يكون عالما بقدر من العلوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة فيعرف من ذلك القدر الذى يمكنه من فهم الكتاب والسنة، ويستولى به على مواقع الجمل، ويستطيع به فهم المعانى، كما يشترط أن يكون عالما بالقدر الذى يحتاج إليه من المنطق، وان يكون عالما بالمفاهيم شديد الذكاء عارفا

(١) القياس لغة التقدير وشرعا حمل معلوم على معلوم فى اثبات حكم لهما او نفيه عنهما بأمر جامع بينهما . ا . هـ انظر المستصفى للفرزالى (٢ : ٢٢٨) .

(٢) المصلحة المرسل : كل منفعة داخلية فى مقاصد الشارع دون ان يكون لها شاهد بالاعتبار أو الالغاء . ا . هـ انظر ضوابط المصلحة لمحمد سعيد البوطى (ص ٣٣٠) .

(٣) الاستصحاب لغة طلب الصحة، وشرعا الحكم على الشئ فى الزمن الثانى بما حكم له به من قبل الى ان يثبت دليل على التفسير . ا . هـ انظر اصول الامام احمد لعبد الله التركى (ص ٣٧٧) .

(٤) التعارض بين الدليلين هو التدافع بينهما . ا . هـ انظر مسلم الثبوت (٢ : ١٨٩) .

بالحقائق الشرعية^(١) والعرفية^(٢) عالمياً أسباب النزول وأحوال الصحابة وأحوال
رواة الحديث الى غير ذلك من مباحث الأصول .

فهذه الشروط متى توفرت في شخص بالنسبة لجميع الموضوعات الفقهية
كان مجتهداً مطلقاً يسوغ تقليده في جميع المسائل الفقهية - مالم يقدّم دليل
شرعي على خلاف اجتهاده .

واذا توفرت تلك الشروط لشخص في موضوع فقهي كالصلاة والصوم والبيع
كان حقيقياً بان يقلده العوام في ذلك الموضوع أو الموضوعين على الأرجح من
قولي الأصوليين من تجزؤ الاجتهاد وعدمه ، فالأرجح أنه يتجزأ وعليه فيصح
تقليد العامي لمن استوفى شروط الاجتهاد في مسألة فاكتر . وقيل إنه
لا يتجزأ ولا يبلغ الشخص مرتبة الاجتهاد مالم يستوف شروط الاجتهاد في
جميع الموضوعات الفقهية وعليه فلا يصح العامي تقليد من بلغ مرتبة
الاجتهاد في مسألة دون مسألة . . والمختار الاول عند اكثر الأصوليين

(١) الحقيقة الشرعية هي اللفظ المستعمل في ما وضع له شرعاً كاستعمال

الصلاة في الاعمال والاقوال المبدوءة بالتكبير المختومة بالتسليم .

انظر مذكرة اصول الفقه لمحمد الامين (ص ١٧٤) .

(٢) الحقيقة العرفية هي اللفظ المستعمل في ما وضع له عرفاً كاستعمال

الدابة في ذوات الاربع دون غيرها مما يدب على وجه الارض . ا . هـ

انظر العدة شرح الحمدة في فقه احمد لبهاء الدين عبدالرحمن

المقدس (ص ٤٨٠) .

كما اسلفت (١).

وباختصار فإن المقلد^س هو المجتهد فللعامى العمل بمذهبه سواء نقله هو عنه مباشرة او نقله له عنه من يثق به من علماء المسلمين النقلية عن المجتهدين .

(١) انظر مسلم الثبوت (٣٦٤: ٢) ، المستصفى للفرزالي (٣٥٣: ٢) ، تيسير التحرير (٢٥٠: ٤) ، اعلام الموقعين لابن القيم (٢٧٥: ٤) وما بعدها .

المبحث الثاني : حكم التقليد في المسائل المبنية على اصول باطلية

قدمت الشروط التي ذكر الأصوليون أنها تشترط في المجتهد ليصح تقليده ، فالمجتهد الذي يصح تقليده هو من كانت عنده ملكة استفراغ الوسع في استنباط الأحكام وتوفرت فيه مع ذلك شروط الاجتهاد السالفة الذكر والحكم الذي يصح تقليد المجتهد فيه هو الحكم المبني على اصول صحيحة من كون المستنبط له من أهل الذكر ومن كونه سلك في استنباطه طريقة الاجتهاد الصحيحة .

اما من يبنى استنباطه للأحكام على أصول باطلة ، كالشيعة الامامية الذين يستنبطون الأحكام من اقوال ائمتهم الاثنى عشر لا اعتبارهم باقوال كل واحد منهم سنة كالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليس هذا الادعاء صحيحا في من عدا أمير المؤمنين الإمام علي رضي الله عنه فان اقواله وأعماله سنة تستنبط منها الأحكام الشرعية ، وذلك للحديث الدال على أن سنة الخلفاء الراشدين سنة حسنة حيث ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اتباعها وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم : "فعلكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ" . . الحديث (١)

(١) هذا رأيهم لان هؤلاء الاثمة معصومون عندهم ثم انه لاغنى عنهم لحفظ الشريعة

بعد انقطاع الوحي . أنظر الامامة لدى الشيعة الاثنى عشرية .

للدكتور احمد محمود صبحي / ١١٦ فما بعدها ، والا حجاج لا احمد بن علي الطبرسي ١ / ٢٢٤ .

(٢) الحديث اخرجه ابو داود في كتاب السنه والترمذي في كتاب العلم وابن ماجه في المقدمة .

وأما غير على رضى الله عنه من الائمة الاثنى عشر فلا أعلم دليلا يجعل أقوالهم سنة كسنة النبي صلى الله عليه وسلم تبنى عليها الأحكام، ومعروف أن الأصل الذى لم يقم دليل على صلاحيته لا يستتبط الأحكام منه لا يصح بناء الأحكام عليه ولا يصح التقليد فى الحكم المبنى عليه .

وبطلان ادعاء الامامية السابق، كبطلان ادعائهم أن إجماع آل البيت وحدهم رضى الله عنهم أصل تستتبط الأحكام منه، وذلك لأن الإجماع المعتبر هو إجماع الائمة .

ومثل ذلك فى البطلان ان يستتبط الأحكام من أحاديث لم تثبت حجيتها أو تستتبط بناء على قياس فى مقابلة القرآن الكريم أو السنة أو الإجماع أو تستتبط الأحكام بناء على مجرد إبداء الحكمة التى فهمها المجتهد بمحض الرأى الذى غير ذلك .

فكل منبنى استنباطه للأحكام على امر من تلك الأمور الباطلة ونحوها من الأمور التى لم يعتبرها الشرع، ولم يجعل الحكم المبنى عليها معتبرا فان تقليده لا يصح، وإليك أمثلة لبعض تلك الاستنباطات .

فمثال الحكم المبنى على اجتهاد فى مقابلة نص من القرآن الكريم، قول من يقول بحل ربه النسيئة لفرض الاستفلال وذلك لقولهم إن الربى الذى حرمه القرآن الكريم هو الذى كان يتعاطاه الفقراء لسد قوتهم الضرورى وليس هو الربى لفرض الاستفلال، فان هذا الاجتهاد يخالف قول الله تعالى

"وأحل الله البيع وحرم الربا"^(١) . فإن لفظ الربا بعمومه يشمل غرض الاستفلال كما يشمل غرض الاستهلاك .

وكذلك يشمل لفظ الآية تحريم قليل الربا ولا يلتفت إلى ما قال بعضهم من أن المحرم هو الربا الفاحش لقوله تعالى "لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة"^(٢) . فقوله تعالى أضعافا مضاعفة لا مفهوم له وإنما هو للتوبيخ والتشهير .^(٣)

ومثال الحكم المبنى على استنباط في مقابلة نص من السنة - ما قيل عن مالك رحمه الله تعالى من أنه يقول ببطلان صوم من أكل ناسيا أو شرب ، قياسا على من صلى ونسى ركعة ، فإن صلاته باطلة^(٤) .

فهذا قياس في مقابلة نص وهو قوله صلى الله عليه وسلم "من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه"^(٥) .

وإن دفعت دلالة الحديث على عدم وجوب القضاء بأنه لم يتعرض للقضاء فيه فيدل على رفع الائم فقط ، فإن هذا مردود أيضا بزيادة الدارقطني في الحديث "لا قضاء عليك" وصحح سندها ونصره الشوكاني^(٦) .

(١) سورة البقرة آية ٢٧٦ .

(٢) آل عمران آية ١٣٠ .

(٣) انظر تفسير القرآن الكريم لمحمود شلتوت (ص ١٥٠) فما بعدها .

(٤) انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٤ : ١٥٥) فما بعدها .

(٥) أخرجه الشيخان في كتاب الصوم .

(٦) انظر نيل الأوطار للشوكاني (٤ : ٢١٨) فما بعدها .

ومثاله أيضا ما ذكر عن أبي بكر الأصم من أنه لا يقول بالشفعة رغم الأحاديث الدالة على ثبوتها - كحديث جابر رضى الله عنه قال : قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة^(١) .

ومثال الحكم المبنى على اجتهاد في مقابلة الاجماع ان يفتى المفتي بان الميراث كله للإخوة فيما إذا كانت المسألة جد وإخوة، فان الاجماع منعقد على أن الحكم في المسألة لا يعدو حالين إما أن يكون المال كله للجد، وإما أنه يأخذ الأخط له من المقاسمة وغيرها ما هو معروف في بابيه من علم الفرائض . فاذا أفتى مجتهد أو حكم بان المال كله للاخوة استنادا منه إلى إدلائهم بالبنوة لرجل أقرب من الجد ، فتقوى على أبوة الجد البعيدة فمتى أفتى المجتهد أو حكم بهذا الحكم المخالف للإجماع فلا يجوز تقليده في هذا الحكم ولا في هذه الفتوى لانه حكم مستنبط على أساس باطل -- إلى غير ذلك من الأمثلة .

وباختصار فالمجتهد إن بنى اجتهاده على أساس صحيح معتبر شرعا فأنتج ذلك الاجتهاد حكما كان حريا بان يقلد فيه مالم يخالف دليلا من الأدلة، وان بنى اجتهاده على أصول باطلة لم يجز تقليده فيمسك

(١) أخرجه البخارى في البيوع وأخرجه غيره .

إليه
أداه اجتهاده^١ لا في الفتوى ولا في القضاء .

قال القرافي بعد ما ذكر بعض تلك الأمثلة السابقة الذكر وأمثالها مما ينقض فيه حكم الحاكم قال : " وكذلك نقول ليس كل الأحكام يجوز العمل بها ولا كل الفتاوى الصادرة عن المجتهدين يجوز التقليد فيها بل في كل مذهب مسائل اذا حقق النظر فيها امتنع تقليد ذلك الامام فيها^(١) .

(١) انظر الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (ص ١٩٢) .

المبحث الثالث : تقليد الصحابة رضى الله عنهم

الصحابة جمع صحابي وهو من شاهد النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به واستمر على الإيمان إلى أن مات على ذلك^(١) . على الأرجح . وقد حصل بينهم رضى الله عنهم بعض الاختلاف فى بعض الأحكام الفقهية أخذ كل منهم فيها بما يرى أن الحق فيه وكان لبعضهم مذاهب فقهية يتميز بها عن غيره . كما كان لبعضهم تلاميذ يأخذون عنهم الفقه ويفضلون آراءهم على آراء غيرهم . قال العراقي فى الفقيه بعد ذكره لابن مسعود رضى الله عنه فى بيت :

وهو وزيد وابن عباس لهم فى الفقه أتباع يرون قولهم^(٢)

وعلى كل حال فعلماء الصحابة رضى الله عنهم مجتهدون بل هم سادة المجتهدين وكنت قد قدمت ان المقلد^ك هو المجتهد فهل يجوز للعامة أن يقلد الصحابة رضى الله عنهم فى مذاهبهم كما يجوز له ان يقلد المجتهدين أصحاب المذاهب كمالك وأبى حنيفة وغيرهما - ام لا ؟ وذلك ان الصحابة رضى الله عنهم لهم آراء فقهية ومذاهب فى بعض المسائل الفقهية ان لم تدون كلها فقد دون بعضها وإن لم تصل إلينا كلها فقد وصل إلينا

(١) انظر فتح المغيث شرح ألفية الحديث لعبد الرحمن السخاوى (٣ : ٨٦) .

(٢) انظر ألفية العراقي باب معرفة الصحابة رضى الله تعالى عنهم .

بعضها^(١) . فهل يجوز والحالة هذه أن يقلد العاصي الصحابة رضى الله عنهم فيما وصل اليه من آرائهم الفقهية أم لا ؟ فهذا ماسوف أبحثه فى هذا المبحث ان شاء الله تعالى فاقول وبالله تعالى التوفيق :

تقليد الصحابة المجتهدين رضى الله عنهم هو العمل بمذاهبهم من غير معرفة دليلها معرفة تامة . وقد اختلف فى جواز تقليد العاصي لهم على قولين :

الاول : قال بمنعه كثير من الاصوليين محتجين على ذلك بما يأتى :

(١) الاجماع من المحققين من الاصوليين على منعه وقد نقل هذا الاجماع من امام الحرمين .^(٢)

وقد عورض هذا الاجماع بالاجماع الذى نقل عن القرافى وهو قوله :

(١) مثل رأى ابن مسعود رضى الله عنه فى أن الابن المهرورم من الارث لسبب من الاسباب يحجب الام حجب نقصان وقد تبعه عليه داود وغيره . ومثل رأى معاذ ابن جبل رضى الله عنه فى أن الثلاثة تقول الى الاربعة لأنه لا يرى أن الام ترد من الثلث الى السدس الا بالاخوة الذكور او الذكور مع الاناث . ا . هـ انظر العذب الفاضل شرح عمدة الفارض لابراهيم بن عبد الله الفرضى (١ : ١٢٠ ، ١٢١) .

(٢) انظر التقرير والتحير شرح ابن امير الحاج على التحرير لابن الهمام

(٣ : ٣٥٤) .

انعقد الاجماع على ان من اسلم فله ان يقلد من شاء من العلماء من غير حجر واجمع الصحابة رضى الله عنهم على ان من استفتى أبا بكر وعمر أمير المؤمنين فله أن يستفتى أبا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل بقولهم من غير تكبر فمن ادعى رفع هذين ^{تعالى}الجماعين ^(١)الدليل .

(٢) احتجوا كذلك - اعنى المانعين - بان العوام لو كلفوا بذلك لكفوا مالا يطيقون لان أقوال الصحابة النروية عنهم فى التعبير عن مذاهبيهم يتطرق إليها من الاحتمالات مالا يتمكن العامى من فهمه ^(٢) . فلا يستطيع لذلك ضبط مذاهبيهم بخلاف المذاهب الأربعة فان آراءهم قد هذبت وضبطت وفصلت وزال عنها الغموض واشتهرت نسيئها إليهم بحيث اصبح العامى يعرفها بسهولة او يعرف بعضها .

(٣) احتجوا كذلك على المنع بأن أقوال الصحابة رضى الله عنهم فى مذاهبيهم كانت فى مسائل قد لا يتيسر للعامى ان يوقعها على ما يشبهها من المسائل التى تقع له وتنزل فتاوى الصحابة على غير المسائل التى افتوا فيها ^(٣) .

واجيب عن هذين الاحتجاجين بان مالم يكن مضبوطا او عجز العامى

(١) انظر مسلم الثبوت (٢ : ٤٠٧) .

(٢) انظر المصدر السابق - التقرير والتحجير .

(٣) انظر المصدر نفسه - التقرير والتحجير .

فيه عن فهم أقوال الصحابة أو عن تنزيلها على ما يشبهها فمسلم أنه لا يقلد فيه
 لكن ما أمكنه فهمه وتنزيله على المشابه له فما هو المانع له من التقليد فيه ؟
 (٤) احتجوا على منع العوام من تقليد الصحابة رضى الله عنهم بأن الاسناد
 قد لا يكون صحيحا الى الصحابي فيما يروى عنه من مذهب وذلك
 لعدم اكتمال شروط السند الصحيح .^(١)

واجيب باننا لا نبيح للعامي الحمل بمذهب صحابي الا اذا صح عنده
 سنده اليه وفهم المقصود منه .

وعلى الجملة فالذى يمنع به الماتعون العوام من تقليد الصحابة
 هو الخوف من احد الامور الاتية :

عدم صحة السند عن الصحابي بالمذهب المنسوب اليه ، او عدم فهم
 العامي للمذهب المنسوب الى الصحابي ، او عدم قدرة العامي على تنزيل
 مذهب الصحابي على ما يشبهه مما يقع له من الامور التي يحتاج فيها الى
 معرفة الحكم .

القول الثانى : القول بجواز تقليد العامي للصحابة رضى الله عنهم
 وهو لبعض العلماء واحتجوا له بما يأتى :

(١) انظر المصدر السابق التقرير والتحجير .

(١) الاجماع الذى تقدم من القرائى والذى تقدم مثله عن ابن الحاجب

ومقتضاهما أنه لا حجر على العاصى فى العمل بمذهب من علم مذهبه

من العلماء .

(٢) مادام مدار جواز تقليد العاصى لأصحاب المذاهب هو فهمها وصحة

نسبتها اليهم فانه متى ما توفر ذلك لمذاهب الصحابة جاز للعاصى

تقليد هم فيها .

اقول اسأل الله تعالى عفوہ : لكن ينبغى أن يتحرى فى معرفة

مذهب الصحابى وصحة نسبته اليه ما به يتأكد من أن ذلك هو مذهب

وان ما يعمل به العاصى هو مقتضى ذلك المذهب ولا يتوفر ذلك إلا إذا كان

المقلد على درجة من العلم تمكنه من معرفة الاسانيد وتمييز صحيحهم

من سقيمها ، وفهم متون آثار الصحابة ، وكيفية تنزيلها على الوقائع التى

يريد تطبيق الحكم عليها ، فان لم يكن على هذه الدرجة من العلم فلا

ارى له تقليد الصحابة رضى الله عنهم لما سبق من أدلة المانعين .

اذن فمتى ما صح عن الصحابة رضى الله عنهم مذهب معين معروف

جاز للعاصى تقليد هم فيه بالشرط السابق ما لم يقسم دليل من كتاب او سنة

على خلافه .

(١) انظر شرح العضد لمختصر ابن الحاجب (٢ : ٣٠٦) ، شرح تنقيح

الفصول للقرافى (ص ١٩٠) .

ويؤيد هذا الترجيح مانقله ابن أمير الحاج ^(١) عن العزري بن عبد السلام أنه قال : اذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم تجز مخالفته الا بدليل اوضح من دليله .

كما يؤيد هذا الترجيح أن تقليد الائمة الاربعة المعروفين الآن ليس الا لأن مذاهبهم وصلت اليها مضبوطة منقحة معروفة السند إليهم لان غيرهم من المذاهب المعروفة عن ائمة مجتهدين آخرين لا يجوز التقليد فيها فمدار جواز تقليد اى مجتهد على ثبوت مذهبه عنه وفهم معناه وعدم مخالفته للدليل ، فمتى ما كان المذهب كذلك جاز للعامة العمل به ، سواء كان عن مجتهد من الصحابة أم من غيرهم .

قال ابن أمير الحاج : في جواز تقليد غير الاربعة متى عرف مذهب مجتهد آخر أنه ليس ممنوعا على العامة تقليد من عدى الاربعة اذا ثبت مذهبه عند العامة وفهمه .

قال : وحاصل هذا أنه امتنع تقليد غير هؤلاء الاربعة لتعذر نقل

(١) ابن أمير الحاج هو الفقيه الحنفى الاصولى محمد بن محمد بن الحسن يلقب بشمس الدين اخذ عنه اكابر العلماء وافتخروا بالانتساب اليه توفي رحمه الله تعالى سنة ٨٧٩ هـ بحلب . انظر شذرات الذهب فى اخبار من ذهب للعماد الحنبلى (٧ : ٣٢٨) وغيره .

(١) حقيقة مذهبهم وعدم ثبوته لا لأنه لا يقلد .

فهذا كله يدل على أنه متى ما نقل المذهب وثبت وفهم المقصود منه ولم يكن مخالفا للدليل ، جاز التقليد فيه والعلم عند الله تعالى .

هذا عن العاصي وجواز تقليده للصحابه رضي الله عنهم او المنع منه

اما المجتهد فهل يجوز له تقليد الصحابة ام لا ؟

ينبنى الكلام في ذلك على اختلاف العلماء في أن قول الصحابي رضي الله عنه دليل أم لا . فعلى أنه دليل يجب على المجتهد الأخذ به واعتباره في مرتبته من الأدلة الشرعية ، وطى القول بأنه ليس بدليل شرعي وأنه مجرد قول من اجتهاد فينبغي تفريع الخلاف في جواز تقليد المجتهد له على الخلاف في جواز تقليد المجتهد للمجتهد وسوف اوضحه ان شاء الله تعالى في محله وهو (هل يجوز للمجتهد تقليد مجتهد ام لا ؟) .

(١) انظر التقرير والتحبير (٢ : ٣٥٤) .

المبحث الرابع : تقليد المفضل مع وجود الأفضل

المفضل هو من توفرت فيه صفة الفضل لكن غيره زاد عنه فيها .

والأفضل هو من توفرت فيه صفة الفضل وزاد فيها عن غيره ممن اتصف

بها .

وكل مجتهد فاضل لما حصل من العلم الذى هو الطريق الى الاتصاف بكل فضيلة وهو الموصول الى القدرة على استنباط الأحكام من الأدلة، ولكن لما كان أهل العلم متفاوتين فيه غالباً حسب سنة الله تعالى فى خلقه لما بين الناس من الفروق فى المواهب الفكرية والذكاء الفطرى، ولما بينهم من التفاوت فى القدرة على الصبر والجلد فى سبيل طلب العلم وما إلى ذلك . لما كان ذلك كذلك وكان العامى لا يد له من سؤال أهل العلم عما ينزل به من الأمور التى يحتاج الى معرفة حكم الله تعالى فيها ، فقد يكون وقت حاجته الى معرفة حكم الله تعالى فى بلد ليس فيها الا شخص واحد اهل الفتوى وقد يكون فى البلد اشخاص **كثيرون** كلهم أهل للفتوى لكن بعضهم أعلم من بعض، وفى الحالة الاولى لا اشكال كذلك ما اذا كان علماء البلد على درجة واحدة من العلم، فانه تبرأ ذمته بسؤال من وجد من المفتين والعمل بما افتاه به من حكم الله تعالى .

لكن فيما اذا كان الموجود علماء متفاوتين فى العلم فهل تبرأ ذمته

بسؤال من تيسر له منهم ويكفيه ان يحل بفتواه أم أنه لا بد له من أن يبحث
عن الأفضل منهم ولا تبرأ ذمته إلا بالعمل بفتوى ذلك الفاضل دون المفضول ؟
هذا ما سوف أتناوله بالبحث في هذا المبحث ان شاء الله تعالى
(وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب) .

اذا وجد مجتهدون متساوون في العلم والفضل فالاجماع على
ان للعامى ان يستفتى من شاء منهم ، اما اذا وجد مجتهدون متفاوتون فى
العلم بعضهم فاضل والاخر مفضول واراد العامى ان يقتل أحدهم فهل
له ان يقتل المفضول مع وجود الأفضل ؟ خلاف بين الاصوليين . . فقال
بعضهم يجوز للعامى تقليد المفضول مع وجود الافضل مطلقا سواء اعتقده
فاضلا ام لم يعتقده فيجوز له ذلك مادام ذلك المفتى أهلا للفتوى ولو وجد
افضل منه .

ومن قال بذلك الفزالى وابن الحاجب ونقل عن اكثر الحنابلة ^(١) ، وهو
رأى الامدى ، واحتج من قال بهذا الرأى بالحجج الاتية :
اولا : الكتاب وذلك فى قوله تعالى " فاسألوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون " . الآية . .

(١) انظر المستصفى للفزالى (٢ : ٣٩١) ، تيسير التحرير (٤ : ٢٥١) ،
التقرير والتحبير لابن امير الحاج (٣ : ٣٤٩) .

ووجه الدلالة منها انه سبحانه وتعالى أمر بسؤال أهل العلم وأهل العلم عام يشمل كل من توفرت فيه أهلية العلم من غير تخصيص لفاضل ولا مفضول ، فدل ذلك على جواز سؤال العام للمفضول من أهل الذكر مادام أهلا للفتوى لو انفرد .

ثانيا : الاجماع وذلك ان الصحابة رضی الله عنهم تكرر منهم السكوت على سؤال العام للمفضول منهم مع وجود الأفضل مشتهرا من غير نكير .

قال الامدى : ويدل على ذلك ان الصحابة كان فيهم الفاضل والمفضول من المجتهدين فان الخلفاء الأربعة كانوا اعرف بطريق الاجتهاد ممن غيرهم ولهذا قال عليه السلام " فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ " . . . فذكر هذا الحديث ، ونحوه ما يدل على انه كان في الصحابة رضى الله عنهم العلماء .

ثم قال بعد ذلك : وكان فيهم العوام ومن فرضه اتباع للمجتهدين والاخذ بقولهم لا غير ، ومع ذلك لم يقل عن أحد من الصحابة والسلف تكليف العوام الاجتهاد في أعيان المجتهدين ولا أنكر احد منهم اتباع المفضول والاستفتاء له مع وجود الأفضل ولو كان ذلك غير جائز لما جاز من الصحابة التطابق على عدم إنكاره والمنع منه ، ويتأيد ذلك بقوله عليه السلام " اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " ولولا اجماع الصحابة على ذلك لكان القول

بمذهب الخصوم أولى^(١) .

ثالثا : ان المفضول - من أهل الاجتهاد كالفاضل - فيما لو انفرد
يجوز للعاصي ان يقلده ، فلا يخرج من تلك المرتبة وجود مجتهد آخر افضل
منه لان المناط في جواز تقليد العاصي المجتهد هو اهلية الاجتهاد وهي
متوفرة في المفضول حتى مع وجود الافضل .

رابعا : انه لا يمكن للعاصي ان يخرج من أقوال المجتهدين ليستبين
الراجح منها من المرجوح لان ذلك يحتاج الى نظر دقيق وقدرة معينة ليسا
في مقدور العاصي ، ولو أمكنه ذلك لأمكنه النظر في الادلة نفسها لترجيح
الراجح منها من المرجوح .

واعترض على هذا الدليل بانه يمكن للعاصي الترجيح بين المفتين
ومعرفة الأفضل منهم فيسأله ، وذلك بالتسامع من الناس ، وبما يراه من
رجوع العلماء الى الافضل وعدم رجوعه اليهم ، وتقدير سائر العلماء له وثناؤهم
عليه ، فهذه الصفات التي يراها الحقلد ويسمها هي مرجحات ترجح له
ان هذا العالم أفضل من ذلك الاخر الذي لم تتوفر له كل هذه الصفات
فيقلد الافضل .

واجيب بأننا لانسلم ان ذلك كاف في الترجيح لان الترجيح المعتبر

(١) انظر الاحكام للامدى (٣ : ٢٥٥) .

يحتاج الى شروط مفقودة لدى العاصي وليس ما تقدم كافيا في ذلك . وحتى مع التسليم بان مذكروه كاف في ترجيح العاصي للعالم الفاضل ، فان العاصي في غلبة عنه للاجماع المذكور عن الصحابة على ان للعاصي ان يسأل من شاء من المفتين من غير حرج عليه في مفتي دون آخر .

القول الثاني :

وهو أنه لا يجوز للعاصي تقليد المفضل مع وجود الأفضل بل يجب عليه النظر والبحث عن الأفضل ليقلده ، ولا يجب عليه التحري في مجتهدى العالم ليقلد أفضل من فيه بل في حدود قطره الذي هو فيه ، ومن قال بذلك احمد في رواية عنه وطائفة كثيرة من الفقهاء كابن سريج الشافعي ، والمروزي .^(١)

وقال به الفزالي فيما اذا اختلف على المقلد مفتيان في فتوى معينة ولم يخيراه ولم يأمره بالاحتياط ووقع في قلبه فضل أحدهما فعليه والحالة هذه ان يقلد الأفضل دون المفضل .

اما لو خيراه اختار ولو أمره بالاحتياط احتاط^(٢) .

واحتج من اوجب تقليد الأفضل بما يأتي :

(١) انظر تيسير التحرير للأمير بادشاه (٤ : ٢٥١) ، التقرير والتحبير لابن

امير الحاج (٣ : ٣٤٩) .

(٢) انظر المستصفى (٢ : ٣٩١) .

أولا : أن أقوال المجتهدين بالنسبة للمقلد كالأدلة في حق المجتهد فكما أنه يجب على المجتهد أن يأخذ بالراجح من الأدلة ويسدع المرجوح فكذلك الحال في أقوال المجتهدين بالنسبة للعامة فيجب عليه طرح قول المفضل وتقليد الفاضل .

واعترض على هذا القول بافتراضين :

الأول : ما سبق أن استدلل به الأولون من أن العامة لا يمكنه أن يمحى أقوال المجتهدين حتى يعرف الراجح منها من المرجوح لعدم وجود قدرة لديه تمكنه من ذلك .

الثاني : أن قياسهم العامة على المجتهد وأنه مثله في أنه كما يجب على المجتهد تمحيص الأدلة ومعرفة الراجح منها والعمل به دون المرجوح فكذلك يجب على العامة معرفة أقوال المجتهدين وتمحيصها لمعرفة الفاضل منهم فيعمل بمذهبه دون المفضل ، وهذا القياس مظهر لأنه قياس معارضة بالاجماع الذي سبق ذكره عن الآمدي وقد ذكره غيره ^(١) .

والذي يترجح لدى أسأل الله تعالى عفوه هو القول الأول لقوة أدلته ولأن المفضل ما دام مستوفيا لشروط الفتوى فما المانع من تقليده ، وهذا هو الذي يدل عليه تعريف التقليد المتقدم ذكره فهو العمل بمذهب الغير

(١) انظر مسلم الشبوت (٢ : ٤٠٤) فما بعدها .

ولم يشترط في ذلك الغير ان لا يوجد من هو أفضل منه .
 أما احتجاج المانعين بأنه يمكن للعامة أن يبحث عن الفاضل ليقلده
 ويترك المفضول ، فإن كانوا يعنون بالبحث ، والبحث في أدلة كل مفت حتى
 يستبين الراجح من المرجوح فإن ذلك ليس في وسع المقلد العامي قطعاً لأنه
 متى كان في وسعه تمييز الراجح من المرجوح من الأدلة خرج عن حيز التقليد
 وصار مجتهداً .

وان كانوا يعنون بالبحث من الراجح أنه يتأتى بالتسامع وكل ما تقدم
 ان ذكره فان ذلك وإن كان في وسع المقلد إلا أنه لا اعتبار بترجيح العامي
 بالتسامع لان الترجيح المعتبر يحتاج الى شروط لا تتوفر في العامي .
 قال الدهلوي : والعامي لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه
 ثم قال : وعلى هذا إذا استفتى فقيهين أعمى مجتهدين فاختلفا عليه فالأولى
 ان يأخذ بما يميل إليه قلبه منهما ، وفندي أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل
 إليه جاز لان ميله وعدمه سواء . والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب
 ذلك المجتهد أو أخطأ^(١) . ا. هـ

(١) انظر عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد للدهلوي (ص ٣٦) والقول
 الفريد في احكام التقليد لنور الدين علي السمهودي (ص ٤) فما بعد ها - ^ق يكتب
 المدينه المنوره للشريف علي بن عبد الله بن احمد بن ابي الحسن الحسيني
 السمهودي الشافعي ولد سنة ٨٤٤ بسمهود سمع من والده كثيرا من =

فدل هذا على انه لا عبرة بترجيح العامي ، وعلى تسليم ان ترجيحه معتبر
وانه يتأتى بما ذكره فانه في غيبة عنه لما قام عليه الإجماع من جواز سؤال كل
مفتي ما دام أهلا لذلك - كما تقدم .

ثم إن إلزام العامي بالبحث عن الأرجح على النحو الذي ذكره لا يخلو
من إيقاع في الحرج وهو مرفوع عنا في الجملة بقوله تعالى " وما جعل عليكم
في الدين من حرج " (١) .

هذا ومع ترجيحي لعدم وجوب تقليد الأفضل - لا أرى أن شخصا مسلما
غلب على ظنه أفضلية إمام على غيره من الأئمة - لا يرى ان الاحوط^{له} في دينه
إلا أن يسأل ذلك الأفضل ويترك المفضول . لأن الاحتياط مطلوب في
الدين وذلك قاض بان يقلد الأفضل ما لم يترجح المفضول بتحري للصواب
او ديانة أو ما إلى ذلك فان تميز بذلك فالأولى تقليده . قال ابن القيم (٢)

= العلوم ، وأكثر من ملازمة المناوي وسمع منه كثيرا ورحل كثيرا في سبيل
الخير وبالجملة فهو إنسان فاضل متميز بالفقه مديم للعمل والعلم
والتأليف . ١ هـ . انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لمحمد بن

عبد الرحمن السخاوي (٢٤٥ : ٥) .

(١) سورة المؤمنون^{الحج} : ٧٨ .

(٢) ابن القيم : هو العلامة المفسر الفقيه الحنبلي الأصولي المتكلم أبو عبد
الله محمد بن بكر بن أيوب الشهير بابن قيم الجوزية ، ولد سنة ٦٩١ هـ
وتفقه في كافة علوم الإسلام ، وكان عارفا بالتفسير لا يجارى فيه ، وعالما
بالحديث وفقهه وكيفية الاستنباط منه ، أخذ عن تقي الدين ابن تيمية =

ذلك ايهما ليقم

" ان المفضل ان ترجح بديانة او تحرر للصواب أو ورع وعدم ذلك الفاضل فاستفتاه المفضل جاز ان لم يتعين ، وان استويا فاستفتاه العلم اولى ^(١) .

وباختصار فتقليد العامي للافضل اولى من تقليده للمفضل ان عرف فضلا لا حد المفتين على غيره ، لكن الحكم عليه بانه يجب في حقه البحث والمقارنة بين المفتين والترجيح بينهم في ذلك عندى حصر له في ضيق يجد سعة في غيره شرعا والله تعالى اعلم .

= العلامة المعروف . وله مؤلفات كثيرة كاعلام الموقمين وزاد المعاد في هدى خير العباد صلى الله عليه وسلم ، توفي رحمه الله تعالى وجاه سنة ٧٥١ هـ . انظر كتاب الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (ص ٤٤٢) فما بعدها ومقدمة زاد المعاد .

(١) انظر اعلام الموقمين (٤ : ٤٢٢) .

المبحث الخامس : تقليد المجتهد الميت

سبق ان ذكرت من هو المجتهد وذكرت الشروط التي ذكر الاصوليون انه لا بد من توفرها فيه . وذكرت انه هو الذي يجوز له أن يفتي في دين الله تعالى وعلى العمى الرجوع اليه والعمل بما أفتاه به مالم يقد دليل على خلافه ، هذا هو ما ينبغي للعمى أن يحمله في تقليده للمجتهد إذا كان حيا ولا خلاف بين جمهور العلماء في ذلك .

اما اذا كان المجتهد ميتا فهل يجوز للعمى الرجوع لمذهبه المنقول عنه والعمل به اذا كان النقل عنه صحيحا . ويكون عمله بذلك كعمله بمذهبه كما لو كان حيا ، هل يجوز للعمى ذلك أولا ؟

هذا ما سوف أبحثه إن شاء الله تعالى في هذا المبحث فأقول وبالله

التوفيق :

اختلف العلماء في جواز تقليد المجتهد الميت . فقال الجمهور به مالم ينعقد الاجماع على خلافه بعد موته .

وقال الرازي ومن وافقه بالمنع ولكل فيما ذهب اليه دليل . فاحتج

الجمهور بما يأتي :

اولا : الاجماع من المجتهدين المستمر على مر الاعصار . على جواز

تقليد من ذهبوا من المجتهدين كأبي حنيفة ومالك وغيرهما ^(١) .

ثانيا : قالوا : لو امتنع تقليد المجتهد الميت لبطل الاجماع بموت
المجمعين ولصارت المسألة اجتهادية ^(٢) .

ثالثا : أن العمل برأى المجتهد بعد موته كالعمل بشهادة الشاهد
بعد موته لان كلا منهما قول معتبر شرعا في الحياة ، فكما يعمل بشهادة
الشاهد بعد موته اجماعا فكذلك يحمل برأى المجتهد بعد موته ^(٣) .

وقال فريق آخر من العلماء : يمنع تقليد المجتهد الميت وهو قول الرازي
ومن وافقه واستدلوا لرأيهم بما يأتي :

اولا : التقليد انما يكون للاراء الباقية ولا بقاء للاراء بعد موت أربابها
وذلك لجواز انعقاد الاجماع بعد موت المخالف ، فانه بعد انعقاده لا يبقى
رأى المجتهد الميت المخالف ان لو بقي لما انعقد الاجماع مع خلافه ، كما لا يهتد

(١) انظر تيسير التحرير (٤ : ٢٥٠) ، مسلم الثبوت (٢ : ٤٠٧) ، الاحكام

لابن حزم (٦ : ٨٢٢) .

(٢) انظر اسنى المطالب للانصارى (٤ : ٢٨١) ، قمع اهل الزيغ والالحاد عن
الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد لمحمد الخضر بن ماياي (ص ٣٧) فما
بعدها .

(٣) انظر الايات البينات للقاسم العبادى (٤ : ٢٦٩) فما بعدها ، اعلام
الموقمين لابن القيم (٤ : ٣٢٩) فما بعدها .

مع خلاف المجتهد الحي (١).

واجب عن هذا الدليل بان هناك فرقا بين انعقاد الاجماع على خلاف رأى المجتهد الحي وانعقاده على خلاف رأى المجتهد الميت، فان الدليل قد قام على ان اتفاق الامة على حكم شرعى فى عصر اجماع، فكان ذلك دليلا على ان انعقاد الاجماع بخلاف رأى المجتهد الميت لميت لرأيه واتفقوا كذلك على انه لا اجماع مع وجود مجتهد حي مخالف (٢).

فخالف رأى الحي يمنع من انعقاد الاجماع بخلاف رأى الميت كما تقدم لكن لا يلزم من الحكم بموت رأى الميت عند انعقاد الاجماع على خلافه - موته عند عدم انعقاد الاجماع على ذلك بدليل انعقاد الاجماع على جواز تقليد الميت كما قال الفريق الأول، ومن هنا قال الشافعى رحمضى الله تعالى على واهيه : ان المذاهب لا تموت بموت اربابها (٣).

ثانيا : احتج المانع كذلك بان الميت ليس من أهل الاجتهاد كمن تجدد فسقه بعد عدالته لا يبقى حكم عدالته فلا يجوز قبول شهادته
فكذلك المجتهد بعد موته لا يجوز تقليده لطوره الموت عليه لأن طوره الوصف على الوصف المناقض له يرفعه، فلا يقلد المجتهد الميت لطوره الموت عليه

(١) انظر تيسير التحرير (٤ : ٢٥٠) فما بعدها، ومسلم الشبهات

• (٢ : ٤٠٧)

(٢) انظر المصدرين المنسبين.

(٣) انظر قمع اهل الزيغ والالحاد، المصدر السابق .

أو لأن قوله وصف له وبقاء الوصف بعد زوال الأصل محال ، أو لأنه لو كان حياً لوجب عليه تجديد الاجتهاد وعلى تقدير تجديده لا يتحقق بقاءه على رأيه الذي كان عليه قبل تجديد الاجتهاد فتقليده بناءً على وهم أو تردد والقول بذلك غير جائز . (١)

ويجاب على ذلك على الجملة بأن المذاهب لا تموت بموت أربابها كما مر عن الشافعي . ويمكن أن يجاب عن ذلك تفصيلاً على ما يأتي ، فأقول اسأل الله تعالى رحمته :

أولاً - ان قياس طرو الموت على المجتهد وجعل ذلك مانعاً من تقليده على طرو الفسق على العدل الذي يطرح به اعتبار شهادته - قياس مع الفارق ، لأن طرو الفسق على العدل يجعله فاسقاً وفسقه إنما يمنع قبول شهادته مستقبلاً ، ومذهب المجتهد قبل موته لا يشبه شهادة العدل بعد فسقه بل هو يشبه شهادته قبل فسقه ، وكما أن شهادة العدل قبل فسقه لا ترد بنفسه فكذلك قول المجتهد قبل موته لا يرد بموته ما لم يجمع على خلافه .

ثانياً - قولهم ببطالان الوصف بزوال الأصل مسلم لكن معناه ان استمرار وصف الاجتهاد قد زال عن المجتهد بعد موته ، أما وصف الاجتهاد الذي كان متصفاً به في حياته فما زال متصفاً به في آرائه المقلدة وهي آثار هذا الاجتهاد فنقول بناءً على هذا ان أحمد بن حنبل والشافعي مثلاً كانا

مجتهدين وان آراءهما التي كانا قد استبطاها باقية ويقلدان فيها .

ثالثا : قولهم إن المجتهد الميت لو كان حيا لوجب عليه تجديد الاجتهاد... الى آخر ما قالوا .

يجاب عنه بمنع الملازمة ان المختار عند اكثر الاصوليين ان المجتهد اذا اداه اجتهاده في المسألة الى رأى معين لا يجب عليه تجديد الاجتهاد عند الافتاء به او العمل به فيما يستقبل من الزمان ، ^(١) لان احتمال تغيير رأيه بعيد ، على انه اذا تغير رأيه يجب عليه تجديد الاجتهاد لتغير رأيه بالفعل لا لاحتمال التغير ، فاحتمال تغير الاجتهاد وهم لا يمول عليه .

القول الثالث في تقليد الميت : ان تقليده يجوز ان فقد الحسنى للحاجة الى ذلك بخلاف ما اذا لم يفقد فلا يجوز تقليده . ^(٢)

وهذا القول لا يظهر له معنى الا تأثير الموت في مذهب المجتهد وقد تبين بطلانه مما تقدم ، على أن قول الحق قد يكون مرجوها وقول الميت راجحا فتقديم قول الحق على قول الميت في هذه الحالة تقديم للمرجوح على الراجح .

القول الرابع : أن تقليد المجتهد الميت يجوز بشرط أن ينقله عنه مجتهد في مذهبه لأنه لمعرفته مداوكة وقواعد مذهبه - يميز بين ما كان

(١) انظر تيسير التحرير لامير باد شاه (٤ : ٢٣١) فما بعدها .

(٢) انظر حاشية البناني على شوح المحلى لجمع الجوامع (٢ : ٣٩٧) فما بعدها .

قد استمر عليه ومالم يستمر عليه فلا ينقل عنه لمن يقلده إلا ما كان قد استمر عليه .^(١)

والذى يظهر لى - أسأل الله مغفرته - انه لا يشترط فى تقليد المجتهد الميت كون الناقل له مجتهدا متبحرا فى مذهبه ويحظر العمل بما نقله الشقات الآخرون غير المتبحرين ، بل إنه متى كان الناقل لمذهب المجتهد الميت - عدلا ضابطا جاز العمل به مالم يقد دليل على رجوعه عنه وذلك لأن غاية ما يمكن أن يتحرى فى نقل مذاهب المجتهدين هو ما يتحرى فى نقل الحديث الشريف ، ولا أعلم انه يشترط فى راوى الحديث أكثر من العدالة والضبط ونحو ذلك مما يجعل النفس تطمئن إلى صحة الخبر ، فالذى يظهر لى أسأل الله تعالى رحمته ، هو أنه متى كان الراوى لمذهب المجتهد عدلا ثقة قبل المذهب وجاز للمامى العمل به ، ولا يشترط ان يكون الناقل للمذهب متبحرا فيه عارفا بمداركه ، اللهم إلا اذا كان ما ينقله عن صاحب المذهب ليس عين ما قاله بل تخريجا عليه فعندئذ يجب ان يكون الناقل لمذهب الميت - من العالمين بمداركه وعلل أقواله ليتمكن من التخرج على آرائه . وكذلك اذا تعارض النقل عنه وكان كل من الناقلين عدلا ضابطا وزاد أحدهما فى الفقه والاجتهاد عن الآخر فعندئذ يرجح نقله على نقل غيره .

(١) انظر الايات البينات لقاسم العبادى على شرح جمع الجوامع للمحلى

(٢٧٣ : ٣) فما بعدها .

خلاصة .

وباختصار فالذى يظهر لى والله تعالى أعلم هو جواز تقليد المجتهد الميت مالم يجمع بعد موته على خلافة وصحت رواية مذهبه عنه بنقل الثقات بل إنه قد روى ما يفيد أن تقليد المجتهد الميت أولى من تقليد الحى ، فقد روى أبو عمر بن عبد البر عن على بن رضى الله عنه قال : إياكم والاستئناس بالرجال فان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله تعالى ، فيعمل عمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار - أعوذ بوجه الله الكريم من ذلك - .

وان الرجل ليعمل بعمل أهل النار فينقلب لعلم الله تعالى فيه فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو من أهل الجنة ، فان كنتم لا بد فاعلموا في الاموات لا بالاحياء (١) .

وقال ابن مسعود (من كان منكم مستنًا فليستن بالاموات فان الحى لا تؤمن عليه الفتنة) (٢) .

فالمجتهد الحى يساوى المجتهد الميت فى الاجتهاد وجواز عمل العاصى بمذهبه مالم يقيم دليل على خلافه لان الميزان هو صحة الاجتهاد ورجحان الرأى المقلد فيه والله تعالى أعلم .

(١) انظر جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ : ١٣٩) .

(٢) انظر الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى لمحمد بن الحسن الشاذلى

(٢ : ٤١٤) ، اعلام الموقعين لابن القيم (٤ : ٣٣٠) .

الباب الثالث

في المقلد

وتحتة الفصول الاتية :

الفصل الاول : ويشمل المباحث الاتية :

الاول : من هو المقلد ؟

الثاني : هل يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهدا غيره أم لا ؟

الفصل الثاني : ويشمل مبحثا واحدا وهو : طبقات المقلدين .

الفصل الثالث : ويشمل مايلي :

مبحث التقليد للعمل والإفتاء والقضاء وهل يجب اتباع الراجح أم لا ؟

وتحتة ما يأتي :

المسألة الأولى : في اختلاف العلماء في جواز التقليد للافتاء والقضاء .

المسألة الثانية : الكلام في كيفيتهما بناء على جوازهما .

الفصل الرابع : وتحتة ما يأتي :

المبحث الاول : هل يرجع المقلد عما قلده فيه .

المبحث الثاني : التزام المقلد مذهبا معينا .

الفصل الخامس : وتحتة مايلي :

المبحث الاول : تتبع الرخص .

المبحث الثاني : التلغيق .

مبحث من هو المقلد

سبق ان عرفت التقليد وكيفية وعرفت من هو الشخص الذى يحق له ان يقلد في دين الله تعالى فيحتمد مذهبه ويعمل به ، وفى هذا المبحث سوف أتعرض بالبحث لمن يجوز له أن يقلد غيره فاقول وبالله التوفيق :

المقلد : إسم فاعل من قلّد ، وهو من له أن يعمل بمذهب المجتهد ويأخذ برأيه فى الأحكام الشرعية .

وقد اختلف القائلون بالتقليد فى من ينطبق عليه هذا الاسم . فقال بعضهم : إنه ينطبق على كل من جهل حكما معينا فله ان يقلد فيه من هو أهل لأن يقلد ، سواء كان من جهل الحكم مجتهدا أم لا وعلى هذا فالمقلد : هو كل من عمل بمذهب المجتهد سواء كان ذلك العامل مجتهدا أم غير مجتهد ، وهذا يتمشى مع رأى من يرى ان للمجتهد ان يقلد مجتهدا آخر ، أما من لا يجيز ذلك فيشترط لكون الشخص مقلدا أن لا يكون مجتهدا ، وحينئذ يجب عليه ان يكون مقلدا عند اكثر الاصوليين ، سواء كان جاهلا محضا او حصل بعض العلوم التى يرتقى بها الى درجة الاجتهاد ، ومن ذهب الى ذلك : ابن الحاجب ^(١) والامدى ، قال ابن الحاجب :

(١) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن ابي بكر يلقب بجمال الدين وشهرته ابن الحاجب لأن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين يوسف =

غير المجتهد يلزمه التقليد وان كان عالماً^(١) .

وقال الأمدى^(٢) : العاصى ومن ليس له أهلية الاجتهاد وان كان محصلاً

لبعض العلوم المعتمدة فى الاجتهاد يلزمه اتباع قول المجتهد والأخذ بفتواه
عند المحققين من الأصوليين^(٣) .

وذلك والله اعلم ، لانه وان عرف الدليل معرفةً مّا فلا يؤهله ذلك
للخروج عن التقليد مالم يصل رتبة الاجتهاد ، يدل لذلك ما مر من تفسيرهم
للمعرفة التامة للدليل .

ويؤيد هذا ما ذهب اليه البنائى من إطلاقه العاصى على كل من عدل

= الصلاحى ولد سنة ٥٧٠ هـ أخذ عن الفزنوى والشاطبى وعنه أخذ القرافى
شهاب الدين وغيره من مؤلفاته كتابه المختصر فى الأصول . توفى سنة
٦٤٦ . انظر الديباج المذهب لابن فرحون (ص ١٨٩) وغيره .

(١) انظر مختصر ابن الحاجب (٢ : ٣٠٦) .

(٢) الأمدى : على ابن ابى على محمد بن سالم التغلبى الفقيه الاصولى
يلقب سيف الدين ويكنى أبا الحسن ولد سنة ٥٥١ هـ بآمد من ديار بكر
نشأ حنبلياً ، ثم تمذهب بمذهب الشافعى ، فكان حنبلياً شافعيّاً من
أكابر العلماء ، بلغت مصنفاته نحو العشرين ، توفى سنة ٦٣١ هـ . انظر
طبقات الشافعية للسبكي (٥ : ١٢٩) ، البداية والنهاية لابن كثير
(١٣ : ١٤٠) وغيرهما .

(٣) انظر الاحكام للأمدى (٣ : ٢٤٩) .

المجتهد ، والمعروف ان العاصى فوضه التقليد عند القائلين بالتقليد كما تقدم قال البناني في تعريف العاصى : " المراد به من عدى المجتهد المطلق " (١) .

وهجتهم على ذلك : ان الله تعالى امر من لا يعلم بأن يسأل وذلك فى قوله تعالى " فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون " . والعلم عندهم الذى يخرج صاحبه من حيز التقليد ، انما يكون ببلوغ رتبة الاجتهاد .

قال قاسم العبادى فى الايات البينات : ان غير المجتهد يبقى مقلدا وان حسوّم حول فهم الدليل . وقد تقدم ذلك (٢) .

اقول اسأل الله عفوّه : وفقى هذا الرأى عندى نظر من حيث إنه بمقتضاه يستوى العالم والجاهل تحت اعتبار واحد على ما بينهما من الفرق الشاسع فكمن من شخص قطع شوطا طويلا فى التعليم واصبحت له اليد الطولى فى العلم ولما يبلغ درجة الاجتهاد ، ولكنه مع ذلك قد ارتفع درجة عالية عن الجاهل الذى لم يفقه شيئا - ارتفاعا يجعل من الانصاف ان لا يطلق على الاول اسم العاصى ، كما يطلق على الآخر .

ثم ان فيه عندى استبعادا من اصحاب هذا الرأى - لان يصل العلماء درجة الاجتهاد حتى ينتهى الامر الى غلق بابّه ، وبذلك تقف حركة الفقه الاسلامى حيث انتهى بها أولئك الائمة اصحاب المذاهب ، مع الحاجة الى

(١) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع (٢ : ٣٩٩) .

(٢) انظر الايات البينات للقاسم العبادى (٤ : ٢٦٢) فما بعدها .

زيادة ثروة الفقه الاسلامي لما جد بعد اصحاب المذاهب ويجد من
الحوادث التي لم يقرر فيها أصحاب المذاهب أحكاما معينة، ففي غلق
باب الاجتهاد على هذا القول - تحليل لهذه الحوادث عن احكام شرعية
معينة .

وذهب قوم الى ان العالم لا يقلد في حكم ما لم يعرف دليله لانه
قادر على معرفة الحكم من الدليل ^(١) .

ويمكن ان يجاب عن هذا بانه ان عرف العالم الحكم من الدليل وكانت
معرفته تامة فهذا مجتهد ولو في جزئية من جزئيات الاحكام، وقد بينت فيما
تقدم ماهي المعرفة التامة عندهم . اما ان كان هذا العالم معرفته بالدليل
غير تامة فلم يزل مقلدا بقدر ما نقصت معرفته للدليل .

وتوسط قوم فقالوا : ان العالم غير المجتهد مجتهد في المذهب
وطئزم أن لا يحدث مذهبا .

اما كونه مجتهدا فليقيام اوصاف العلماء فيه ، ولا طلاقه على أصول
المذهب وفروعه .

وأما كونه ملتزما عدم إحداث مذهب فليتم ذلك ^(٢) ، لأن شروط

(١) انظر شرح المضد على مختصر ابن الحاجب وحواشيه (٢ : ٣٠٦) ،

تيسير التحرير لا مير بادشاه (٤ : ٢٤٦) .

(٢) انظر نزهة المشتاق شرح اللمع لابي اسحاق الشيرازي / لمحمد يحيى

أمان (ص ٧٧٩) .

معرفة

الاجتهاد ومنها أن لا يكون للدليل معارض له يتسرله بعد ، ولو تيسر لـه
لكان مجتهدا ان استوفى بقية شروط الاجتهاد ، نعم لا يمتنع على العلماء
المجتهدين في المذهب تقليد إمام في قاعدة فإذا ظهر لأحد هم صحة
مذهب غير إمامه في واقعة لم يجز له تقليد إمامه فيما خالف الدليل الصحيح
بل عليه الرجوع الى قول المذهب الآخر الذي صح عنده موافقته للدليل .

اقول اسأل الله تعالى لطفه : وهذا الرأي هو انسب الاراء عندى
واسدها لانه فرق بين العالم والجاهل من المقلدين ، وهذا القول وان سمي
العالم مقلدا فيما لم يبلغ فيه رتبة الاجتهاد ، الا انه فتح امامه الطريق
للنظر في الأدلة ، واستعمال قدرته العلمية التي حصلها - فيستعملها في
النقد لا قول المجتهدين وتمحيص آرائهم على حسب طاقته ، فيعرض آراءهم
على ما عرفه من الأدلة ، فما كان منها موافقا للدليل عمل به وما كان مخالفا
له طرحه ، وبذلك يظهر الفرق جليا بين العالم الذي استفاد من علمه أنه
لا يسير الا على بصيرة ، وبين العاصي الذي لا يمحص ولا يفرق بين خطأ
وصواب .

وبذلك ايضا يتحقق ما سبق ان ذكرت أن الأئمة المجتهدين المقلدين
ندبوا إليه أصحابهم من العلماء - ممن عرض اقوالهم وآرائهم على الكتاب والسنة
وأخذ ما وافقهما منها وطرح ما خالفهما .

وبذلك أيضا تبقى الصلة وطيدة بالكتاب والسنة ، ويستمر المسلمون
على دوام دراستهما على انهما هما مصدر التشريع واستنباط الأحكام وبيقيا

كما كانا هما المجهر الوحيد الذى يفحص تحته كل قول ويعرض عليه كـل رأى فما وافقه عمل به وما خالفه رضى به عرض الحائط .

أما أن يبقى العالم طيلة حياته فى ربة التقليد ويقتصر مدة عمره على دراسة فقه المذاهب دون أن يبحث عن أصله من كتاب أو سنة أو غير ذلك مكثفيا عن الأصل الأصيل بالفرع ، مع عصمة الأول وعدم عصمة الثانى ، فلا أرى أن هذا مما يرضى به عالم ذو فطنة وهمة عالية . قال أبو شامة فى خطبة الكتاب المؤمل فى الرد إلى الأمر الأول ^(١) . قال : ينبغى لمن اشتغل بالفقه أن لا يقتصر على مذهب إمام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام ، وينظر فى كل مذهب ويعتقد فى كل مسألة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل عليه إذا كان قد اتقن معظم علوم الاجتهاد ، وليتجنب التعصب ، والنظر فى طرائق الخلاف المتأخرة ، فإنها مضية للزمان ولصفوه مكسرة ^(٢) .

-
- (١) أبو شامة : هو شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل يكنى أبا القاسم وأبا شامة الشافعى العالم الأصولى ولد سنة ٩٦ هـ بدمشق ، وأخذ عن العزيز بن عبد السلام والآمدى ، وعنه أخذ أبو بكر المزى ومن أشهر مؤلفاته كتابه المؤمل وهو فى رد أحكام الدين إلى الكتاب والسنة والأصول وغيرهما . توفى رحمه الله وأياه سنة ٦٦٥ هـ . انظر فوات الوفيات لشاكر الكتبى (٢٥٢ : ١) ، وشدرات الذهب (٣١٨ : ٥) وغيرهما .
- (٢) انظر الوسيط فى أصول الفقه الاسلامى للدكتور وهبة الزحيلى (٦٨١) فما بعدها ، الفتح المبين فى طبقات الأصوليين للمراغى (٧٥ : ٣) فما بعدها .

مبحث هل يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهدا آخر أم لا ؟

عرف ما تقدم من هو المجتهد وأنه هو الذى تحقق له الفتوى عن اجتهاد فى دين الله تعالى وهو الذى يحق للعامة تقليده سواء كان مجتهدا مطلقا أم مقيدا على ما هو الراجح ولا خلاف فى أنه لا يجوز للمجتهد أن يقلد غيره فيما إذا اجتهد فى حكم النازلة فأداه اجتهاده إلى حكم مخالف لا اجتهاد مجتهد آخر .^(١)

والخلاف فيما إذا نزلت بالمجتهد نازلة فلم يستحضر الحكم فيها باجتهاده أو لم يجتهد فيها أصلا ، أو نزلت نازلة بغيره فاستفتاه فيها ، فهل له أن يقلد غيره من المجتهدين فى حكم هذه النازلة على كل حال ، أم لا يصح له ذلك قولا واحدا على كل حال ، أم أن هناك فرقا بين حال وآخر ، فيصح له تقليد المجتهدين إذا ضاق وقت النازلة أو كان قاضيا ، ونحو ذلك ولا يجوز له تقليد المجتهد فى حالات أخرى ؟

اختلف العلماء فى ذلك على مذاهب أهمها ماأتى :

أولا : مذهب الجواز مطلقا : قال قوم بجواز تقليد المجتهد للمجتهد مطلقا ما لم يكن المقلد قد اجتهد فأداه اجتهاده إلى حكم معين ، ونقل

(١) انظر تبصرة الحكام لابن فوحيون (١ : ٤٨) ، تيسير التحرير لأثير بشار

هذا عن أحمد وإسحاق وسفيان الثوري . . (١)

ثانيا - مذهب المنع مطلقا وهو قول أكثر الأصوليين .

ثالثا - مذهب ابن سريج (٢) ومن وافقه إلى منعه مطلقا إلا إذا تعذر على المجتهد المقلد الاجتهاد خوفا من فوات الوقت أو عجز عن الاجتهاد .

المذهب الرابع : أن تقليد المجتهد لمثله ممنوع في ما يقتضي به المجتهد غيره

دون ما يخصه وهو معنى هذا المذهب عن أهل العراق . . (٣)

المذهب الخامس : أن للمجتهد أن يقلد المجتهد الأعم منه دون المساوي

له أو الأدنى منه وهو مذهب محمد بن الحسن ومن على منواله (٤)

المذهب السادس : وهو محكي عن الشافعي والجبائي وهو أنه يجوز للمجتهد

أن يقلد مجتهدا صحابه رضي الله عنهم دون غيرهم ، فعند اختلاف الصحابه

يقلد من ترجع رأيه عنده منهم ، فإن استووا علما في نظره واختلفت فتواهم

فخير بينهم (٥) هذا وقد تعقب هذا بأن الأبهري . . قال إن المشهور من

مذهب الشافعي عدم جواز تقليد المجتهد لغيره مطلقا (٦)

(١) انظر للمصنف لأبي إسحاق الشيرازي ٧١ /

(٢) ابن سريج هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج أحد أئمة الشافعية ولد

سنة ٢٤٩ هـ أخذ عن المزني وله اليد الطولى في ترسيخ المذهب الشافعي

وتخرج عليه سليمان بن أحمد الطبراني المحدث الشهير ، توفي رضي الله

وآياه سنة ٣٠٦ هـ . انظر طبقات الشافعية للسبكي ٨٧ / ٢ وغيره .

(٣) انظر شرح الاسنوي للمصنف مع شرح البدخشى ٢١٥ / ٣

==

المذهب السابع :

أنه يجوز للمجتهد أن يقلد غيره إذا كان المجتهد المقلد قاضياً
لعاجته إلى ذلك في فصل الخومات المطلوب نجازها . . (١)

المذهب الثامن :

أنه يجوز للمجتهد تقليد مجتهدى الصغابى والتابعين دون غيرهم ،
وعُزى القول به إلى الحنفية . . .

واحتج المجيزون لتقليد المجتهد مثله بما يلي :

أولاً - عموم أدلة أنه على الشخص استفتاء العلماء عما يجنبه من أحكام شرع الله
تعالى كقوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " ٤ - الآية ،
والمجتهد فى حالة عدم معرفته للحكم محتاج إلى من يعلمه إياه ، فعليه تقليد
من يعلمه الحكم من أهل الذكر الذين اجتهدوا فى معرفة حكم النازلة وعصل

(٤) أنظر المعتمد لأبى الحسين البصرى ٩٢٤ / ٢

(٥) أنظر مسلم الثبوت ٣٩٣ / ٢

(٦) أنظر تيسير التحرير ٢٢٨ / ٤

(١) أنظر حاشية البنانى على شرح المحلى لجمع الجوامع ٣٩٤ / ٢

عند هم فيها حكم معين لم يظهر له هو خلافه .

وأجاب المانعون بأن ذلك خاص بالعوام ، لأن معنى الآية "إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" -
ان لم تكونوا أصحاب علم وعقل فأسألوا . . . (١)

وأجابوا كذلك ، بأن المجتهد وإن لم يكن عالما بالفعل قبل الاجتهاد ،
لكنه متمكن من العلم فإن القادر على اليقين ممنوع من الظن وكذلك القادر على
الظن الأقوى ممنوع من الظن الأضعف . . (٢)

أقول أسأل الله تعالى عقوه : هذا متوجه فيما إذا كان المجتهد
لم يجتهد بعد والحادثة ذات سعة في الوقت ، أما إذا كان قد اجتهد
بالفعل ولم يتبين له الحكم فيها وكان وقتها ضيقا يشقى فوت أمثالها بفوت
وقتها ، فما الفرق في هذه الحالة بين المجتهد هذا وبين من يجهل حكم هذه
النازلة من العوام . فلا أرى أن اجتهاده في غيرها من المسائل يمنعه من
تقليد غيره فيها ، فلا مانع من أن يقلد فيها ويبقى كذلك إلى أن يظهر له
حكم باجتهاده .

ثانيا - احتج المجيزون كذلك بآية " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم " الآية .

قالوا إن العلماء من أولى الأمر فيجب طاعتهم على كل أحد مجتهدا
كان أو غير مجتهد لأن طاعتهم واجبة .

(١) انظر شرح المفصل المختصر ابن الحاجب ٣٠١/٢

(٢) انظر المصائر السابقة .

وأجيب بأن طاعتهم لأولى الأمر - على أن المقصود بهم العلماء - تكون بطاعتهم في الأقضية دون المسائل الاجتهادية ، أو أنه مطلق ولا عموم فيه فيكفى حمله على الأقضية (١)


ثالثا - احتجوا كذلك بالاجماع : - فان عبد الرحمن بن عوف بايع عثمان على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسيره الشيخين فالتزمه عثمان وذلك بحضور من الصحابة رضى الله عن الجميع . فلم ينكر عليهما فكان إجماعيا ،

وأجيب بأن المقصود من سيرة الشيخين إنما هو لزوم العدل والانصاف بين الناس والبعد عن حب الدنيا وليس الأخذ بالاجتهاد . . . (٢)

واحتج المانعون بما يأتي :

أولا - أن جواز تقليد المجتهد لغيره حكم شرعى فيفتقر إلى دليل لعدم ثبوت الحكم من غير دليل ولا دليل على ذلك فلا يثبت هذا الحكم وهو جواز تقليد المجتهد لغيره (٣)

وأجاب المجيزون ، بأن دليل الجواز هو الاباحة الأصلية ، فانه من المعلوم شرعا أن ما لم يقم دليل شرعى على حرمة فإنه يبقى على الجواز بخلاف التحريم فهو الذى يحتاج إلى دليل صارف عن الاباحة الأصلية (٤)

(١) أنظر شرح الاسنوى على المنهاج للبيضاوى المصدر السابق ٣ / ٢١٥ فما بعدها  شرح العضد للمختصر وحواشيه المصدر السابق

(٢) انظر المصدر نفسه .

(٣) انظر مسلم الثبوت ٣٩٣ / ٢

(٤) انظر نزهة المشتاق شرح اللع لابى اسحاق لمحمد يحيى أمان ٧٨٦ /

ثانيا - قال المانعون : - إن الاجتهاد هو الأصل والتقليد بدل عنه
فمنزلة التقليد من الاجتهاد كمنزلة التيمم من الوضوء ، فكما أن
التيمم بدل عن الوضوء لا يصار اليه الا عند انعدام القدرة على
الوضوء فكذلك التقليد لا يصار اليه الا عند انعدام القدرة على
الاجتهاد .. (١)

واعترض المجيزون : بأنه لا يسلم كون التقليد بدلا من الاجتهاد
بل كل منهما أصل وأحيب بأن ذلك جدل ظاهر ، ولا فمن المعلوم
أن القادر على اليقين كما أنه ممنوع من الظن فكذلك القادر على
الظن الأقوى ، ممنوع من الصيرورة الى الظن الأضعف ، ولا فرق
بين الحاليين ومن فرق فقد تحكم بلا مستند (٢) وقالوا أيضا قد
ثبت كون التقليد بدلا عن الاجتهاد بآية فاعتبروا يا أولى الأبصار (٣)
فالاختبار على الكل واجب بهذه الآية ، فكان تجويز التقليد بدلا
عن الاجتهاد - من باب الرخصة لعدم القدرة على الاعتبار كما
هو حال غير المجتهد ، وبقي الأمر في حق المجتهد على بابيه
من وجوب الاعتبار ويكون الاعتبار في حقه بالاجتهاد ولا ينحط عنه
الاجتهاد ، لعدم وجود رخصة في حقه كرخصة العاصي (٤)

(١) انظر المصدرين السابقين المسلّم ، ونزهة المشتاق

(٢) انظر تيسير التحرير ٢٢٩/٤ والمصادر السابقة .

(٣) الآية ٢ من سورة الممتحنة

(٤) أنظر شرح العضد على المختصر ٣٠١/٢

وأجيب بأن المانع من إيجاب الاجتهاد على العامي هو عدم قدرته عليه فذلك المجتهد اذا تعذر عليه الاجتهاد فخشى فوات الحكم بفوات وقته أو عجز عن الاجتهاد ، فعليه أن يقلد غيره من

المجتهدين . . (١)

ثالثا - احتج المانعون كذلك بأنه لو كان تقليد المجتهد لمثله جائزا قبل الاجتهاد لجاز بعده لأن المانع من كونه جائزا بعده إنما هو وجود الطلقة في المجتهد والتي بها يستطيع الاجتهاد ، وهي موجودة في المجتهد قبل الاجتهاد كما هي فيه بعده ، والاتفاق قائم على عدم جواز تقليده لغيره بعد الاجتهاد فكان كذلك قبله لا يجوز له التقليد .

وأجيب - بعدم تسليم كون المانع من التقليد بعد الاجتهاد وجود الطلقة المذكورة بل المانع عنه بعد اجتهاده وظنه حكما معينا - هو أن ذلك الحكم الذي ظنه أصبح هو حكم الله تعالى في حقه ، فلا يجوز له والحالة هذه أن يتركه إلى قول مجتهد آخر بخلاف ما إذا لم يجتهد أصلا ، أو اجتهد ولم يظهر له حكم معين لأنه لم يتحدد له حكم الله تعالى ، فيبقى في هذه الحالة في حيز من يجوز له أن يسأل أهل الذكر . . . (٢)

(١) أنظر المصداق السابق تيسير التحرير .

(٢) أنظر مسلم الثبوت ٣٩٤ / ٢

واحتج أصحاب الشافعى رحمهم الله تعالى على جواز تقليد المجتهد لمجتهدى الصحابة دون غيرهم : بحديث : " أصحابى كالنجوم فبأيهم اقتدىتم اهتديتم " الحديث .

وأجيب عنه بما يأتى : -

أولا - أن هذا الحديث ضعيف فلا يصلح لأن يحتج به .

ثانيا - لو سلمنا أنه حديث صحيح ، فهو خطاب للمقلدين وليس بخطاب

للمجتهدين . أقول أسأل الله تعالى عفوهُ : ليس كونه خطابا للمقلدين

بمخرج المجتهد عند من يرى أنه من المقلدين فى مسألة الخلاف

هذه ، فلا يكون قول من يرى له الاجتهاد مطلقا حجة على من

يرى له التقليد فى بعض الحالات حتى يخرجهم عن دلالة هذا

الحديث على فرض صحته ، فالمجتهد فى الحالات التى يقلد فيها

يعتبر من المقلدين .

ثالثا - أجيب عن الحديث شككك لك بأنه لو سلمت صحته فهو إنما يدل على

جزء المدعى وهو جواز تقليد المجتهد لمجتهدى الصحابة ولا يدل

على جزء المدعى الآخر وهو عدم جواز تقليد المجتهد لغير مجتهدى

الصحابة رضى الله عنهم . (١)

ويمكن أن يجاب بأن تنصيبه صلى الله عليه وسلم - على أصحابه فى

الحديث دون غيرهم يدل بمفهوم المخالفة على أن غيرهم ليس أهلا

لأن يقلد ^و فيدل الحديث على جزأى المدعى

واحتج محمد بن الحسن ومن وافقه على جواز تقليد المجتهد لمن هو أعلم منه بما يأتي :-
 أن الصحابة رضي الله عنهم كان بعضهم يرجع إلى قول بعض عند
 سماع حكم عنه من غير أن يسأله عن دليله على ما قال ، كما روى أن
 عمر رضي الله عنه رجع إلى قول علي ومعاذ رضي الله عنهما ، ولم
 ينكر ذلك عليه .

وأجيب : - بأنه يحتمل أن يكون عمر تنبه إلى وجه قوليهما عند
 سماعه من غير أن يكون مقلدا لهما ، ولحسن ظن الحاضرين بعمر
 صرفوا موافقته لهما إلى ذلك لا إلى أنها تقليد لهما فلم ينكر
 الحاضرون عليه (١)

وقد يقال : إن هذا الجواب غير صالح لكونه محتملا والله تعالى أعلم .
 وحجة القائلين بجواز تقليد المجتهد للمجتهد عند ضيق الوقت ،
 هي الخوف من فوات الفرصة إن اجتهد أو كرر الاجتهاد فتضيع
 فرصة امتثال الأمر أو اجتناب النهي ، كضياع الصلاة المستفتى عن
 حكمها في آخر وقتها مثلا بسبب التريث للاجتهاد أو تكراره ،
 فعلى هذا يكون على المجتهد ، المستفتى أن يقلد غيره محافظة
 على المصلحة المخوف فوتها ، فيفتى في هذه الحالة تقليدا ، دون
 غيرها مما في وقته سعة ، فعليه الاجتهاد فيه

(١) أنظر المعتمد لأبي الحسين البصري ٩٤٦/٢/ فما بعدها .

أقول أسأل الله تعالى عفوه : - وهذا هو أرجح الأقوال عندى فى المسألة لأنه أوسطها فهو يحافظ على المصالح من الضياع والعبادات من التأخير عن أوقاتها ، وهو أيضا يبعد المجتهد عن غائلة التقليد فيما إذا لم تدع ضرورة إليه ، أما فى مثل هذه الحالة ^{فك} لضرورة لأنه إما أن يقلد غيره فيفتى بقول مجتهد ، وإما أن تضعف فرصة امتثال الأمر أو اجتنب النهى بفوت الوقت .

واحتج لأهل القول بأنه يحق للمجتهد تقليد غيره فيما ينزل به فى خاصة نفسه دون ما يفتى به غيره - احتج لهم بأن غرض المستفتى للمجتهد إنما هو رأيه هو لا رأى غيره ، وما دام المسئول ليس عنده رأى فى المسألة فليس له أن يفتى فيها برأى غيره لعدم السؤال عنه ، أما فى خاصة نفسه فله أن يقلد من شاء لو شوقه به (١)

أقول أسأل الله تعالى عفوه ورحمته : وهذا الرأى غريب عندى لأن الذى قلد المجتهد فيه غيره - فى خاصة نفسه - ان كان هو حكم الله تعالى فما المانع من أن يفتى به غيره ، وان لم يكنه فما هو المعنى الذى جعله يطبقه فى خاصة نفسه ولا يفتى به غيره . وهذا الرأى قريب من الرأى القائل بعدم جواز التقليد فى الافتاء والقضاء وسيأتى فى مبحثه فيما بعد ان شاء الله تعالى .

مبحث طبقات المقلدين

لما كان التقليد هو العمل بمذهب الغير من غير معرفة دليله معرفة تامة، ولما كان المقلد هو المجتهد كان كل من عمل بمذهب المجتهد غير عارف له معرفة تامة - مقلدا له بقدر ما عمل به من مذهبه، قل ذلك المعمول به أم أكثر، وسواء قلده في الفروع أم في الأصول .
وعلى ذلك تكون طبقات المقلدين على النحو الاتي :

الطبقة الاولى :

طبقة المجتهدين في المذهب؛ وهم القادرون على استخراج الأحكام من الأدلة المعروفة حسب قواعد الاجتهاد التي وضعها المجتهد صاحب المذهب الذي ينتسب اليه اصحاب هذه الطبقة .

وهم قد يخالفون المجتهد في بعض الاحكام الفرعية لكنهم لا يخالفونه في قواعد الأصول، وأصحاب هذه الطبقة وإن كانوا مجتهدين في المذهب إلا أنهم سلكوا طريقة الإمام - صاحب المذهب - في الاجتهاد والفتوى، فكانوا من المقلدين له في أصول مذهبه .

وأمثال هذه الطبقة من أصحاب المذاهب : أبو يعلى من الحنابلة وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة، والمزني من أصحاب الشافعي وابن القاسم

من أصحاب مالك - رحمه الله تعالى وإياهم أجمعين .

وقد يعترض على هذا بأن أصحاب هذه الطبقة لهم أصول استقلوا بها كما يروى عن أبي يوسف في الحقيقة والمجاز إيهما يقدم - حيث خالف في ذلك أبا حنيفة، لأن المروى عن أبي حنيفة أن الحقيقة المستعملة مقدمة على المجاز المتعارف، ومذهب أبي يوسف على العكس من هذا (١).

وكما في النجاسة المصققة، الأصل فيها عند أبي حنيفة تعارض الأدلة والأصل فيها عند أبي يوسف اختلاف الفقهاء إلى غير ذلك من الأصول التي يخالف فيها أصحاب هذه الطبقة أئمتهم .

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن هذا قليل، فلا عبرة به بل العبرة للغالب، والغالب أنهم لا يخالفونهم في الأصول .

وقد يعترض عليه أيضا : بأن استنباط أصحاب هذه الطبقة بواسطة الأصول التي استنبطوا بواسطتها الأئمة أصحاب المذاهب - ليس لأنهم قلدهم فيها بل هو من باب توافق الاجتهاد، ولهذا قال بعض العلماء إن أبا يوسف ومحمد بن الحسن، والمزني واليويتي، وابن القاسم وأمثالهم من اتباع الأئمة مجتهدون وليسوا بمقلدون .

الطبقة الثانية :

وهي طبقة المجتهدين في أحكام المسائل التي لا رواية فيها لصاحب

المذهب وهؤلاء لا يخالفون الإمام في الأصول ولا في الفروع ولكنهم يستنبطون الأحكام في الوقائع التي لا نص فيها عن الإمام - على وفق أصوله وقواعده وهؤلاء أكثر علماء الطوائف (١) وقد يقال لهؤلاء أصحاب التخريج .

الطبقة الثالثة :

طبقة أصحاب التخريج كما سماهم الحنفية وهؤلاء لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لا حاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يستطيعون تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن أحد من أصحابه، فأصحاب هذه الطبقة يستطيعون التفصيل في ذلك بنظرهم في الأصول، والمقايضة على أمثال الواقعة ونظائرها في الفروع، ومثل لأصحاب هذه الطبقة بأبي بكر الجصاص من الحنفية (٢).

(١) انظر اعلام الموقعين لابن القيم (٤ : ٢٧١) .

(٢) هو أحمد بن علي يكنى بأبي بكر الرازي الحنفي الملقب بالجصاص ولد سنة ٣٠٥ وانهت إليه إمامة الحنفية في عصره . أخذ عن أبي الحسن الكرخي وغيره، وأخذ منه كثيرون كالجرجاني وغيره . توفي رحمه الله تعالى وَايَاهُ سَنَةُ ٣٧٠ هـ .

انظر تاريخ بغداد (٤ : ٣١٤) ، الاعلام للزركلي (١ : ١٦٥) .

الطبقة الرابعة :

طبقة أصحاب الترجيح بالدليل وهؤلاء هم الذين يستطيعون تفضيل بعض الروايات على بعض كأن يقول أحدهم مثلاً هذا القول أولى من ذلك وهذه الرواية أصح من تلك، وهذه المسألة أرفق بالناس من الأخرى، وصاحب هذه الطبقة يكون فقيه النفس حافظاً لمذهب إمامه^(١) عارفاً بأدلة قائمها بتقريرها فهو يصور، ويحرر ويقرر، ويمهد، ويوجج، ولكنه قصر عن أهل الطبقة الذين قبله لقصوره عنهم في حفظ أو معرفة الأصول ونحو ذلك مما برع فيه أصحاب تلك الطبقة .

ومثلوا لأصحاب هذه الطبقة بآبى الحسن القدورى .

هذا وينبغى أن يلحق بأصحاب هذه الطبقة العلماء الذين يرجحون بين المذاهب المختلفة - بالدليل، كترجيح مذهب الشافعى على مذهب أبى حنيفة بقوة سند الحديث، أو بأن دليله مثبت ودليل أبى حنيفة ناف، أو بأن الأول يستدل بالخبر والثانى يستدل بالقياس، إلى غير ذلك من المرجحات التى يرجح بها هؤلاء العلماء مذاهباً على آخر .

ثم إنه إذا كان أهل هذه الطبقة يستطيعون الترجيح فألاولى يستطيعه أهل الطبقة الثانية والثالثة، لأن المفروض أنهم أعلم منهم وأفقه .

(١) انظر المجموع للنووى (١ : ٤٤) وحاشية ابن عابدين ١ / ٥٧

الطبقة الخامسة :

طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الرأي القوي والأقوى
والضعيف، والظاهر من الرواية، وظاهر المذهب، والرواية النادرة وغـيـر
النادرة .

وأصحاب هذه الطبقة لا ينقلون في كتبهم المؤلف إلا المفتي به في
المذهب ولا ينقلون الأقوال العرودة، ولا الروايات الضعيفة.

الطبقة السادسة :

المقلدون الذين لا يقدرّون على شيء^١، وما تقدم ذكره عن أصحاب
الطبقات السابقة من ترجيح أو إفتاء أو غير ذلك، ولا يحسنون التمييز بـيـن
الفث والسمين . (١)

هذا وقد اقتصر بعضهم على ثلاث طبقات فقط - كالدهلوي وغيره (٢)

واليك هذه الطبقات :

الطبقة الأولى^{وهي} التي سبق ذكرها عند الحنفية وسمى صاحبها مجتهدا
منتسبا أي منتسبا إلى إمامه في الأصول حيث قلده فيها .

(١) انظر تسهيل الوصول إلى علم الأصول لعبد الرحمن بن عبد المحلاوي

(ص ٣٢٧) فما بعدها ، والمصدر السابق ، هاشية ابن عابدين .

(٢) انظر عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد للدهلوي (ص ١٧) .

الطبقة الثانية : وسمى صاحبها مجتهدا في التخریج ، وذلك لأنه
يخرج أحكام المسائل التي لم ينص على أحكامها على قواعد امامه .
الطبقة الثالثة : وسمى صاحبها مجتهد فتوى ، وذلك لأنه يفتي بالراجح
من الآراء .

ويعد : فهذه هي طبقات المقلدين او هي الطبقات الست من طبقات
الفقهاء - التي تقلد المجتهد - كما يسميها البعض كذلك ، ولا يشكل على
تسميتهم جميعا - مقلدين أنه ذكر معهم المجتهد المطلق غير المستقل^(٢)
كأصحاب الطبقة الأولى ، والمجتهد المقيد بأقسامه - مجتهد التخریج
كأصحاب الطبقة الثانية والثالثة - على الاختلاف الذي مر فيه - ومجتهد
الترجيح كأصحاب الطبقة الرابعة ، ومجتهد الفتوى لا يشكل ذكر هؤلاء
ضمن طبقات المقلدين ، لأن هؤلاء وإن سموا مجتهدين إلا أنهم مقلدون للإمام
المجتهد المطلق بنوع من التقليد - إما بالسير على أصوله فقط والتقييد بطريقته
في الاستنباط ، وإما باتباع المجتهد المطلق في أصوله وفروعه فلم يخرجوا
لذلك عن التقليد جملة كخروج المجتهد المطلق ، فكان دخولهم ضمن طبقات
المقلدين من هذه الناحية .

(١) انظر المصدر السابق ، حاشية ابن عابدین ١/ ٧١

(٢) صاحب هذه الطبقة اجتهد به مطلق لأنه لم يتقيد بالامام في كل
الفروع وغير مستقل لأنه مقيد به في الأصول .

فهذا ابن القاسم على سبيل المثال وهو صاحب مالك، والمعروف
 بالمكانة الرفيعة من العلم والمعرفة، ومع ذلك فهو يعد من جملة المقلدين
 لمالك رحمى الله تعالى وإياه . فقد نقل ابن فرحون^(١) فى الديباج المذهب
 انه سئل عيسى بن محمد بن عبد الله بن الإمام آخر فقهاء تلمسان : هل
 كان ابن القاسم مقلدا لمالك ؟ فاجاب بما يفيد أنه كان كذلك ، وبما ملخصه
 أن ابن القاسم كان مقلدا لمالك وذلك لأنه كان إذا سئل أجاب بقوله قال به
 مالك كذا لما فى الأسمعة، والروايات، وهذا عين التقليد ، ولا يقال إن إجابته
 بمذهب مالك كانت قيل نظره لأننى أقول إنه لا يجوز تقليده له قبل
 النظر على الصحيح ، ولا يقال : لحل السائل إنما سأله عن مذهب مالك
 دون رأيه هو، لأننى أقول إنه كان يجيب بمذهب مالك مطلقا سواء سأل
 السائل مذهب مالك أم لم يعينه بدليل إطلاق الأسئلة عارية عن ذلك، وحتى
 لو سلم أنهم إنما كانوا يسألونه عن مذهب مالك، فإنما يسألونه عنه لا اعتقادهم
 أنه كان خزانة مذهب مالك وناشرا لأقواله، وهذا دليل على تقليده لـه
 إذ المجتهد إنما ينظر فى الأدلة مطلقا، ثم ان سؤال المجتهد عن

(١) ابن فرحون : الفقيه المالكي الأصولى النحوى الفرائضى، إبراهيم بن
 على بن محمد ، عالم بحا^ثات المدينة المنورة ونشأ وتولى القضاء فيها
 وتوفى بها سنة ٧٩٩ هـ . انظر شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية
 لمحمد مخلوف (ص ٢٢٢) وغيرها .

مذهب غيره نادر جدا .

وأياها ، كانت عادتته في الجواب على مسائل كثيرة أن يقول : لان مالكا قال كذا في كذا ، وقد قال مالك كذا ، فهو يحتج بصحة فتواه بقول مالك وأنه أجاب على حسب مذهبه ، وإنما جواب المجتهد بالدليل لا يقول أحد ، ثم قال : وكان ابن القاسم يقول في الفتوى : لولا ما قال مالك لقلت كذا ، وهذا غاية التقليد ، ثم استمر ابن فرحون في نقله حتى قال : قال الشرف التلمساني احد محققى الأئمة المتأخرين لَمَّا مثل مجتهد المذهب الذى يخرج الوجوه على مذهب إمامه قال : كان سريخ وأبو حامد في مذهب الشافعى ، وأبو القاسم واشهب في مذهب مالك ، وأبو يوسف ومحمد بن الحسن في مذهب أبي حنيفة ، وهذا نص منه على تقليده لمالك (١) . ا . هـ

هذا وقد نقل الثعالبي القاسم خلافا في هل كان ابن القاسم مجتهدا مستقلا ام لا . قلت اسأل الله تعالى رحمته : ان ابن القاسم خالف مالكا في كثير من الفروع مما يدل على أنه كان مجتهدا في المذهب ، قلد إمامه في الاصول ، أما في الفروع فالظاهر من مثل ابن القاسم - الذى لازم مالكا عشرين سنة وضرب به المثل في الفقه حتى قيل المالكية قاسميون (٢) فالظاهر أنه

(١) انظر الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب للقاضى ابى

فرحون (ص ١٩٠) فما بعدها .

(٢) انظر الفكر السامى في تاريخ الفقه الاسلامى لمحمد بن الحسن الحجوى

الثعالبي (٢٢٢ : ١) فما بعدها .

إذا وافق رأيه رأى الامام مالك في بعض المسائل لا يقال انه مقلد له في كل
شيء .

وبدل على هذا أقوال سحنون في المدونة عن ابن القاسم فإنها تدل على
ان ما ينسب اليه هو رأيه لأنه رأى مالك وقلده هو فيه .
ومختصر القول عندي في معتهد المذهب أنه وإن حاز منصب الاجتهاد
فإنه من طبقات المقلدين لأنه وإن لم يقلد في الفروع فهو مقلد في الأصول
إلا أن يقال إن الأصول التي بنى عليها لم يقلد فيها وإنما كان بناؤه عليها
من باب توافق الآراء كما مر .

وعلى الجملة فجميع من ذكر من اصحاب هذه الطبقات مقلدون إما في
الأصول والفروع معا وإما في الفروع فقط ولا معرفة لهم بالأصول ، وإما في
الأصول فقط وقد يخالفون في الفروع لكثرة علمهم ، ومن ثم فقد اخذ كل منهم
من التقليد المصطلح عليه بنصيب ادخله في حيز المقلدين ، قل ذلك النصيب
او كثر على حسب درجة الأخذ من العلم ، فمن كانت درجته العلمية أقل
كان ادخل في باب التقليد ، ومن كانت درجته العلمية عالية كان دخوله في
باب التقليد أقل ، وإن كان داخلا فيه ، والله تعالى أعلم .

مبحث : التقليد للعمل والافتاء والقضاء

وهل يجب اتباع الراجح أم لا ؟

سبق أن تكلمت عن حكم التقليد للعمل في الأصول والفروع، وذكرت هناك مآرجحه معظم الأصوليين من عدم جواز التقليد في الأصول، ووجوبه على العامي في الفروع ثم ذكرت اختلافهم فيمن هو العامي، ثم ذكرت الخلاف في تقليد المجتهدين الأموات والعمل بمذاهبهم، ومن كل ذلك تخلصت على مآرجحه أكثر العلماء من وجوب تقليد العامي لاهل العلم والعمل بمذاهبهم ما لم يثبت عنده مخالفتها للدليل، سواء كان المجتهدون أحياء أم أمواتاً أما إن ظهر أن فتواهم في مسألة، خالفت الأدلة الشرعية أو أن فتواهم بنييت على أساس باطل فلا يُعمل بها، وهذا هو ملخص التقليد للعمل .

أما التقليد للإفتاء والقضاء فسأتناوله بالبحث من ناحيتين :

الاولى : الخلاف في جواز التقليد للإفتاء والقضاء .

الثانية : الكلام في كيفتهما بناءً على جوازهما، وهل يجب التقييد

بمذهب معين لا يقلد المفتي أو القاضى غيره أم ان عليهما اتباع الراجح ففى

اى مذهب كان ؟

المسألة الأولى :

اختلف العلماء في جواز التقليد للإفتاء والقضاء فمنع عن ذلك بعض العلماء كالماوردي وغيره .

قال الماوردي ^(١) بعد سؤقه للشروط التي يصير بها المفتي والقاضي مجتهدا :

(ان يصير بذلك مجتهدا في الدين ، فيجوز أن يفتي ويقضى ويجوز أن يستفتى ويستقضى ، فإن كان عاميا من غير أهل الاجتهاد لم يجز ان يفتي ولا يقضى وكانت ولايته باطلة ، وحكمه - وإن وافق الحق - مردودا) ^(٢) .

واحتج أصحاب هذا الرأي بعدة حجج منها :

أولا : قوله تعالى " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " ^(٣) .
 ووجه الاستدلال بها على المراءى أمران :

(١) هو محمد بن حبيب البصري المعروف بالماوردي الفقيه الشافعي ويكنى أبا الحسن . ولد سنة ٣٦٤ هـ بالبصرة ، أخذ عن الحسن بن علي الحنبل ، وغيره ، من أهم مصنفاته الحاوي الذي قال عنه الأسنوي إنه لم يصنف مثله وتوفي سنة ٤٥٤ هـ . انظر شذرات الذهب لعبد الحميد الحنبلي

الحنبل (٢٨٦ : ٣) ، طبقات الشافعية الكبرى للسيكي ٣٠٣ / ٢

(٢) انظر ادب القاضي للماوردي (٦٣٧ : ١) .

(٣) الزمر : ٩ .

الاول : انه تعالى منع المساواة بين العالم والجاهل ، فكان على عمومته
في الحكم وغيره .

الثاني : ان الآية وردت في معنى الأمر بالعلم والنهي عن الجهل .

ثانيا : احتجوا بما روى من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : القضاة
ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار ، فالذي في الجنة رجل عرف الحق فقضى
به ، ورجل عرف الحكم فجارعه فهو في النار ، ورجل قضى بين الناس على جهل
فهو في النار .^(١) عياذا بالله رب العالمين .

ووجه الاستدلال من الحديث الشريف أنه يدل على دخول العامي في
الوعيد لأنه قضى أو أفتى على جهل ، فان قيل فإن استفتى^ه لم يقض على جهل
وانما يقضى بعلم عرفه بالاستفتاء ، فأجيب منه بأنه - أعني المقلد جاهل
بطريق العلم وإن علم . وذلك - والله أعلم - لأنه لم يعرف الحكم من دليله
كالمجتهد فلم يزل ناقص المعرفة لذا لم يخرج في جوابه عن ان يكون قاضيا
بجهل .^(٢)

ثالثا : احتجوا كذلك لدعوى المنع من الفتوى والقضاء تقليدا بان التقليد
في فروع الشرع ضرورة ، فلا تتحقق الا من ملتزم الحق دون ملزمه فلا يجوز القضاء

(١) الحديث أخرجه ابو داود في كتاب الاقضية .

(٢) انظر ادب القاضي للماوردي (١ : ٦٣٧) فما بعدها .

(١)
بالتقليد .

رابعاً : قالوا إن الافتاء والقضاء إلزام وبيان لحقوق الغير فيحْتَاط فيها ما لا يحتاط في العمل لتعدي الافتاء والقضاء إلى الغير، وعدم تعدي العمل صاحبه، فيترك التقليد فيهما لأدنى محذور ولو محتملاً (٢).

أقول أسأل الله تعالى فقهه : وأعمل المحذور المحتمل هنا هو احتمال أن يكون المجتهد المنقول منه الحكم - إفتاءً كان أو قضاءً - كان قد أخطأ في اجتهاده أو أن الناقل عنه أخطأ في نقله أو أن المقلد الذي يفتي أو يقضى بالحكم يحتمل أن يخطئ في تنزيله على مثل ما كان المجتهد قد أفتى به فيه أو قضى . والله تعالى أعلم .

وملخص هذه الحجج يتمثل فيما يأتي :

أولاً : أن المقلد لا يجوز له أن يفتي ولا أن يقضى لأنه إنما يفتي بالجهل وحتى لو علم الحكم من غيره - لم يزل كذلك جهاًلاً لأنه لا يعلم أنه قضى بالعلم، ومن لم يعلم أنه قضى بالعلم وأفتى به لا يجوز له أن يفتي ولا أن يقضى، والذي يعلم أنه أفتى أو قضى بالعلم هو المجتهد فقط، فلا يجوز إذن الفتوى والقضاء بالتقليد بل يتولى منصبهما المجتهد دون غيره .

(١) انظر حاشية الاحكام السلطانية للقاضي ابي يعلى الحنبلي، لمحمد

حامد الفقي (ص ٤٦) .

(٢) انظر بلوغ السؤل لمحمد حسنين مخلوف (ص ٩٧) .

ثانياً : ان التقليد ضرورة في فروع الشريعة ولا تتحقق هذه الضرورة المبيحة للتقليد إلا من ملتزم الحق ، أما ملزم الحق غيره فلا تتحقق في حقه هذه الضرورة ، فلا يجوز^{لهم} الفتوى ولا القضاء بالتقليد لعدم الضرورة المبيحة له فيها .

والذى أفهمه من هذا ان اصحاب هذا الرأى قائلون بعدم خلو الأرض عن المجتهدين ليقفوا متمكنين من تولى مهام الفتوى والقضاء على مدى الدهر ، أو أنهم أعنى اصحاب هذا الرأى إنما يمنعون الفتوى والقضاء من المقلد مباشرة بحيث يحكم هو او يفتى ، ويضيف الرأى فى ذلك إلى نفسه فيقول مثلاً هذا حلال او هذا حرام^{الأفضل} هذا الامر لانه هو حكم الله تعالى فى القضية . . . وهكذا ، ولا يضيف ذلك الى آراء المجتهدين فى الشريعة ، والذين اجتمعت الامة على وجوب رجوع العاصي اليهم ، أما ان افترى او قضى بمذهب احد المجتهدين و اضاف الحكم الى من عرف مذهبه من المجتهدين فلا حرج عليه فى ذلك . بمقتضى هذا الرأى .

او انهم يقولون ان فتاوى الناس وأقضيائهم تتعطل فلا يثبت فيها على القول بخلو الأرض عن المجتهدين . هذا هو مقتضى رأى اصحاب القول بعدم جواز الفتيا والقضاء بالتقليد حسب ما أفهمه ، وهذا الاحتمال^{الأخبر} مستبعد . والذى يظهر لى فى المسألة اسأل الله تعالى عفوه : أنه إذا وجد مجتهد يتولى الفتوى والقضاء ، فلا يتولاها غيره ، لأن ذلك من إسناده

الأمر إلى أهلها وهو أمر مطلوب، وإن لم يوجد مجتهد فلا بأس بأن يقضى
المقلدون ويفتوا بما نقلوه عن المجتهدين من فتاوى وأقضية مالم يخالف
ذلك المنقول - دليلا شرعيا ، وإذا كانت الضرورة تجيز للمسلم القاصر أن يقلد
المجتهدين في فروع الشريعة في خاصة نفسه فضرورة عدم وجود المجتهد يسن
أو ندرتهم داعية إلى أن يُقضى بين الناس ويُفتى بمذاهب المجتهديين
المقلدين مالم يثبت مخالفتها للدليل الشرعي ، حتى لا تتعطل الفتاوى
ويسد باب القضاء ، والله تعالى أعلم .

وقابل هذا الفريق فريق آخر من العلماء ذهب إلى جواز الافتاء
والقضاء بالتقليد ، ومن ذهب إلى ذلك الحنفية ، قال في بدائع الصنائع : في
أدب القاضي : أما العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام فهل هو شرط
جواز التقليد ^(١) ؟ عندنا ليس بشرط الجواز بل شرط الندب والاستحباب ^(٢) .

وحجتهم في ذلك القياس : وذلك أنه إذا جاز للإنسان أن يحكم
بالاستفتاء في حق نفسه جاز له أن يحكم به في حق غيره ، ويمكن للعامة
أن يستفتي العلماء فيفتي ويقضى بما أفتوه به أو عرفه من مذاهبهم .

ولأن من جاز أن يكون شاهدا جاز أن يكون قاضيا ، قال في البدائع :

(١) أي التقليد للقضاء .

(٢) انظر بدائع الصنائع للكاساني (٧ : ٤٠٧٩) .

فى آداب القاضى : (وكذا العدالة عندنا ليست بشرط لجواز التقليد - يعنى تقليد الشخص القضاء - لكنها شرط الكمال فيجوز تقليد الفاسق ، وتنفذ قضاياه اذا لم يجاوز فيها حد الشرع ، وعند الشافعى رحمه الله تعالى شرط الجواز فلا يصلح الفاسق قاضيا عنده بناء على ان الفاسق ليس من اهل الشهادة فلا يكون من اهل القضاء ، وعندنا هو من اهل الشهادة فيكون من اهل القضاء ^(١) . ١ هـ .

وافهم من كلامه أن من صح ان يكون شاهدا صح ان يكون قاضيا فيكون كل مقلد من اهل الشهادة يصح ان يفتى ويقضى - مالم يخالف فى ذلك حدود الشرع .

ومن ذهب الى جواز التقليد الافتاء والقضاء : ابن عابدين ^(٢) . ولكن عند فقد المجتهد المطلق فان وجد فهو أولى ، قال فى حاشيته عند شرح قوله : (والاجتهاد شرط الأولوية لتحذره) قال : أى لأنه متعذر الوجود فى كل زمن وفى كل بلد فكان شرط الأولوية بمعنى أنه اذا وجد فهو أولى ثم قال : (قوله : فصح تولية العاصى) : الأولى أن يقال : فصح تولية

(١) انظر المصدر السابق البدائع (٧ : ٤٠٨٠) .

(٢) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ولد سنة ١١٩٨ هـ تفقه على مذهب الشافعى ثم على مذهب ابي حنيفة اخذ عن الشيخ محمد السالى وغيره واخذ عنه كثيرون كالشيخ عبدالغنى الميدانى ، وتوفى رحمنى الله تعالى وإياه سنة ١٢٥٢ هـ . انظر طبقات الاصوليين للمراغى (٣ : ١٤٧) .

المقلد لانه مقابل المجتهد^(١) .

أقول أسأل الله تعالى ففوه : ويظهر من كلام الفقهاء من اصحاب المذاهب الأخرى انهم يجيزون التقليد للافتاء والقضاء كذلك - عند الضرورة وذلك ما استراه واضحا من كلامهم عند بحث المسألة التالية ان شاء الله تعالى .

المسألة الثانية :

على التسليم بأن التقليد للافتاء والقضاء جائز فما هي كيفية ذلك وهل يجب التقيد بمذهب معين ام يجب اتباع الراجح ؟
سبق ان رأيت من خلال المسألة السابقة انه لا مناص من التقليد للافتاء والقضاء عند ضرورة عدم وجود المجتهدين ، وفي هذه المسألة سأتناول كيفية كل من الإفتاء والقضاء تقليداً ، وسأقسمها الى فقرتين :
الاولى : القول في كيفية التقليد للافتاء .
الثانية : القول في كيفية التقليد للقضاء .

(١) انظر حاشية ابن عابد بن (٤ : ٤٢٤) .

القول فى كيفية التقليد للإفتاء :

التقليد للإفتاء : هو أن يقلد الشخص مجتهدا يعفى به ذلك المقلد غيره من المستفتين . وذلك بأن ينقل له ما عرفه من فتوى ذلك الإمام وتفصيل ذلك : أن المفتى إذا طلب منه أن يفتى فى نازلة على مذهب معين فإن عليه أن يذكر الفتوى وفقا لذلك المذهب بحسب طاقته فإن كانت منصوصة نقلها والا خرجها على قواعده ان قدره لأنه إنما سئل عن ذلك المذهب لا عن غيره وسبيله فى ذلك ان يقول مثلا مذهب الشافعى الذى سألت عنه فى هذه النازلة هو كذا ، ومقتضى مذهب ابى حنيفة هو كذا ، وما أشبه ذلك من العبارات الدالة على الافتاء حسب المذهب المراد الإجابة وفقا له . هذا مقتضى كلام من رأيت من العلماء تعرض لهذه المسألة عدى الحنفية فى مثل هذه الحالة وقد ورد عنهم ان المفتى يفتى بمذهب ابى حنيفة على كل حال بناء على ما قيل من انه : يجب على المقلد اعتقاد ان مذهبه صواب يحتتمل الخطأ ، ومذهب غيره خطأ يحتتمل الصواب ، قلت أسأل الله عفوه : واذا ما دام مذهب غيره خطأ فكيف يسوغ له ان يفتى به او يقضى به ، ثم ذكر ابن عابد بين فى باب القضاء كذلك ان القاضي يحكم بمذهب ابى حنيفة مطلقا ثم قال : ان ذلك امر مقيد بما اذا كان المفتى ليس له علم بمدارك الاحكام اما ان عرفها فعليه ان يفتى بالراجح حسب الدليل . (٢)

(١) انظر رد المحتار لابن عابد بن (١ : ٣٣) .

(٢) انظر المصدر نفسه الجزء الرابع / ٣٠٢ وحواشى الشروانى وابن القاسم

العبادى على تحفة المحتاج ١٤٥/٩ .

الا انه ينبغي التنبيه هنا الى ان المفتي المقلد الذي ينقل
 مذهب المجتهد الى المستفتي - يحرم عليه ان يفتي ويضيف الفتوى الى
 مذهب معين إلا عندما يكون عارفاً بأن ذلك هو مذهب ذلك المجتهد تماماً
 وذلك بان تكون تلك الفتوى هي نصه الذي أفتى به أو تكون قد اشتهرت
 بين أهل المذهب - شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نص الإمام كاشتهار
 وجوب البسطة في الصلاة أو قنوت الفجر في مذهب الشافعي ، ونحو ذلك مما
 أغنت شهرته في المذهب عن الوقوف على النص . أما مجرد ما يجده المفتي
 في كتب من انتسب الى المذهب - في الفروع ، فلا يسع المفتي أن يضيف تلك
 الفتوى الى المذهب بمجرد وجودها في كتب المنتسبين الى المذهب فقط
 فكم فيها من مسألة لا نص للإمام فيها ألبتة وليس ثمة ما يدل على أنه نص عليها
 بل كثيراً ما يكون فيها مسائل نص الإمام على خلافها ، ومثل ذلك بأمثلة عدة
 منها في مذهب مالك قول خليل بن إسحاق المالكي في كتابه المختصر
 والذي ذكر أنه مبني لما به الفتوى ، وفي كتاب الحيض حيث قال : (كأقل
 الطهر) يعني أن أقل الطهرين العيشتين خمسة عشر يوماً . قال الشيخ
 الامين ^(١) : فلو أفتى شخص بهذه الفتوى لمن سأله عن مذهب مالك في مسألة

(١) محمد الامين بن المختار الجكني الشنقيطي ، تقدمت ترجمته . انظر
 (ص ٣٧) من هذه الرسالة ، وانظر الخرشى على مختصر سيدي خليل
 وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي (١ : ٢٠٤) ، وميسر الجليل
 الكبير على مختصر خليل في الفقه المالكي لمحمض باب بن عبيد
 الديمان (١ : ٢٣) .

الحيض هذه - كان غير صادق في إضافتها إلى مالك ، لأن مالكا كان يقول :
 إن أقل الطهر بين الحيضتين ثمانية أيام أو عشرة أيام ، وهذا هو الذى
 نقله عنه أجلاء أهل مذهبه كأبى محمد بن أبى زيد ^(١) .

أما القول بأن أقل الطهر خمسة عشر يوما فهو قول ابن سلمة ، واعتمده
 صاحب التلخيص ، وجعله ابن شاس مشهور مذهب مالك مع أن مالكا لم يقله
 ولم يعلم به ^(٢) . . . ١٠ هـ

ولذلك امثلة كثيرة في فروع المذاهب ، وكم من مسألة فيها اختلف أهل
 المذهب - في إضافتها إلى مقتضى نص الإمام ومذهبه فهذا يشتهر على
 أن ذلك هو مقتضى المذهب ، وذلك ينفىها على أن نفيها هو مقتضى
 المذهب فكيف والحال هذه يسع الحقتى أن يقول هذا مذهب فلان فـ
 المسألة إلا بعد أن يتحرى في ذلك ويتثبت . قال النووى في المجموع :

-
- (١) هو ابو عبد الله محمد بن أبى زيد المنستيرى الامام الفقيه الحمـدة
 أدرك ابن عرفة اخذ من الشيخ الجديرى القيروانى وانتفع به وله من
 التلاميذ ما يزيد على المائة وحصل النفع به واشتهر شهرة عظيمة
 واخذ عنه كثيرون منهم ابنه . ١٠ هـ . انظر شجرة النور الزكية (ص ٢٤٦) .
 (٢) انظر اضاء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الامين
 الشنقيطى (٧ : ٥٧٦) فما بعدها ، الثمر الدانى في تقريب المعانى
 شرح رسالة ابن أبى زيد القيروانى جمع الاستاذ المحقق صالح عـد
 السميع الآبى الأزهري - مطبعة دار الفكر (ص ٣٤) .

لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل ان يكتفى بمصنف أو مصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين ، وأكثر المتأخرين لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح ، لأن هذا المفتى المذكور إنما ينقل مذهب الشافعي ولا يحصل له وثوق بأن ما في المصنفين المذكورين ونحوهما هو مذهب الشافعي أو الراجح منه لما فيها من الاختلاف ، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشي^{*} وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح في المذهب ومخالف لما عليه الجمهور وربما خالف نص الشافعي أو نصوصا له^(١) .

شروط المفتى المقلد :

اختلف العلماء في شروط المفتى المقلد لغيره فشروط بعضهم ان يكون عالما بما أخذ صاحب المذهب ومدارك وقواعده جمعا وفرقا ، مع العلم بأن ذلك الحكم الذي أفتى به مطابق لأصول ذلك المذهب وقواعده بعمد است فراغ وسعه في معرفة ذلك .

ومن العلماء الذين شرطوا هذه الشروط : ابن القيم ، وزكريا الأنصاري وغيرهما^(٢) . قال الأنصاري : (ولا يجوز لغير متبحر) ان يفتي لأنه

(١) انظر المجموع للنووي (٤٧ : ١) .

(٢) انظر اعلام الموقعين (٤ : ٢٥٠) ، غاية الوصول شرح لب الأصول

لزكريا الأنصاري (ص ١٥٢) .

ربما ظن ماليس مذهباً له مذهبه ، لقصور فهمه وقلة اطلاعه واختلاف نصوص
ذلك المذهب والمتأخر منها والواجح (١) .

هذا ، ولم يشترط بعض العلماء كَلَّ تلك الشروط لصحة الفتوى بالتقليد
بل اكتفى بكون المفتي حافظاً للكلام صاحب المذهب ونصوصه ، وإن لم يعرف
غوامض وحقائقه . . ذكر ذلك ابن القيم من الجويني وغيره (٢) (٣) .

قلت أسأل الله السداد في القول والعمل : والذي يترجح عندي
هو القول الاول من اشتراط تلك الشروط التي بها يتأكد المفتي المقلد - من
أنه إنما يفتي بقول من سئل عن مذهبه ، لأنه ما دام الأمر على ما وصف من أنه
كثيراً ما يكون في كتب المنتسبين للمذاهب - مسائل تخالف مذاهبهم ، وهذا
المفتي المقلد قرأ تلك الكتب على أن ما فيها هو ما عليه فتوى أصحاب المذاهب

(١) انظر اسنى المطالب لذكريا الانصارى (٤ : ٢٨١) .

(٢) الجويني : هو عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن يوسف ، يكنى بابي
المعالى ويلقب بضياء الدين ويحرف بامام الحرمين ولد سنة ٤١٩ هـ ،
ودرس على والده وعلى أبي القاسم الاسفراييني وغيرهما حتى نبغ ففى
الأصول والأدب والفقه الشافعى واخذ عنه كثيرون منهم زاهد
الشحامى توفى سنة ٤٧٨ هـ ومن مؤلفاته البرهان . انظر طبقات
الشافعية (٣ : ٢٤٩) .

(٣) انظر اعلام الموقعين المصدر السابق .

أنفسهم ، فما لم يكن المفتي ذا بصيرة وقدرة تمكنه من معرفة ماهو من فتوى الإمام وما هو ملحق بها من أمور لم يقل بها ولا هو على مقتضى اصول مذهبه - فما لم يكن كذلك ، قد ينسب الى المجتهد الذي يقلده فتوى لم يفتها بها فيكون متقولا عليه ، هذا إن كانت فتواه تخرج على مذهب الإمام ، أما إن كان ناقلًا فقد تقدم رأي فيـه^(١) وباختصار : فإن المفتي المقلد اذا عزی الى مذهب معين فتوى كان ناقلًا لمذهبه ، فعليه التزام صحة النقل واتباع الكتب التي هي حجة في المذهب ، وعليه البعد عن الروايات الضعيفة والنادرة الا اذا نص في المذهب على أنبأ بها الفتوى ، أما إن كان يخرج على مقتضى المذهب فلا بد ان يكون عالمًا بما أخذ الإمام ومداركه .

كل هذا فيما إذا سئل المفتي من مذهب معين أما اذا لم يسأل عن مذهب معين بل سئل عن حكم الله تعالى في مسألة فان عليه ان يفتي بالراجح عنده وبما يراه أقرب الى الصواب حسب نظره سواء في مذهبه هو الذي يقلده او في مذهب غيره ، وقد نقل ذلك ابن القيم عن القفال حيث قال : قال القفال : لو أداني اجتهدى إلى مذهب ابى حنيفة ، قلت مذهب الشافعى كذا ولكنى أقول بمذهب ابى حنيفة لأن السائل إنما يسألنى عن مذهب الشافعى فلا بد أن أعرفه أن الذى افتيته به غير مذهبه ، فسألت شيخنا قدسسى الله روحه عن ذلك فقال : اكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند

الواقعة التي سأل عنها وإنما سؤاله من حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع
المفتي أن يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه^(١).

(١) انظر اعلام الموقعين (٤ : ٣٠١) فما بعدها .

القول فى التقليد للقضاء :

التقليد للقضاء هو أن يقلد القاضى مذهباً من المذاهب فيما يقضى به بين الناس .

والقول فى حكم القضاء بالتقليد كالقول فى حكم الفتوى به ، فعلى القول بجواز الفتوى بالتقليد يجوز القضاء به والعكس بالعكس . وحيث رجحت جواز الفتوى تقليداً كما مر فإننى أرى جواز القضاء بالتقليد - عند عدم وجود مجتهد يتولاه ، فيحكم القاضى المقلد بما عرفه من أحد المجتهدين هذا على أن العاصى الذى ولى القضاء غير ملتزم لمذهب معين ، فان كان ملتزماً لمذهباً معيناً حكم كذلك بما يراه راجحاً سواء أكان من أقوال مذهبه أو من أقوال المذاهب الأخرى ، وعلى هذا جل الفقهاء أن لم يكن عامتهم وذكر فى حاشية ابن عابدين أنه يشترط لصحة القضاء أن يكون موافقاً لرأيه أى لمذهبه مجتهداً كان القاضى أم مقلداً ، فلو قضى بخلاف رأيه لا ينفذ قضاؤه . . ثم قال : لكن فى البدائع أنه إذا كان مجتهداً ينبغى أن يصح ويحمل على أنه اجتهد فأداه اجتهاده إلى مذهب الغير . . ثم قال : وعن أبى حنيفة نقلاً عما فى الفتح : لو قضى فى المجتهد فيه ناسياً لمذهبه مخالفاً لرأيه نفذ رواية واحدة ، وإن كان عامداً ففيه روايتان .

قلت أسأل الله ربى عفوهُ : ولكن الذى رجحه كتاب المتن : عدم نفاذه مطلقاً ، ولذلك غير بيت الوهبانية عند شرحه لها وفقاً لما رجحه من عدم

نفاذه مطلقا حيث قال في الوهبانية :

لو حكم القاضي بحكم مخالف مقلده ماصح ان كان يذكر
وبعضهم ان كان سهواً جازمه من الصدر لا عن صاحبيه يصدر

فغير عجز البيت الاول بما يتفق مع رأيه فجعله :

لو حكم القاضي بحكم مخالف لمذهبه ماصح أصلا يسطر^(١)

يعنى نواله اطم - انه لا ينفذ حكمه اذا كان او ناسيا اذا كان ماحكم به مخالف المذهب

ونقل ابن فرحون في تبصرته عن ابن الحاجب قال : فيما اذا كان

القاضي مقلدا يلزمه المصير الى قول مقلده وقيل لا يلزم^(٢) .

ففي أقوال من تقدم من العلماء تعارض وجملتها متأرجحة بين وجوب

التزام القاضي لمذهبه في القضاء ، وبين عدم وجوب ذلك .

ولكن في كلام غيرهم ما يدل على انه لا يلزم القاضي التزام مذهبه بل

عليه اتباع ما يراه راجحا سواء في مذهبه او في غيره . قال زكريا الأنصاري^(٣)

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤ : ٤٦٤) .

(٢) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون (١ : ٤٩) .

(٣) هوزين الدين الحافظ ، قاضي القضاة زكريا بن محمد بن أحمد

الأنصاري الشافعي ولد سنة ٨٢٦ وأخذ عن أفاضل العلماء كالحافظ

ابن حجر وأخذ عنه كثيرون كابن حجر الهيتمي وله مصنفات كثيرة .

توفي رحمه الله تعالى وَايَّاه سنة ٩٢٦ . انظر شذرات الذهب

(٨ : ١٣٤) وغيره .

لو استُقصي مقلد للضرورة فحكم بمذهب غير من قلده لم ينقض .^(١)

وقال ابو يعلى فى الاحكام السلطانية بعد ذكر جواز تولية الحاكم
القضاء لمن يخالف مذهبه مذهبه قال : فإن كان المولى على مذهب فشرط
على من ولاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهبه فهذا شرط باطل ، وهل تبطل
الولاية ؟

نظرت : فان لم يجعله شرطاً فيها لكن أخرجه مخرج الأمر والنهى
بأن قال له : قد قلدناك القضاء فاحكم بمذهب أحمد على وجه الأمر ولا تحكم
بمذهب أبى حنيفة على وجه النهى فانولاية صحيحة والشرط فاسد ، وإن أخرجه
مخرج الشرط فى عقد الولاية فقال : قد قلدتك القضاء على أن لا تحكم
إلا بمذهب أحمد فهذا عقد شرط فيه شرطاً فاسداً فهل يبطل العقد على
روايتين بناءً على البيع اذا قارنه شرط فاسد . . الى آخر كلامه الدال على
عدم جواز تقييد الإمام للقاضى بان يحكم بمذهب معين .^(٢)

ونقل فى اعلام الموقعين مثل كلام ابى يعلى^(٣) وطرده فى المفتى

(١) انظر اسنى المطالب لزكريا الانصارى (٤ : ٢٨١) .

(٢) انظر الاحكام السلطانية للقاضى ابى يعلى (ص ٤٧ ، ٤٨) .

(٣) هو القاضى الامام المحدث الاصولى محمد بن الحسين بن محمد ولد
سنة ٣٨٠ هـ واخذ عن كثير من العلماء كأبى القاسم الصيدلانى واخذ
عنه كثيرون كأبى بكر الخطيب صاحب تاريخ بغداد . توفي رحمنى الله
تعالى وَاياه سنة ٤٥٨ هـ . انظر طبقات الحنابلة (ص ٣٧٧ ، ٣٨٨) ،
البداية والنهاية لابن كثير (١٢ : ٩٤) .

والواقف اذا شرط على الفقيه أن لا ينظر ولا يشتغل إلا بمذهب معين بحيث
يهجر له كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة
ومذاهب العلماء لم يصح هذا الشرط قطعاً ولا يجب التزامه بل ولا يسوغ عقد
هذا الباب .^(١)

قلت اسأل الله العفو : والذي يظهر لى والله أعلم أنه لا يقيد القاضى
ولا المفتى بان لا يقضى أو يفتى الا بمذهب معين ، بل عليه ان يحكم بالراجح
عنده سواء كان من مذهبه هو او من مذهب غيره ، وذلك لان المدار فى القضاء
والفتوى على انهما يكونان بما أنزل الله تعالى حسب علم المفتى أو القاضى
وفهمه له ، فإن تمكن من ذلك من مصادر الشرع مباشرة حكم بما يستنبطه منها
أو أفتى ، وذلك هو شأن المجتهد ، وإن لم يتمكن من ذلك مباشرة نظر فيما
حكم به المجتهدون أو أفتوا به فى الوقائع القضائية والمرافعات المختلفة
والأسئلة الواردة وحكم أو أفتى بحسب ذلك ، ويبقى بعد ذلك النظر موكولا اليه
هو فى أقرب هذه المذاهب إلى ما يرى أنه حكم الله تعالى فى المسألة
وما يراه أقرب الى روح الشريعة بصفة عامة . والحجر عليه وتقييده بأن لا يحكم
أو يفتى الا وفقاً لمذهب معين يضيق دائرة حريته فى البحث والتقصي عما
هو أقرب إلى الصواب .

(١) انظر اعلام الموقعين (٤ : ٢٢٧) فما بعدها .

اما ما تقدم عن ابي حنيفة وابن الحاجب رحمى الله تعالى وايضا من
عدم جواز قضاء القاضى بخلاف مذهبه فقد مر أن كلا منهما وردت عنه رواية
بالجواز كذلك ، ويقوى روايتى الجواز المتقدمتين عنهما - موافقتُهما لما مر من
آراء العلماء الذين يمنعون تقييد القاضى والمفتى بمذهب معين ، ويؤيد هذا
كذلك ان القضاء بالمرجوح خلاف ما عليه الا جماع ، قال ابن عابدين فى حاشيته
تعقيا على القول بان القاضى يكون محذولا عن القضاء بغير ما قيد به قال
قلت : وتقييد السلطان له بذلك غير قيد لما قاله العلامة قاسم فى صحيحه من
ان الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الا جماع . (١)

قلت اسأل الله رحمته : ولا يبعد ان يكون الراجح موجودا فى
غير مذهب القاضى او المفتى^{المفتى} ، فمضى فلم ذلك فلا يسعه إلا ان يحكم او يفتى
به ولو كان فى مذهب غيره .

قال ابن قدامة : ولا يجوز ان يقلد القضاء لواحد على ان يحكم
بمذهب يعينه وهذا مذهب الشافعى ولم أعلم فيه خلافا لان الله تعالى
يقول : " فاحكم بين الناس بالحق " (٢) والحق لا يتعين فى مذهب وقد يظهر
الحق فى غير ذلك المذهب . . (٣)

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٤ : ٤٦٥) ، حاشية البناني على المحلى

على جمع الجوامع (٢ : ٣٦١) .

(٢) سورة ص : ٢٦ .

(٣) انظر المغنى لابن قدامة (١١ : ٤٨٣) .

وقال زكريا الانصارى : (ولو استقضى مقلد) للضرورة فحكم بغير مذهب من قلده لم ينقص بناء على ان للمقلد تقليد من يشاء^(١) .
 اقول : اسأل الله مغفرته : **وبأن فيما هو إلى قد رجحت ان المقلد**
 لا يجب عليه ان يلتزم مذهباً معيناً الا سياسة وذلك بان يلتزم الشخص
 ما يقضى عليه به القاضي ، لان القاضي او المفتي يحجر عليه بان لا يقضى
 او لا يفتى الا بمذهب معين . والعلم عند الله تعالى .

هذا وذكر بعض العلماء انه يجوز الحمل والفتوى بالمرجوح مالم يكن
 الرأي المعمول به او المفتى - باطلا . واشتروا لذلك ان تكون الضرورة داعية
 اليه ، وان يكون من افتى بذلك بصيراً بما يفتى به عالماً بما يعتبر ضرورة
 وما لا يعتبر ، وان لا يكون ما افتى به باطلاً من حيث الدليل . قال في الفکر
 السامى : والعمل بالضعيف في الفتوى والاحكام عرام الا لمجتهد ظهر له
 رجحانه فلا يبقى ضعيفاً عنده ولا عند من قلده ، او لضرورة دعت المقلد للعمل
 به في نفسه يوماً ما . ويشترط للقاضي الذي حكم به ان يكون فقيهاً عدلاً
 وزاد بعضهم ان يكون من الائمة المقتدى بهم في الترجيح ، وهو مجتهد
 الفتوى لان المجتهد المذهبي هو الذي يقدر على تمييز ما هو مصلحة
 وما هو مفسدة او ذريعة الى واحدة منهما وكذلك يميز بين ما هو في رتبة

(١) انظر اسنى المطالب لزكريا الانصارى (٤ : ٣٠٤) .

الضروريات أو الحاجيات وما هو في رتبة التحسينيات ^(١) - حتى يعرف ما هو مرخص
للعمل بالمرجوح ما ليس كذلك ^(٢) . .

قلت اسأل الله العفو عفوهِ : والذي يظهر لي انه لا يجوز العمل
ولا الفتوى ولا القضاء الا بالراجح وهذه الامور التي ذكرها انه يجوز معها
العمل بالضعيف ان هي الا اعتبارات قوت الضعيف حتى رجحته عند المفتي
فكان العمل به والافتاء عملاً بالراجح لا بالمرجوح والله تعالى اعلم .

-
- (١) هذه مراتب مقاصد الشريعة التي جاءت التكليف لحفظها في خلق الله عز وجل وهي ثلاثة مراتب مقصد ضروري او تحسيني او حاجي . ا . هـ .
انظر الموافقات للشاطبي بشرح عبد الله دراز (٢ : ٨) .
(٢) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي (٢ : ٤٠٦ ، ٤٠٧) .

مبحث هل يرجع الحقلد ما قلد فيه

تقرر ما تقدم ان للعاصي ان يعمل بمذهب المجتهد ، ويسقط عنه
الطلب بذلك لان المجتهد ين هم اهل الذكر وهو مأور بسؤالهم والعمل
وفقا لما يفتونه به ولكن قد يعمل العاصي بمذهب مجتهد معين في عباد معينة
كالصلاة مثلا او الصوم ونحو ذلك وذلك بان يعلم ان مذهب هذا المجتهد في
هذه العبادة هو كذا فيعمل فيها وفقا لذلك المذهب ثم يعرف الحكم في
نوع تلك العبادة وفقا لمذهب آخر فيريد ان يقلده فيها فهل له ذلك ام لا ؟
هذا ما سيتناوله هذا المبحث ان شاء الله تعالى . فاقول وبالله
التوفيق :

اذا قلد العاصي مجتهدا في حكم أمر معين فهل له الرجوع عن
ذلك الحكم وتقليد مجتهد آخر في حكم نوع ذلك الامر اذا كان رأى المجتهد
الثاني مخالفا لرأى المجتهد الأول ؟ خلاف بين الاصوليين .
✓ فالقول بعدم الجواز ذهب اليه الجمهور من الاصوليين منهم الامسدي
وابن الحاجب ونقل كل منهما الاتفاق على ذلك . قال ابن الحاجب : ولا يرجع
عنه بعد تقليده اتفاقا . قال عضد الملة في شرحه : أقول اذا عمل العاصي
بقول مجتهد في حكم مسألة فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا .^(١)

(١) انظر شرح المختصر الاصولي للقاضي عضد الملة والدين (٢ : ٣٠٥) .

وقال الآمدي : اذا اتبع الحامي بعض المجتهدين في حكم حادثة
من الحوادث وعمل بقوله فيها اتفقوا على أنه ليس له الرجوع عنه في ذلك
الحكم بعد ذلك الى غيره .^(١)

وكذا قال به ابن السبكي غير أنه نقل في المسألة تفصيلا وفرقا بين
ما إذا كان المقلد أفتى في المسألة فقلد ولم يحمل بما أفتى به فيها ، وبين
ما إذا كان شرع في العمل بما أفتى به ولم يفرغ منه وبين ما إذا وقع في
نفسه صحة ما أفتى به وبين ما إذا لم يقع في نفسه صحة ذلك حيث قال
" اذا عمل الحامي بقول مجتهد فليس له الرجوع عنه ، وقيل يلزمه العمل
بمجرد الافتاء ، وقيل بالشروع في العمل ، وقيل إن التزمه وقال السمعاني
إن وقع في نفسه صحته وقال ابن الصلاح إن لم يوجد مفتي آخر .^(٢)

وهذا القول ذكره ابن القيم زيادة على الاقوال المذكورة آنفا ^{الخير} وعلى الصحة
بأن المقلد مأثور بأن يتقى الله قدر المستطاع فان لم يجد مفتيا آخر فعليه
الالتزام بالأول ولا يلزمه ذلك ان وجد غيره .^(٣)

وقد حمل ابن عابدين امتناع رجوع الحامي عما قلد فيه على أحد

أمرين :

-
- (١) انظر الاحكام للآمدي (٢٥٦ : ٣) .
 - (٢) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع (٣٩٩ : ٢) .
 - (٣) انظر اعلام الموقعين لابن القيم (٣٣٤ : ٤) .

الأول : ما إذا بقى من آثار الفعل السابق أثر يؤدي الى تليفق العمل بشئ^{*} لا يقول به كل من المذهبيين ، كتقليد الشافعي رحمته الله تعالى وإياه في مسح بعض الرأس ومالك رحمته الله تعالى وإياه في طهارة الكلب في صلاة واحدة^(١) . وهذا هو التلقيح الذي نقل ابن الهمام عن القرافي منعه^(٢) . . . وسيأتى بحثه ان شاء الله تعالى .

الثاني : أن منع رجوع العاص عما قلد فيه ، محمول على الرجوع في تلك الحادثة بعينها لا مثلها كما لو صلى ظهرا بمسح ربع الرأس مقلدا للحنفي فليس له إبطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالكي^(٣) . فعلى رأى ابن عابد بن - حسب فهمي لكلامه هذا - لا يكون رجوع العاصي عما قلد فيه محظورا بإطلاق بل في هاتين الصورتين فقط .

القول بالجواز : وذهب بعض الأصوليين الى ان للمقلد الرجوع عما قلد فيه ونقل ابن السبكي ذلك عن ابن الصلاح اذا وجد مفتيا آخر غير من قلده أولا كما تقدم وتعقبه ابن قاسم العبادي بان مأثقل عن ابن الصلاح في شرح المذهب إنما هو الجواز فيما اذا لم يظهر للمقلد أن الذي اقتضاه أولا أعلم وأورع فإن ظهر له ذلك تعين الأول ولا يرجع عن مذهبه أى الأول الى

(١) انظر حاشية ابن عابد بن (٦٩ : ١) فما بعدها .

(٢) انظر تيسير التحرير لا مير باد شاه طلي التحرير لابن الهمام (٢٥٤ : ٤) .

(٣) انظر المصدر نفسه حاشية ابن عابد بن .

مذهب غيره لأنه ظهر أنه اعلم وأروع .^(١)

هذا ونقل ابن الهمام عن الزركشي أن الاجماع المنقول عن الأئمة
وابن الحاجب ومن هنا نحوهما - على منع رجوع العاصي عما قلد فيه ليس كما
قاله لأن في كلام غيرهما جريان الخلاف بعد العمل .^(٢)

ونقل ابن عابد بن مثله عن الشرفيلالي^(٣) وقصره هو حيث قال في المسألة
أما لو صلى يوما على مذهب وأراد أن يصلّى يوما آخر على غيره فلا يمنع منه
مانع على ان في دعوى الاتفاق نظرا فقد حكى الخلاف فيجوز اتباع القائل
بالجواز كذا أفاده العلامة الشرفيلالي ، ثم قال بعد ذكر كلام طويل وذكر
فروع في المذهب صريحة بالجواز ، قال به فتحصل ما ذكرناه أنه ليس على
الانسان التزام مذهب معين وأنه يجوز العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه
مقلدا فيه غير امامه ، ويعمل بأمرين متضادين في هادئين لا تعلق لواحد

(١) انظر الايات البينات (٤: ٢٢٩) .

(٢) انظر تيسير التحرير لا مير بادشاه (٤: ٢٥٣) .

(٣) الشرفيلالي : هو الفقيه الحنفى أحسن المتأخرين ملكة في الفقه
وأعرفهم بنصوه ، حسن بن عمار بن على المصرى الشرفيلالى . ولد
سنة ٩٩٤ هـ وأخذ عن الشيخ عبدالرحمن المسيرى وغيره وتوفى
رحمته الله تعالى وإياه سنة ١٠٩٦ هـ .

انظر الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٣: ٩٩) .

منهما بالآخرى . . . الى ان قال / عن الشرغبلالى نفسه وقال أيضا: إن لـه التقليد بعد العمل كما اذا صلى طائفا صحتها على مذهبه ثم تبين بطلانها في مذهبه - اى الذى كان قد التزمه - وصحتها على مذهب غيره فله تقليده ويجتزى بتلك الصلاة على ما قاله في الجزازية أنه روى عن أبى يوسف أنه صلى الجمعة مفتسلا من الحمام ثم اخبر بقارة ميتة في بئر الحمام فقال تأخذ يقول إخواننا من أهل المدينة : " اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا . . . (١) " . ا . هـ . مانقله ابن عابدين عن الشرغبلالى في كتابه .

اقول اسأل الله الكريم عفوهِ ورحمته فدل مانقله الزركشى وابن عابدين (٢) على ان في الاتفاق المنقول عن الامدى وابن الحاجب - نظرا .

والذى يظهر لى والله تعالى اعلم هو انه يجوز للمقلد الرجوع مما

(١) الحديث اخرجه اصحاب السنن عد ابن ماجة في باب الطهارة ،

واحمد في مسنده (١٢: ٢) .

(٢) هو محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشى ، يلقب ببدر الدين ويكنى

بأبى عبدالله الفقيه الشافعى الاصولى المحدث . ولد سنة ٧٤٥ هـ

فصنى بالعلم حتى صار يشار اليه بالبنان أخذ عن جمال الدين

الاسنوى وغيره له عدة تصانيف منها البحر المحيط في الأصول . توفي

سنة ٨٦٤ هـ . انظر شذرات الذهب (٧: ٣٠٣) وغيره .

(٣) انظر حاشية ابن عابدين (١: ٧٠) فما بعدها .

قلّد فيه إماما الى مذهب آخره لأن غاية مامنع به المانعون - هو الاتفاق
 المنقول عن ابن الحاجب والامدى وقد رأيت ما قيل فيه .
 ثم إن المقلّد له أن يسأل أهل الذكر عما لا يعلمه ويقلّدهم فيما افتوه
 به ومن رجع من المقلدين عما قلّد فيه مجتهدا الى رأى مجتهد آخر لم
 يخرج عن كونه قلّداً أهل العلم فيما افتوا به غاية ما فعله أنه عمل بمذهب
 هذا فى اول الامر وعمل بمذهب هذا فى آخره وما دام للمقلّد تقليد كل
 منهما ابتداءً فما المانع من تقليده له بعد ما قلّد غيره ؟ فلا يمنع من
 ذلك الا بدليل ولم يثبت كما رأيت والله تعالى أعلم .

مبحث التزام المقلد، مذهباً معيناً

التزام الشيء اعتناقه، قال في المصباح المنير التزمه اعتنقه فهو ملتزم ومنه يقال لما بين باب الكعبة والحجر الاسود الملتزم لان الناس يعتنقونه ويضمونه الى صدورهم . (١) فالتزام المذهب لفة اعتناقه .

وفي الاصطلاح : هو التصميم على تقليد مذهب من المذاهب المدونة عن ابي حنيفة ومالك وغيرهما رحمهم الله تعالى اجمعين . (٢)

والكلام هنا فيما اذا التزم المقلد أن يعمل بالمذهب ولم يكن قد عمل به بالفعل . واما المبحث السابق فهو فيما اذا عمل بالمذهب فعلاً - ففى حكم مسألة من المسائل الشرعية كما تقدم، فلا تكرر فى الأمر .

فاذا صمم المقلد على التزام مذهب معين فصم على تقليده فهل يلزمه البقاء على تقليد ذلك المذهب فى جميع الأحكام الشرعية . ام أنه يجوز له أن يعمل بمذهب آخر ؟ فى المسألة خلاف بين الأصوليين ومذاهب ثلاثة :

الأول : أنه لا يجوز للمقلد أن يهمل عن مذهبه الذى التزمه إلى غيره ، ونقل القرافي ان ذلك هو الذى عليه الفتوى فى مذهب مالك ، واحتج (٣)

(١) انظر المصباح المنير (٢ : ٢٤٥) مادة لزم .

(٢) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع (٢ : ٤٠٠) .

(٣) انظر الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام للقرافى (ص ٢٤٧) .

أهل هذا المذهب بما يأتي :

أولا : قياس وجوب التزام المذهب فيما لم يعمل المقلد به بالفعل وفقا للمذهب - قياس ذلك على ما إذا عمل بمذهبه بالفعل في المسألة قالوا فكما لا يجوز له الرجوع عنه في ما عمل به وفقا لمذهبه بالفعل ، فكذلك لا يجوز له الرجوع عنه فيما لم يعمل به وفقا لمذهبه لالتزامه مذهبه في كـلا الحالتين .^(١)

ثانيا : ان من اعتقد من المقلدين ان مذهبه هو الحق وجب عليه العمل بموجب اعتقاده ذلك .^(٢)

ومن ذهب الى هذا المذهب بعض الحنابلة : قال ابن تيمية : ذهب بعض أصحابنا وبعض الشافعية الى ان الحامى اذا انتحل مذهباً لا يجوز له الانتقال عنه في سائر الاشياء .^(٣)

ومثل هذا قال البناني وطله قاعلا : لأنه بسؤاله المجتهد والعمل بقوله التزم مذهبه . .^(٤)
واعترض على هذا بأنه لو صح احرم استفتاء غير المذهب الذى انتسب اليه

(١) انظر تيسير التحرير (٤ : ٢٥٢) .

(٢) انظر المصدر نفسه تيسير التحرير ، اعلام الموقعين لابن القيم (٤ : ٣٣٣) .

(٣) انظر المسودة لآل تيمية في الاصول جمع وتبييض احمد بن محمد بسن

تيمية (ص ٤٧٢) .

(٤) انظر المصدر السابق حاشية البناني .

(١) اليه وهو غير محرم .

المذهب الثاني : أن الانتقال إلى غير مذهبه الذي التزمه يجوز في عصر الصحابة والتابعين ويمتنع في العصر الذي استقرت فيه المذاهب .^(٢)

المذهب الثالث : أنه لا يجب على المقلد الملتزم التزام مذهب معين فله تقليد غير من التزمه .

واستدل من هذا رأي بما يأتي :

أولا : عموم أدلة وجوب سؤال العامي للعلماء والتي منها قوله تعالى " فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون " . والمجتهد الذي لم يلتزمه المقلد هو أيضا من أهل الذكر فلا مانع من تقليد العامي له .

ثانيا : التزام العامي لمذهب معين لا يوجب عليه التزامه إن لا واجب إلا ما أوجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ولم يوجب الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على أحد أن يلتزم مذهب رجل واحد من الأمة فيقلده في كل ما يأتي ويذر من غيره .^(٣)

قال ابن القيم : وهل يلزم العامي أن يتمذهب بمذهب بعض

المذاهب المعروفة أم لا ؟

-
- (١) انظر المصدر السابق لإعلام الموقعين .
 (٢) انظر المصدر السابق حاشية البناني .
 (٣) انظر تيسير التحرير (٤ : ٢٥٢) .

فيه وجهان : أحدهما لا يلزم وهو الصواب المقطوع به ان لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ولم يوجب الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم على أحد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة فيقلده دينه دون غيره ، وقد انطوت القرون الفاضلة مبراً أهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعامة مذهب ولو تمذهب به فالعامة لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويكون بصيراً بالمذاهب على حسبه أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله .^(١)

أقول اسأل الله تعالى عفوهُ : ويظهر من كلامه هذا أنه يقصد بالعامة الجاهل الصنف الذي لم يحصل شيئاً من العلوم المحترمة فليس طريق مرتبة الاجتهاد والا فحتى من قرأ كتاباً في فروع مذهب لم يخرج منه ذلك من كونه عامياً عند العلماء الأصوليين الذين يجعلون العامة هو من عدل المجتهد ، حتى لو حصل بعض العلوم التي يترقى بها الى مرتبة الاجتهاد .^(٢)

وعلى هذا القول فحتى من قرأ كتب فروع في المذهب لا يخرج منه ذلك

(١) انظر اعلام الموقعين (٤ : ٣٣١) .

(٢) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع (٢ : ٣٩٩) .

عن كونه عاميا فلا تكون قراءته لفروع مذهب ملزمة له بذلك المذهب في قياس قول من يرى ذلك كالمحلى مثلا^(١).

والذى يظهر لى انه الحق هو أن العاصى الملتزم لا يجب عليه التزام المذهب الذى التزمه لأن ذلك هو الظاهر من أدلة وجوب التقليد ، فلم يحدد للعاصى فى تلك الأدلة أن يلتزم مذهباً معيناً من مذاهب أهل العلم بل غاية ما دلّت عليه تلك الأدلة أن من لا يعلم يجب عليه سؤال منسب يعلم وهو الذى دل عليه ما كان عليه الصحابة رضى الله عنهم وتابعوهم بإحسان ، كما أسلفت - من أن سؤال العاصى لمن يجده من أهل العلم ممن غير تحديد كان هو يدن القوم ، فدل كل ذلك على أن التزام العاصى مذهباً معيناً غير واجب نعم قد يوجب الحال على العاصى التزام مذهب معين سياسفكان يعيش فى بلد أهل أصحاب مذهب معين والقضاء جار فيه بحسب ذلك المذهب فيجب عليه الخضوع فى القضاء لذلك المذهب المعين وذلك حتى لا يكون عدم التزام العاصى مذهباً معيناً - ذريعة الى الحكم بالمذاهب حسب مصلحة كل خصم على حدة .

(١) انظر المصدر السابق حاشية الفانى ١٠ .

مبحث تتبع الرخص

تتبع رخص المذاهب : هو اختيار الشخص لما يراه مناسبا وملائما من الأحكام فيها لميل نفسه لسهولة عليها ولكونه أخف تطبيقا عنده مما لو طبق غيره .

وقد جرى الخلاف بين العلماء في جوازه وعدمه ، فذهب إلى الجواز بعضهم ، وذهب إلى المنع آخرون وسلك فريق منهم منهج التفصيل على ما استرى في هذا المبحث إن شاء الله تعالى .

تعريف التتبع لغة : التتبع معناه التطلب^٢ - تقول تتبعت أحواله وتطلبته شيئا بعد شيء في مهله^(١) .

تعريف الرخصة لغة : الرخصة معناها التيسير والسهولة .

قال في المصباح المنير : الرخصة التسهيل في الأمر والتيسير فيهِ يقال رخص الشرع لنا في كذا ترخيصا وأرخص إرخاضا إذا يسره وسهله^(٢) .

فتتبع الرخص إذن معناه تطلب السهولة واليسر في الأحكام ، فمتى رأى المتتبع للرخص - الحكم سهلا في مذهب سلكه وقلده فيه وإن كان مخالفا

(١) انظر المصباح المنير (١ : ٢٧١) .

(٢) انظر المصدر نفسه .

لمذهبه هو الذى يلتزم تقليده .

والمقصود بالرخصة هنا هو معناها اللغوى والذى هو مجرد السهولة واليسر سواء انطبق عليها معناها الشرعى ام لا^(١) ..

ولقد ذهب العلماء فى حكم تتبع الرخص الى اربعة مذاهب :

مذهب يحرمه ومذهب يبيحه ، ومذهب يحرمه إن كان لمجرد التلهى والعبث ، وآخرها القول بالإباحة إن لم يفض الى التلفيق . وسأذكر هذه المذاهب مفصلة وحجة كل فيما ذهب اليه بعد توضيح منشأ الخلاف بينهم .
ومشأ الخلاف فى جواز هذه المسألة - مسألة تتبع الرخص - وعدم جوازها هو الخلاف فى جواز تقليد المقلد لغير مقلده الأول - وقد مر بحثه قريباً فعلى ان للمقلد ان يقلد غير من قلده أولاً فتتبع الرخص جائزه وعلى القول بعدم جواز ذلك فلا يجوز تتبع الرخص .

قال فى تيسير التحرير : (ويتخرج) أى يستنبط منه أى من جواز اتباع غير مقلده الأول وعدم التضييق عليه (جواز اتباعه رخص المذاهب) أى اخذه من المذاهب ما هو الا هو عليه فيما يقع من المسائل^(٢) .

فنشأ الخلاف من هنا بين العلماء فى جواز تتبع الرخص وعدمه وذلك حسب الأقوال المفصلة الآتية :

(١) انظر حاشية البنانى على شرح المحلى لجمع الجوامع (٢ : ٤٠٠) .

(٢) انظر تيسير التحرير لمحمد أمين المصروف بامير بادشاه (٤ : ٢٥٤) .

القول الأول :

ذهب قوم إلى حرمة تتبع الرخص كابن السبكي^(١) وغيره ، وشدد بعضهم
النكير على فاعله ورماه بالفسق ،^(٢) وقد نقل الإجماع على تفسيره عن ابن حزم
وابن إسحاق المروزي وابن عبد البر .^(٣)

واعترض بأن هذا الإجماع ادعاء منقوص بما نقل عن أحمد بن حنبل من
أن في تفسيره تتبع الرخص روايتين .^(٤)

هذا وقد احتج أصحاب هذا الرأي بأن تتبع الرخص يفضي إلى حل
رباط التكليف لأن المتتبع لرخصة مذهب غير مذهبه الذي كان قد التزمه يكون
بذلك العمل متتبعا لما تميل إليه نفسه وتشتهيه وفي ذلك حل لرباط
التكليف الذي قد لا يتلاءم أحيانا مع ما تهواه النفس وترغب فيه .^(٥)

(١) انظر حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع لابن السبكي (٢ : ٤٠٠) .

(٢) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي

الشمالي (٢ : ٤١٤) فما بعدها .

(٣) انظر المصدر نفسه ، مسلم الثبوت (٢ : ٤٠٦) .

(٤) انظر المصدر نفسه ، مسلم الثبوت .

(٥) انظر حاشية البناني المصدر نفسه .

القول الثانى :

ذهب جماعة من العلماء الى جواز تتبع الرخص كابن الهمام^(١) الذى خرج جواز تتبع الرخص على جواز الانتقال من مذهب الى آخر بعد التزام المذهب الأول . قال بتصرف فى تيسير التحرير بعد ما ذكر جواز الانتقال من مذهب بعد التزامه الى مذهب آخر : (ويتخرج منه جواز اتباعه رخص المذاهب) ثم قال : ولا يمنع منه مانع شرعى اذ للإنسان ان يسلك الأخف عليه اذا كان له اليه سبيل بان لم يكن قد عمل فى المسألة بقول آخر مخالف لذلك القول الاخف عليه فى نفس المسألة المختلف فيها .

ومثله قال فى مسلم الثبوت الا انه قال : ولا يمنع منه مانع شرعى اذ للإنسان ان يسلك الاخف عليه وكان له اليه سبيل بأن لم يظهر من الشرع المنع والتحريم^(٢) .

-
- (١) ابن الهمام : هو محمد بن عبد الوهاب بن عبد الحميد الفقيه الحنفى الاصولى المشهور بابن الهمام ولد بضمير سنة ٧٩٠ هـ أخذ من كبار العلماء كالعز بن عبد السلام وغيره وأخذ عنه طماء كثيرون كجمال الدين بن هشام وغيره ومن مؤلفاته التحرير فى الاصول وفتح القدير فى الفقه وغيرها ، توفى رحمه الله واياه سنة ٨٦١ هـ . انظر الفخ المبين ٢/٢٦١
- (٢) انظر تيسير التحرير المصدر السابق (٤ : ٢٥٤) ، مسلم الثبوت لمحبه الله بن عبد الشكور (٢ : ٤٠٦) .

ونقل مثل قوليهما عن المروزي^(١) المعروف بابي اسحاق^(٢) . ووافقـه
على ذلك العز بن عبد السلام حيث قال في المسألة : (لا يتعين على
العامي ان يقلد اماما في سائر المسائل لأن الناس منذ الصحابة السـي
ان ظهرت المذاهب يسألون من ظهر لهم من غير تكبر ، سواء اتبع الرخص
أو العزائم لأن من جعل المصيب واحدا لم يعينه ومن قال كل مجتهد مصيب
فلا انكار على من قلد في الصواب . انتهى كلام العز بن عبد السلام^(٣) .

(١) هو ابراهيم بن احمد يكنى ابا اسحاق ويعرف بالمروزي يفتح الميم
وسكون الراء وفتح الواو نسبة الى مرو من هواضر خراسان . انتهت
اليه امامة الشافعية بعد ابن سريج شيخه واخذ عنه سبـحون اماما من
أصحاب الحديث له مؤلفات في الاصول منها الفصول في معرفة
الاصول وغيره توفي سنة ٣٤٠ هـ . انظر شذرات الذهب لعبدالحـي
الحنبل (٢ : ٣٥٥) ، تاريخ بغداد لابي بكر على الخطيب
البغدادى (٦ : ١١) وغيرها .

(٢) انظر حاشية البناني على شرح المحلى المصدر السابق .

(٣) هو العلامة الاصولى الشافعى عبد العزيز بن عبد السلام يلقب
بعز الدين ويعرف بسلطان الخطاء ولد سنة ٥٧٧ هـ بدمشق واخذ
عن ابن عساكر والآمدى وغيرهما واخذ عنه كثيرون منهم ابن دقيق
العيد وتوفى رحمنى الله تعالى وايـاه سنة ٦٦٠ هـ وله مؤلفات كثيرة
منها الامام في ادلة الاحكام في الاصول . ١ هـ انظر طبقات
الشافعية للإمام السبكي (ص ٨٠ ، ١٠٣) وغيره .

وبمثل ذلك القول قال ابن عرفة ونقل المواق عن القرافي مثل قولهما^(١).

وكذلك نقل ابن تيمية عن الخطابي ما يدل على صحة تتبع الرخص^(٢).

ولاحتج من اجاز تتبع الرخص بأحور منها :

اولا : ما ثبت من انه صلى الله عليه وسلم كان يحب ما سهل وخف على
امت^(٣).

ثانيا : احتجوا بما تقدم من الاحتجاج على صحة انتقال العاصي من
مذهب بعد التزامه الى مذهب آخر وهو نفس ما نقلته قريبا عن العزيمين
عبد السلام .

القول الثالث :

ذهب جماعة من العلماء الى : جواز تتبع الرخص بشرط أن لا يكون ذلك
لمجرد التلهي والعبث كما لو لعب حنفي الشطرنج مقلدا في جوازه مذهب
الشافعية ، قصدا منه بذلك الى اللهو واللعب ، وكما لو شرب شافعي المثلث^(٤)
مقلدا في جوازه مذهب الحنفية ، قصدا منه الى التلهي به والعبث .

(١) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي (٢ : ٤١٥) .

(٢) انظر المسودة لآل تيمية (ص ٤٦٣) .

(٣) انظر صحيح البخاري في كتاب العناقب .

(٤) المثلث هو عصير العنب اذا غلى حتى ذهب ثلثاه . انظر الهداية

شرح البداية لعلي بن ابي بكر المرغيناني الحنفي (٤ : ١٢) .

وحجة هؤلاء ان التلمس حرام بالنصوص القاطعة ^(١).

القول الرابع :

قال قوم بجواز تتبع الرخص فيما عدى ما لو انتهى المتتبع الى صورة لا يقول بصحتها أحد ممن قلدهم فيها وهو التلقيق المعروف وسوف يأتي مبحثه مفصلاً ان شاء الله تعالى .

وبعد فباستعراض هذه الآراء وأدلتها يترجح منها عندي القول المبيح لتتبع الرخص، وذلك لقوة أدلته، والذي يترجح به عندي ذلك هو ما رجحت به القول بجواز تقليد المقلد لأي مجتهد على أي حال سواء كان قد التزم مذهبه ام لم يكن قد المستزهم، وقد ذكرت ذلك في مبحث " لا يرجع المقلد عما قلده فيه ولا يلتزم مذهبا محينا الا سياسة " فاغنى ذلك عن إعادته هنا فليرجع اليه من اراد الوقوف على ما فيه .

وباختصار : فان الذي يترجح عندي في هذا الباب - هو القول المبيح لتتبع رخص المذاهب ما لم يفض ذلك الى اضرار بالخير او وقوع فسى او يؤدى الى عمل بضعيف مرجوح لا مبرر له محظور متفق عليه، وذلك لما رأيت من حجج المبيحين وأدلتهم القوية السالمة عن المعارض، ثم ان المتتبع للرخص لم يخرج عن دائرة الشرع حين

(١) انظر مسلم الشبوت (٢ : ٤٠٦) فما بعدها .

عمل بذلك الحكم الاسهل على نفسه وانما اتبع حكماً شرعياً ان لم يكن له عند المجتهد الذي لا يراه دليل فان له قد المجتهد الذي يراه دليلاً جعله يقول بالحكم على وفقه ، وهذا الدليل قد لا يكون بلغ ذلك المجتهد النافى للحكم او قد لا يكون ثبت عنده ونحو ذلك من الاحتمالات .

ومادام في الأمر سعة أمام المقلد بأن جعل الشرع له ان يسأل من شاء من المجتهدين - ابتداءً ، ومادام غير مقيد بان يتبع مذهباً بعينه فإني لا أرى مانعاً من جواز اتباعه لرخصة مذهب آخر غير مذهبه الذي كان قد التزمه ، ومادام ذلك الاتباع للرخصة غايةً ^{ما فيه} أنه اتباع للأسهل على نفسه والاشهى اليها ، فاي مانع من العمل بشرع وافق هوى ؟ وما المانع من اتباع السهولة والجنوح الى جانب الرفق مادام ^{الشخص} لم يخالف بذلك حكماً شرعياً مجعلاً عليه ، ولم يتعد على حق غير ؟

وقد قال تعالى " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " ^(١) الآية وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه ما خير بين أمرين الا اختار أيسرهما ^(٢) . وأنه قال " أحب الدين الى الله الخفيفية السمحة " ^(٣) . وفسرت السمحة

(١) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٢) هذا معنى حديث متفق عليه أخرجه البخارى فى المناقب ومسلم فى الفضائل .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الايمان .

بمعنى السهلة ، فالأمر السمع في اللغة مثل الأمر السهل وزنا ومعنى ^(١) . قال القسطلاني في ارشاد الساري على شرح البخاري في تفسير الحنيفية السمحة اي السهلة ^(٢) .

واخرج الامام احمد في مسنده أنه صلى الله عليه وسلم قال : " إنكم امة اريد بكم اليسر " ^(٣) . الى غير ذلك من الأدلة الدالة على التيسير وحب الشريعة لسلوك جانب الرفق والسهولة ، فلا أرى مع كل ذلك مانعا للمسلم من أن يرفق بنفسه فيجعلها تتبع من احكام الله تعالى ما يسهل عليها . اما حجة من قال إن ذلك يحل رباط التكليف ما يجعل تتبع الرخص محرما لذلك فليست هي حجة ناهضة عندي لمعارضة كل تلك الأدلة السابقة والتي يفهم منها عدم حرمة تتبع الرخص ، ثم إنني لست أرى في الأمر حرجا لرباط التكليف لأن المقلد إنما كُلف باتباع احكام الله تعالى ، وقد عرفت أن طريقه إلى ذلك هو سؤال أهل الذكر من العلماء ، وهو حين تتبع رخصهم لم يعمل عندئذ إلا بتوجيه أحد هم . ولم يعتمد إلا على رأي مجتهد افتاه بحكم الله تعالى ، فأى جرم على المقلد اذا عمل بما أفتاه به

(١) (٢) انظر المصباح المنير للفيومي (١ : ٣٤٨) ، ارشاد الساري للقسطلاني مع تحفة الباري شرح البخاري لذكريا الأنصاري (١ : ٢٥٧) .
(٣) انظر مسند الامام احمد (٥ : ٣٢) .

المجتهدون من أحكام الله تعالى ثم إن الحكم على متتبع الرخص بأنه إنما فعل ذلك لهوا ولعبا وأنه فاسق لذلك - الحكم عليه بذلك ظن مخالف لما ينبغي للناس من حسن الظن بالمسلمين ، فالواجب علينا ان نحسن الظن بالمسلمين ما لم تقم قرينة قوية على فساد قصدهم ، فان لم يظهر فساد قصدهم كان علينا ان نظن أنه ما حملهم على تتبع الرخص إلا حاجة أقل ما يقال فيها إنها حينها لما يسهل على أنفسهم ويرفق بحالهم ان لم يكن الحاصل لهم على تتبع الرخص داعيا أكبر من ذلك .

وإذا كان العلماء لا ينكرون على شخص خالف رأيهم في مسألة مقلداً فيها غيرهم ، فكيف مع ذلك يتأتى أن ينكر على متتبع رخص المذاهب وهو مقلد لأحد المذاهب فيما ذهب إليه لا محالة ، فالأولى أن لا ينكر عليه ولا يرمى بالفسق لأنه عمل بحكم شرعي قال به مفت مجمع على صلاحية مذهبه ولا ينبغي أن يتخذ التزام المقلد لمذهب معين ذريعة الى تشديد النكير على المقلد اذا هو عمل برخصة مذهب آخر غير المذهب الذي كان قد التزمه ، فليس في التزامه له ما يوجب عليه لزومه ان لم يوجب الله تعالى ذلك عليه . هذا مع أني لا أنكر أن النفس أماراة بالسوء ويحسن أن تساس بسياسة الحزم وأن يكبح جماحها من الافراط في ما تشتهيه من المباحات حتى لا تأخذ صاحبها بذلك شيئاً فشيئاً الى ما تحبه وتميل اليه مما هو غيير مباح فتوقعه في منزلة المهلكات وقد اثر في بعض الصالحين قوله : انسى

لأجعل بينى وبين الحرام طائفةً من المباح ولا أحرمها - ولكن مخافة ان أقع فى الحرام .

ولكن لا يتخذ ذلك ذريعة الى ان يحرم على الانسان ما لم يحرمه الله تعالى عليه ، فلا يتخذ استحسان سياسة النفس بسياسة الحزم ذريعةً الى أن يحرم عليها تتبع الرخص والله تعالى اعلم .

هذا وسوف اتعرض لحكم تتبع الرخص فى التكليف الشرعية بشئ * من التفصيل ولموافقة ما يقال فيه لما يقال فى حكم التلقيق فى التكليف الشرعية لذلك فسأترك الكلام عنه هنا حتى اتعرض له بالذكر بعد مبحث التلقيق مع حكم التلقيق فى التكليف الشرعية تلافيا للتكرار .

مبحث التلفيق

=====

تعريف التلفيق لغة : التلفيق مشتق من لفقت الثوب لفقا من باب ضرب -
 أى ضمت إحدى الشقتين إلى الأخرى ، واسم الشققة
 لَفَق وزان حَمَل تقول الملاءة لفقان ، وكلام ملفوق على التشبيه ، وتقول
 تلافق القوم تلافت أمورهم (١)

تعريفه اصطلاحاً : هو أن يعمل المقلد في مسألة واحدة بأكثر من مذهب
 من مذاهب المجتهدين بحيث ينتهي به ذلك إلى صورة
 لا يقول بها أحد من المجتهدين الذين لَفَق بين آرائهم .

ومثاله : أن يتوضأ بدون ذلك فيصبح وضوءه على مذهب الشافعي ثم يلمس
 المرأة بلا شهوة فلا ينتقض الوضوء على مذهب مالك ثم يصلي بذلك
 الوضوء فهذا الوضوء الذي صلى به غير صحيح على رأى أحد ممن قلدهما المقلد
 ولفق بين آرائهما ، فأما على مذهب مالك فالوضوء غير صحيح لعدم الدلك ، وأما
 على رأى الشافعي فالوضوء قد انتقض بلمس المرأة . (٢)

ومثاله أيضاً : أن يتوضأ ثم يلمس امرأة ويخرج منه الدم فيصلى بذلك الوضوء
 مقلداً أبا حنيفة رحمه الله تعالى في عدم النقض بلمس المرأة
 والشافعي رحمه الله تعالى في عدم النقض بالدم الخارج من البدن ، قال المانعون
 من التلفيق هذه الصلاة لا تصح بهذا الوضوء على كلا المذهبين فاما عند الشافعي
 فلمس المرأة وأما عند أبي حنيفة فلخروج الدم من الجسد (٣)

(١) انظر المصباح المنير في مادة لَفَق ٢٤٩/٢

(٢) انظر تيسير التحرير ٢٥٤/٤

(٣) انظر مسلم الثبوت ٤٠٢/٢

هذا وقد اختلف العلماء وحكمهم الله تعالى في حكم التلقيق فذهب قوم الى جوازه وآخرون الى عدم جوازه وفصل آخرون واحتج المجيزون بما ياتي :

أولاً :

— ان التلقيق لم يعرف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون حكمه معروفاً بحل أو حرمة فلا دليل إبان على حرمة .

ثانياً :

— لم يسمع الضع منه زمن الصحابة أو التابعين لان المعروف ان المامى كان يسأل من شاء منهم فيجيبه ويحمل بفتواه كما أسلفت ، ولم يسمع أن احدا منهم كان يلزم الموام بالعمل بفتواه دون فتوى من سواه من العلماء وكذلك لم يسمع أن احدا من الائمة الأربعة أو غيرهم حجر على أحد من الموام أن يستفتى غيره من العلماء .

فدل كل ذلك على ان المستفتى كان يعمل باقوال العلماء المختلفة ، وقد يؤدي ذلك الى التلقيق بأن يقلد عدة مفتين في عبادة واحدة .

ثالثاً :

— ان الصحيح من آراء العلماء انه لا مانع من الانتقال من مذهب الى آخر سواء كان ذلك في عبادة بكاملها او في مسألة من مسائلها حتى لو كان قد عمل بالمذهب الأول وقد ذهب الى ذلك كثير من العلماء ، ومقتضى ذلك انه يجوز التلقيق لانه عبارة عن انتقال من مذهب الى آخر .

رابعاً :

— لو امتنع التلقيق للزم استفتاء مجتهد واحد في جميع تصرفات المقلد . .

المذهب الثاني قال بعض العلماء ان التلقيق محرم اذا انتهى بالقلد الى صورة لا يقول بصحتها أحد ممن لفق بين آرائهم كما في مسألة الوضوء السابقة (١) وقد نقل ذلك عن القرافي ومن وافقه

(١) - هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي انتهت اليه في عهده رئاسة المالكية في العلوم ، أخذ عن العز بن عبد السلام وغيره وأخذ عنه كثيرون وله مؤلفات كثيرة منها تنقيح الفصول في الاصول ، وغيره ، توفي ٦٨٤ هـ

ومثل له بما لو صلى بوضوء ترك ذلك فيه والتسمية في الصلاة ، فان هذه الصلاة باطلة لا يجيزها احد من الامامين اللذين قلدهما •

اما عند مالك فترك ذلك في الوضوء ، واما عند الشافعي فترك البسطة في الصلاة ، وهي آية من الفاتحة عنده ... (١) واحتج المانعون من التافيق على هذا النحو بما يأتي :

اولا : التخريج على ما قاله الأصوليون في بحث الإجماع من انه لا يجوز احداث

قول ثالث فيما اذا افرق العلماء على قولين فقط في حكم مسألة •

ومثال ذلك عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ففي المسألة قولان فقط :

فقليل تعتد بوضع الحمل ، وقيل تعتد بأبعد الأجلين ، فان كان الوضع يحتاج الى اربعة أشهر وعشر فأكثر اعتد بوضع الحمل ، وان كانت الاربعة الأشهر والمشرطول — مما تحتاجه لوضع الحمل اعتدت بامضاء المدة •

ففي هذا المثال وشبهه لا يجوز احداث قول ثالث تعتد بموجبه الحامل المتوفى عنها ، وذلك لان الاجماع قد تقرر على القولين المذكورين فحسب فلا يجوز احداث قول ثالث •

وأجيب بأن محل ذلك المنع اذا كان القول الثالث يرفع امرا مجمعا عليه في مسألة واحدة كما في المثال المذكور آنفا ، وكما في مسألة الجسد مع الاخوة حيث تقرر الاجماع على احد قولين فقط هما :

حجب الجسد للاخوة او عدم حجبه لهم ففي هذين المثالين وما شاكلهما

لا يجوز احداث قول آخر يخالف ما تقرر عليه الاجماع ... (٢)

(١) انظر الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام للقرافي / ٢٥٠

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول للقرافي / ١٤٣

أما إذا كان القول الثالث لا يرفع مجعما عليه بأن تعددت المسائل
فما المانع منه ؟

والتفريق من هذا القبيل أى من قبيل تعدد المسائل ، ففى مسألة
الوضوء المتقدمة مثلاً تتألف من عدة مسائل :

فوجوب الدلك عند من لا يراه واجبا مسألة ، فلو توضأ ولم يدلك
فوضوءه صحيح على رأى ذلك الإمام ، وعدم بطلان هذا الوضوء بمس
المرأة أو بسيلان الدم مسألة أخرى ، فلو لمس المرأة بلا شهوة
أو سال منه الدم بعد هذا الوضوء ولم يعتبر ذلك ناقضا لوضوءه
فقد قلد فى ذلك مجتهدا آخر فى مسألة أخرى ، وهكذا .

فقد قلد العاصى مجتهدا فى كل مسألة ، فقد قلد الاول فى مسألة
هى صحة الوضوء ابتداء بدون ذلك وقد آخر فى مسألة أخرى هى
استمرار الوضوء صحيحا وعدم نقضه بلمس المرأة بلا شهوة ، أو بسيلان
الدم ، فلا مانع إذن من التقليد بهذا المعنى .

ثانيا : احتج المانعون كذلك بأنه لوسائل المقلد كلا من المجتهدين الذين

قلد هم - عن تلك الكيفية الملققة لحكم له ببطلانها .

واجيب بأن المجتهد المسئول عن تلك الكيفية الملققة - إنما يحكم

ببطلانها من حيث الجزئية التى لم يعمل فيها وفقا لمذهبه هو ، أما أنه
من أن يقلد مجتهدا آخر فى تلك الجزئية وليس له ذلك
يمنعه بناء على ما تقدم من أنه لم يعرف عن أحد من أهل العلم أنه

كان يحجر على العاصى أن يعمل بمذهب عالم آخر ، ومن ثم فليس

للمجتهد المسئول أن يحكم ببطلان تلك الكيفية لأن المقلد عمل بمذهب

مجتهد آخر فى الجزئية التى لم يعمل فيها بمذهب المجتهد المسئول .

بيانه ، أن من قلد الشافعى فى الصلاة ثم اراد أن يقلد مالكا فى الصوم

لا يمنع الشافعى من التقليد ، وكذلك المكس ، وإذا صح هذا فأولى
 الا يمنع كل من مالك والشافعى من التقليد فى بعض مسائل الصوم والصلاة
 لأن من أجاز التقليد فى الكل آجازه فى البعض من باب أولى بلا فرق ومن
 ادعى الفرق فعليه الدليل .

والقطع بأن مالكا لم يقل : من قلد الشافعى فى صحة الوضوء مع ترك
 ذلك فوضوؤه باطل ، والشافعى لم يقل من قلد مالكا فى صحة الوضوء
 مع مس المرأة بلا شهوة فوضوؤه باطل .

وكلام القرافى رحمى الله تعالى وإياه فى إبطاله للتلفيق الذى من هذا
 القبيل مبنى على أن الوضوء مسألة لا تتبع ، والزواج كذلك مسألة
 لا تتبع كذلك ، والواقع خلافه ، لأن الوضوء مسائل كما تقدم ^{تكون} من
 الدلك والتسمية ، والترتيب والنية وغير ذلك .

وللزواج مسائل كذلك . من الولى ، والشهود ونحو ذلك ، وللمقلد أن
 يقلد فى كل مسألة إما ما مجتهدا ، مالم ينته به ذلك الى صورة مجمع
 على فسادها .

المذهب الثالث :

ذهب أصحابه الى انه لا يجوز التلفيق الذى يؤدى الى
 رجوع العاصى عما كان قد قلده فيه ، وذكره الدكتور وهبه الزحيلي فى كتابه
 الوسيط فى اصول التشريع الاسلامى (١) وذكر انه لا يصح عنده اذا كان
 فى قضايا الانساب ولكن لما قيده " بالذى يؤدى الى رجوع العاصى عما كان
 قلده فيه " فإنى أقول أسأل الله عفوهُ إن رجوع العاصى عما قلده فيه

أمر ليس مجمعا على حرنته ، وقد ذكر الزركشى أن الاجماع الذى نقتل
 عن الأمدى وابن الحاجب غير مسلم (١) وكنت قد ملت إلى رأى الذى
 لا يمنع من الانتقال من مذهب إلى آخر بعد العمل وذلك لما رأيت من قوة أدلة
 القائل به ، وقد تقدم ذلك فى بحثى لموضوع " رجوع المامى عما قلده فيه " (٢)
 ومن ثم فلم أحرص على إطلاق ان هذا النوع من التلقيق لا يصح - بسبب أنه
 يؤدى إلى رجوع المامى عما قلده فيه ، لان من العلماء من لا يرى بأسا فى
 رجوع المامى عما قلده فيه بالفعل .

هذا ولا يصح التلقيق عند أحد من العلماء إذا كان يؤدى إلى رفع حكم
 الحاكم ، وذلك لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف فى المسائل الاجتهادية
 فيكون المحكوم عليه ملزما بما حكم عليه به وليس له تقليد مجتهد آخر - يخرج
 بتقليده عن ذلك الحكم الذى حكم به عليه ، أو يعفيه منه - سواء كان ذلك التقليد
 على سبيل التلقيق أم لا (٣) والله تعالى اعلم .

(١) انظر تيسير التحرير ٢٥٣ / ٤ ومسلم الثبوت ٤٠٥ / ٢

(٢) انظر ص ١٤١ من هذه الرسالة فما بعدها

(٣) انظر تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الاسرار الفقهية لمحمد على

حسين / على فروق القرانى ١١٤ / ٢ فما بعدها .

حكم التليفق وتتبع الرخص في التكاليف الشرعية

لا يتأتى التليفق ولا تتبع الرخص إلا فيما يصح فيه الاجتهاد لأن ذلك هو الذى يكون فيه التقليد الذى هو أساس الأمرين ، وذلك يخرج مسائل الاعتقاد لأنه لا مجال للاجتهاد فيها

أما المسائل الفرعية والتي هي مجال التقليد فينبغى أن يكون في جريان التليفق فيها تفصيل وذلك كما يأتي :

فما كان منها مبناه في الشريعة على التسامح واليسر واختلافه باختلاف أحوال المكلفين ، وهي الأمور كالمبادات المحضة - فلا مانع من التليفق وتتبع الرخص فيها ، لأن مدارها على الامتثال لأمر الله تعالى والخضوع له مع عدم الحرج ، وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم " (١)

وأما المبادات المالية : فينبغى الاحتياط فيها أكثر من سابقتها وذلك لتعلق حقوق المباد بها والتي مبناه على المطالبة بالوفاء فينبغى أن لا يلفق فيها ولا تتبع رخص - بما قد ينتص من حق الغير ، ويضيمه ، فينبغى أن لا يلفق المزكى مثلاً ولا يتبع رخص المذاهب - بما به يخرج لأهل الزكاة ما لا يفيدهم فيكون في ذلك إضرار بهم ، كما أنه لا ينبغى للجابى على الزكاة أن يسلك سبيل التليفق وتتبع الرخص - حتى يضر بالمزكى .

فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام " (١)

لذلك يرى بعض العلماء عدم جريان التليفق وتتبع الرخص فى الحقوق المالية احتياطاً ، (٢)

واما المحظورات :

فإن منهاها كذلك على الاحتياط والورع ما وجد الى ذلك سبيل قال صلى الله عليه وسلم " دع ما يريبك الى ما لا يريبك " (٣) فلا تتبع الرخص ولا يلفسق فى المحظورات إلا عند الضرورة التى تبيح المحظور - وهذا فيما يتعلق بالمحظور فى حق الشخص .

أما المحظورات المتعلقة بحقوق المباد فلا يجوز فيها تتبع رخص ولا تليفق لأن حقوق المباد منهاها على الشح وتام الحيطة لصيانة حقوق المباد ومنع الاضرار بهم .

واما المعاملات :

كالنكاح والبيع فلا بأس بان يؤخذ فيها من التليفق ورخص المذاهب - ما كان مؤدياً الى الفرض الذى من أجله شرع البيع والنكاح - ما لم يؤد ذلك الى الحيل التى تضر بالآخرين ، هذا مع مراعاة أنه يجب أن يحتاط فى الأبتاع بما يحافظ على القاعدة الشرعية - من أن الاصل فى الأبتاع التحريم - حتى تصان الاعراض والانساب عن التلوث .

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، انظر تنوير الحوالك شرح موطأ مالك للسيوطى

١٢٢/٢ ، وأخرجه أحمد فى مسنده ، انظر المسند ٣٢٧/٥

(٢) انظر الوسيط فى أصول الفقة الاسلامى للدكتور وهبه الزحيلى / ٦٩٦

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب البيوع .

وأما الحدود و صيانة الدماء وما يجرى في مجراها ما روى فيه مصالح
 البشر فيجب فيها العمل بالراجح من
 مذاهب العلماء في كل مذهب - بما هو أقرب إلى غرض الشريعة وفيتها
 لأن المصالح تتغير بتغير الزمان والعرف وتطور الحضارة (١)

مختصر :

فالذي يظهر لي أنه لا مانع من التلقيق وتبعية الرخص ما لم
 يفض إلى ^{تحليل} محرم أو تحريم حلال شرعاً ، وأن ذلك ان لم يكن ^{مطلوباً} من ^{التبيين} الأمة - في أحكام الشريعة ، وإبعاد الناس بذلك عن
 الوقوع في الحرج فلا أقل من جوازه والله تعالى أعلم .

(١) انظر الوسيط في اصول الفقه الاسلامي المصدر السابق / ٦٩٤

خاتمة البحث

=====

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فلقد أرسل الله تعالى خاتم رسله صلى الله عليه وسلم محمداً بن عبد
الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم - أرسله تعالى بالبينات والهدى
ودين الحق ليظهره على الدين كله " وكفى بالله شهيداً محمد رسول الله " (١)
وانزل اليه كتابه تبياناً لكل شيء " ، فما من حكم يحتاج المسلمون الى معرفته
وما من نازلة تنزل بهم الا وفي القرآن الكريم بيان ما ينبغي عمله فيها ، وتوضيح
ما يسلكه المسلم حيالها - اما على وجه التفصيل واما على وجه الاجمال - قال
تعالى : " وما فرطنا في الكتاب من شيء " (٢)

ولقد قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيان ما قد يخفى على المسلمين
من القرآن الكريم ، فأوضح ذلك بالسنة المطهرة والتي هي وحى الله تعالى
غير المتلو ، قال عز وجل : " وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى " .
وقال تعالى " وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة
لقوم يؤمنون " (٣) .

فكان من نزلات به نازلة من المسلمين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، يسأله
عنها فيفتيه فيها بمقتضى ما أنزل الله تعالى عليه من القرآن الكريم ، أو بمقتضى ما
ألههم إياه من السنة المطهرة فان لم يتمكن من سؤال النبي صلى الله عليه
وسلم سأل من تيسر له من فقهاء الصحابة رضى الله عنهم وكان هذا يفتيه
بمقتضى ما عرفه من الكتاب والسنة ، فلم تكن تواجه المسلم صعوبة في معرفة
حكم يحتاج لمعرفته ، ولم ينتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى إلا
بعد ما كمل الدين وتم حسن قصر النبوة .

(١) آية ٢٨ و ٢٩ من سورة الفتح .

(٢) آية ٣٨ من سورة الانعام .

(٣) آية ٦٤ من سورة النحل .

كما قال تعالى " اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً " .

ولقد مرت الأحكام الفقهية بأطوار كانت فى كل طور منها مكونة من مصادر أمتها ظروف الفترة التاريخية التى يمر بها المجتمع الإسلامى فكانت الأحكام الفقهية فى طورها الأول مستقاة من الكتاب والسنة فحسب ، وذلك بإشعان حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومعد انتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى واجهت الصحابة فمن بعدهم من المجتهدين حوادث لم تكن قد وقعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك كنتيجة حتمية لتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول شعوب مختلفة العادات والتقاليد - فى حوزة الإسلام - ونتيجة كذلك لتطور المجتمع الإسلامى الذى تحتضنه سنة الله تعالى فى خلقه التى قضت عليهم بالضرورة والتحول من حال إلى حال " فهل تجد لسنة الله تبديلاً " ٢

فكان العلماء يلجأون فى طلب أحكام تلك الحوادث الجديدة - إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فما وجدوه فيها حكموا به - وما لم يجدوا فيها حكمه معيناً واجمعوا فيه على حكم معين كان ذلك هو حكم الله تعالى فيه ، وما لم يوجد له حكم فى كل ما تقدم لجأوا إلى قياسه على ما يماثله ومثابه من الحوادث التى وجد لها حكم شرعى فى المصادر السابقة فاعطوه حكمه .

ونهاية هذه المرحلة أصبحت مصادر الأحكام الفقهية مكونة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس .

وكان بعد ذلك كل من احتاج إلى معرفة حكمه كان عامياً قصد من يراه أهلاً للفتوى من أهل العلم من المجتهدين - فافتاه فيها بما يرى أنه حكم الله تعالى ، مستنداً بذلك الحكم من المصادر الشرعية السابقة ، وكان المستفتى يعمل بما يفتيه به - العلماء ان اطمأن قلبه إليه وإلا سأل غيره حتى يطمئن قلبه .

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٣ من سورة فاطر .

ثم ان شاء سأل عن مستنده في الفتوى وان شاء لم يسأله .
 هذا وكان للمجتهدين تلامذة يكتبون فتواهم في الأمور المختلفة واختص كل
 مجتهد بتلاميذه يلازمونه ويكتبون مذهبه وينشرونه ، فمن قدر له الخلود
 من هذه المذاهب استمر تلاميذه في حفظه ونشره حتى نقلوا من بعدهم
 وهكذا استمر الحال تنقل هذه المذاهب والآراء من جيل الى جيل حتى وصلت
 الينا ، ومن لم يتيسر له من المجتهدين تلميذ يحفظون مذهبه وقتاواه
 كلك التلاميذ السابقين ، لم يقدروا الخلود ولم يحفظوا .

وكان من نتيجة ذلك ان اندرست مذاهب لم يتيسر لها من نشرها ولا من
 يحفظها بيد أن أصحابها كانوا علماء مجتهدين وأصحاب قدم راسخة في العلم
 لا تقل عن رسوخ أقدام الأئمة أصحاب المذاهب المعروفة اليوم .
 ولم يكن تميز أصحاب كل مذهب عن أصحاب الآخر بادي ذي بد ، نتيجة لتعصب
 أو اعتزاز بأحد من المجتهدين دون غيره ولكن ذلك كان إما نتيجة للصدفة
 وإما نتيجة لذيوع صوت أحد المجتهدين في ناحية ، وذيوع صوت غيره من العلماء
 الأجلاء في ناحية أخرى ، فيقصد أهل كل ناحية من عرفوه بالعلم فيأخذون عنه
 ويقلدونه ، لاعتن تعصب له هودون غيره من علماء المسلمين ، وذلك واضح من
 ان أصحاب المذاهب الأوائل المعتدلين لم يكن أحد منهم يطعن في مذهب
 الآخر ولا ينتقصه بل كان كل منهم يجل الآخر ويحترمه ويصلي خلفه ، ويستفتيه
 ويأخذ عنه الأحكام الشرعية ، وذلك لما فهموه من أن كل مجتهد أهل لأن يعمل
 بمذهبه مالم يقد دليل شرعى على خلافه .

غير أن التقليد لم يقف عند هذا الحد المعتدل السوى والذي يتعلم بموجبه العامي
 احكام ربه من كل من عرض له من العلماء من غير تفریق بين عالم وغيره الا بفراق
 الزيادة في علم او ورع او مالى ذلك .

لم يقف التقليد عند هذا الحد بل تميز لكل مذهب من المذاهب أصحابه الذين اشتغلوا به دون غيره وجعلوا شغلهم الشاغل دراسة فقه ذلك المذهب .
والعكوف عليه وخدمته بالشروح والتحشية والاختصار وما إلى ذلك ونتج عن ذلك امران :

الاول : الاشتغال عن دراسة الكتاب والسنة وطلب الأحكام فيها بدراسة كتب فقه المذاهب وخاصة بعد دعوى إغلاق باب الاجتهاد ، فأصبح بموجبها لا يوجد أمام من يريد التفقه في دين الله تعالى إلا أن يعكف على فقه أحد أصحاب المذاهب ويتقنه وذلك لأن صاحب هذا المذهب أو من كان مثله قبل إغلاق باب الاجتهاد - هو الذي يمكنه استخلاص الأحكام من المصادر الشرعية ، أما من يأتي بعد ذلك من العلماء فلا يمكنه استخلاص الأحكام من مصادر الشرعية لأن المجتهد هو الذي يمكنه استخلاص الأحكام من مصادر الشرعية لتوفر شروط ذلك فيه ، أما من عداه فلا ، وموجب هذه الدعوى - دعوى إغلاق باب الاجتهاد فلا يمكن للمسلم استخلاص أحكام دينه من مصادر الشرعية حتى لو توفرت فيه شروط الاجتهاد ، فلم يعد أمامه والحالة هذه إلا أن يبحث عن فقه أحد المذاهب فيحفظ فتاويه ويعرف الأحكام منها .

الامر الثاني : التعمص المذهبي الذي أصبح بموجبيه المسلمون المنتسبون إلى المذاهب - من الذين لم يفهموا حقيقة التقليد المشروع عرقاً وطوائف كل منها تدعى أن الحق فيما اختلف فيه إنما هو في جانبها فحسب وإن من عدى مذهبها أعلى ما يقال فيه إنه خطأ يحتمل الصواب ونشأ عن ذلك التعمص المذهبي في بدء أمره - من تبادل السباب والمشتائم ونسبه كل فرقة الأخرى إلى الضلال - مما لا يخفى على

من اطلع على سير القوم وهذا بخلاف ما كان عليه الممتدلون
من اصحاب المذاهب ممن قدمت سيرتهم الخيرة وطريقتهم النيرة
فلم يركبوا في هذا المقام شططا بل كان كل منهم في مذهبه
ومذهب غيره مقسطا .

ومعد ففي هذا العصر ساع التقليد الذي جعلته موضوع رسالتي ولما أن
أوفت بحوثها على غايتها أريد هنا أن أذكر اهم ما انتهيت اليه من النتائج
وهي كما يلي :

اولا : ان التقليد بمعنى المصطلح عليه والذي ذكرت كان موجودا ومعروفا منذ
زمن الصحابة رضي الله عنهم ، فمن بعدهم ، فقد كان معروفا بينهم
ان المامى الذي لا قبل له بمعرفة الدليل من صدره يرجع الى من
يتيسر له من العلماء فيحصل بمذهبه .

ثانيا : على الرغم من ان التقليد كان معروفا في زمن الصحابة رضي الله عنهم
فاطلاق لفظ التقليد على رجوع المامى للمجتهد وعمله بمذهبه هو عرف
طارى واصطلاح اصطلاح عليه المتأخرون .

ثالثا : ان عدم معرفة المامى لمأخذ الحكم معرفة تامة - هي التي سببت
تسمية عمل المامى بمذهب المجتهد - تقليدا وذلك لان المامى
لما لم تكن له قدرة على معرفة الحكم واستخلاصه بنفسه من صدره
الشرعى - وكان مع ذلك ملزما بأن يعمل بالاحكام الشرعية فانه عمل
بمذهب المجتهد الذي عرفه ، وجعل تبعه فهم الاحكام من صدره
الشرعى منوطة ومعلقة في عنق المجتهد المقلد كما تعلق القلادة في
جيد المرأة (١)

رابعاً : كان الفقهاء يصفون التقليد بأنه هو العمل بقول الغير من غير حجة ، كعمل المجتهد برأى مجتهد مثله ، والعامى برأى مثله وحكم^{هذا} عند هم البطالان .

خامساً : ان تقليد رجل واحد بعينه دون غيره والعكوف على مذهبه وطرح ما عدى ذلك - فى جميع أحكام الشرع - هو أمر طارىء ، ومدة نشأت منذ القرن الرابع الهجرى ولم تكن موجودة فى العصور الشهود لها بالخير . ثم ان التقليد بهذا المعنى زائد عن معنى التقليد المصطلح عليه وخارج عما كان عليه سلف الأمة (١)

سادساً : ان بقاء فقه المذاهب الأربعة وغيرهم ممن قد رما ذاهبهم الخلود دون مذاهب غيرهم - وان كان حسب ما أرى عناية من الله تعالى بهم حيث كان فقههم سبيلاً يهتدى به المسلمون إلى معرفة أحكام الله تعالى فى ما لم يخالف فيه دليل شرعى - فبقاء فقههم مع ذلك دون فقه غيرهم من المجتهدين لم يكن إلا بسبب توفر تلاميذ لهم لم يتوفروا لغيرهم ، فحفظوا فتاويهم ودونوها ونشروها بين الناس ، وليس تقليد هم دون غيرهم لأنه لا يجوز تقليد غيرهم من المجتهدين الذين شهد لهم بالعلم والفضل ، كالثورى ، والاوزاعى

(١) انظر الأحكام لابن حزم ٨٢١ / ٦ فما بعدها ، اعلام الموقعين لابن القيم ٣٣١ / ٤ فما بعدها ، تيسير التحرير لامير باد شاه ٢٥٣ / ٤ / ٥ والفتح المبين فى طبقات الأصوليين لعبد الله المراغى ٢٣ / ١ فما بعدها ، وظهير الاسلام لاحمد امين ٥٣ / ٢

وغيرهما من العلماء الذين لم تصل إلينا مذاهبهم مستقلة بل كل مجتهد حقيق بأن يقلده العامي ما لم يقم دليل شرعي على خلاف اجتهاده .
ومن ثم فلا أظن صحة ما يقال من أنه لا يجوز تقليد العامي اليوم لغير الأربعة بل ما دام المقلد هو المجتهد - كما أسلفت - فكل من صح لنا عنه مذهب من العلماء المجتهدين - يجوز للعامي تقليده فيه ما لم يقيم دليل شرعي على خلافه .

سابعاً : أن الناس في التقليد ذهبوا مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول : مذهب درج فيه المقلد على سلوك مذهب أى مجتهد

من المجتهدين الذين اجمعت الأمة على إمامتهم وقد عرفوا بحياسة قصب السبق على غيرهم في ميدان العلم والمعرفة ، فشان أصحاب هذا المذهب من المقلدين أن من جهل منهم حكماً يعمد إلى أحد هؤلاء العلماء فيعمل بمذهبه ، ومع ذلك يكون معتقداً

أن غيره من العلماء جدير أيضاً بأن يقلد ، فهو لا يرى أن الحق لا يحد ومذهبه ، ولا يتعصب لمذهبه ذلك التعصب الأعمى .

ثم هو مع تقليده لهذا المذهب يعتقد أنه غير معصوم بل يخطئ ويصيب فمتى رأى أنه جانب الصواب في حكم من الأحكام رجع إلى الحق وترك ما خالفه من مذهب إمامه حيث ثبت له ذلك بنوع من الإثبات . ثم هو مع تقليده لإمام من الأئمة يبقى باحثاً عن معتمد مذهب إمامه ، ومصادره من كتاب وسنة وغيرهما ،

ويظل يتعلم ذلك حتى يصير له قدم راسخة في الملمس
 يستطيع بعدها عرض ما عرفه من أحكام فقه إمامه - على
 مصادر التشريع ثم يتدرج من ذلك إلى المقارنة بين
 مذاهبه والمذاهب الأخرى فما كان من المذاهب أقرب
 إلى الكتاب والسنة عمل به وما كان منها أبعد عنهم
 طرحه ورعى به عرض الحائط وهذا هو الذي سلكه المحققون
 من أتباع المذاهب مثل محي الدين النجاشي الشافعي
 والكمال بن الهمام الحنفي وأحمد بن تيمية الحنبلي
 وغيرهم • وهذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي
 واثبتها على سواء السبيل وأكثرها توسطاً بين طرفي
 الإفراط والتفريط •

المذهب الثاني : مذهب درج سالكون على التشريع على التقليد وأهله
 ورموهم بكل صنير وكبير ووصفوه بالخروج عن الصراط
 المستقيم ، وقالوا ان كل مقلد مُلِم ، وأنكروا التقليد
 من أصله وادعوا أنه بوسع كل شخص أن يعرف الحكم من
 صدره •

ومن أصحاب هذه الدعوى من انتهى به الأمر إلى التحامل
 على العلماء وشتيمهم ووصفهم بما يجعل عنه قد وهم الرفيع
 وتناولهم بالألفاظ النابية بدلا من مدحهم وذكر أياديهم
 البيضاء على هذه الأمة فجزاهاهم الله عن الاسلام وأهله خيراً
 وأسأله تعالى ان يحفر عن زلتى وزلتهم بمنه وكرمه •

ونتج عن هذه الدعوى - دعوى قدرة كل شخص على فهم الحكم
من مصدره - والتي اعتقد أسسها الله عفوهُ - ان الواقع
يكذبها - نتج عنها ظواهر لا أرى أنها حميدة ، وهي مشاهدة
من بعض المنابر هذه الدعوى .

فمنها : أنه أصبح يشاهد من انصارها جهلة تراهم يحدثون
محاضرون وينقلون الآيات والأحاديث مستدلين بها كما
يحلون لهم سواء كانت الآية أو الحديث يدلان على ما استدلوا
بهما عليه أم لا . وتراهم يجمعون بالآية والحديث كل ناحية
ومقصودون بها كل حدب وصوب ، وهم مع ذلك من الجهل
والغامية بحيث لا يعرفون صحيح الحديث من موضوعه ولا من
السرية ما يمكنهم من معرفة دلالات الألفاظ بل ولا أوجهها
دلالة ولا يكادون يفقهون من فقه الدين ومعقول النصوص
أشد الأمور ضرورة .

ومنها : أنه أصبح من هؤلاء الجهلة من لا يقيم للعلماء أى وزن
فتراه يتحامل على أصحاب المذاهب ولا يقلدهم فى حكم ما لم
يذكر له معه دليله ، ثم هو من الجهل بحيث لو سيق له الدليل
على الحكم لما عرف موضع الدلالة منه ولما عرف وجه الاستدلال
به ، ولما فهم معناه كما ينبغي ، وتراه مع ذلك لا يعمل بما
ذكر له عن الأجلاء - من الفتاوى عارية عن الدليل ، وليس
عنده أيضا ما يخالف تلك الفتوى ، ولا علم له فى المسألة
الفتن فيها أصلا .

ومنها : انك ترى بعض هؤلاء ينتقد على العلماء الاجلاء طريقهم في الاستنباط ويرسم لهم المسلك الذي يرى أنه كان ينبغي لهم سلوكه في الفتاوى ويذكرهم بما لا ينبغي وينتقدهم في أنهم وجدوا بينهم خلافات في الراى ، الى غير ذلك مما يتجاسر به هؤلاء ممن الوفاة في جانب الائمة الاعلام .

والى غير ذلك من التواهراتى ولدتها دعوى أنه يمكن للامة ان يفهموا احكام الشرع من مصادرها ومبدون تقليد عالم في ذلك فليس الامر كما قالوا ، ولقد اقتضت سنة الله تعالى في خلقه أن يكون في الأمة مسئول ، له القدرة على فهم الأحكام من مواطنها ، وسائل ليست له تلك القدرة بل طريقة إلى فهم الأحكام أن يرجع الى العالم بها .

المذهب الثالث : المذهب الذى يتفالى فيه في التقليد فيتمصب فيه المقلد

لمذهبه ويحتر كلامه معصوما عن الخطأ ولورأى ممن مذهبه ما يخالف الأدلة الواضحة التى لا تحتمل التأويل لما عمل إلا بمذهبه ، ثم هو يرى لمذهبه الأفضلية على غيره من المذاهب رؤية على غير بصيره بمذهبه ولا بمذهب غيره ولا بمقارنة بين المذاهب ، وانما يرى لمذهبه الفضل على غيره من المذاهب رؤية ولد لها التمسك المذهبي الأعشى ، والحمية للرأى حمية جاهلية وهذا شأن بعض الصوام الذين لم يفهموا حقيقة معنى

التقليد المصطلح عليه ، ونقل بعضه عن بعض أهل العلم

عفا الله تعالى عنى وعنهم ، كما أسلفت ذلك .

وأخيراً وليس آخراً فإني انصح نفسى وأخوانى المسلمين بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن نوليها عناية تامة وأن نتناولها بالدرس والتفهم ، وأن نستعين على ذلك بكل ما يمين عليه من فقه السلف وطريقهم فحول الاستنباط وأن نقدم الكتاب والسنة من حيث قد مهما الله تعالى على كل ما سواهما مما يخالفهما وأن نجعلهما المرجع الأول والأخير فنرد كل مذهب إليهما فما وافقهما عمل به وما خالفهما طرح .

والله تعالى أسأل أن يوفقنا معشر المسلمين للعمل بكتابه وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يبعدنا عن التفريط والافراط فيما أمرنا فيه بالاعتدال ، وأن يهدينا إلى سواء الصراط وأن يرحمنا برحمته الواسعة فى كل حال وأن يسلك بنا خير النجدين وأن يجنبنا طرق الضلال فإنه تعالى لا يزداد إلا كرماً على السؤال صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد خير من بين الحرام من الحلال وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس المراجع

- ١ - مصدق الحرمين / مطبعة الشمرلى بمصر
- ٢ - روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ،
للشيخ محمود الأولوسى البغدادى المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ
ادارة الطباعة المنيرية بمصر .
- ٣ - الأكليل فى استنباط التنزيل ، تأليف جلال الدين
السيوطى الشافعى ، مطابع دار الكتاب بالقاهرة ،
راجعه وصححه أبو الفضل عبد الله محمد الصديق الفمارى
الحسنى .
- ٤ - تفسير القرآن الكريم لمحمود شلتوت الطبعة الخامسة .
- ٥ - تفسير البيضاوى وحاشية القنوى - المطبعة العامرة
باستانبول سنة ١٢٨٥ هـ الطبعة الأولى .
- ٦ - جامع البيان فى تفسير القرآن لابن جرير الطبرى ، الطبعة
الأولى بالمطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٥٣ هـ
- ٧ - الصاوى على الجلالين - حاشية العلامة الصاوى على
الجلالين ، تفسير الشيخ أحمد الصاوى المالكى ،
مطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابى
العلوى وشرگاه .
- ٨ - القرآن الكريم وبها مشه تفسير الجلالين ، العلامة جلال
الدين المصلى والشيخ المتبحر جلال الدين عبد الرحمن بن
أبى بكر السيوطى - المكتبة الشعبية .

- ٩ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف محمد بن علي الشوكاني ، وفاته بصنعاء سنة ١٢٥٠ هـ - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٠ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجفني الشنقيطي / الطبعة الأولى / مطبعة المدني بالقاهرة .
- ١١ - صحيح البخاري / لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري طبع بمطابع الشعب سنة ١٣٧٨ هـ
- ١٢ - صحيح مسلم مطبعة دار إحياء الكتب العربية سنة ١٢٢٩ هـ
- ١٣ - شرحا صحيح البخاري أحدهما إرشاد الساري للقسطلاني والثاني تحفة الباري لشيخ الاسلام زكريا الأنصاري - المطبعة الميمنية سنة ١٣٢٦ هـ .
- ١٤ - صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية .
- ١٥ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر المسقلاني ، اعتنى به كل من محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب .

- ١٦ - مسند الإمام أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال وسنن الأقوال والأفعال .
- ١٧ - سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ
- ١٨ - سنن الترمذي - الجامع الصحيح للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي . ضبطه وراجع أصوله عبد الرحمن ابن محمد عثمان .
- ١٩ - سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي - طبعة مصححة بمعرفة بعض أفاضل العلماء قولت بمدة نسخ وقرئت المرة الأخيرة على الشيخ حسن المسعودي المدرس بالقسم العالي بالأزهر . دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٢٠ - جامع الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم - للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ . أشرف على طبعه الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر ، حققه محمد حامد الفقي رئيس أنصار السنة المحمدية - الطبعة الأولى .

- ٢١ - زاد الصفا في هدى خير العباد للإمام العافظ أبى عبد الله بن القيم الجوزى - صححت طبعته بمعرفة بعض أفاضل العلماء وقوبلت على عدة نسخ وقرئت في المرة الأخيرة على الشيخ حسن محمد المسعودى المدرس بالقسم العالى بالأزهر / الطبعة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ المطبعة المصرية .
- ٢٢ - سلسلة الأعاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ فى الأمة - تخريج محمد ناصر الدين الألبانى - الطبعة الثالثة
- ٢٣ - تنوير الحوائك شرح موطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى - تأليف جلال الدين السيوطى الشافعى المتوفى سنة ٩١١ هـ مطبعة مصطفى محمد بمصر .
- فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة . تأليف أبى حامد الغزالى . تحقيق سليمان دنيا أستاذ الفلسفة المساعد بكلية أصول الدين / الطبعة الأولى سنة ١٣٨١ هـ عيسى الحلبي وشركاه .
- ٢٤ - إجماع العوام عن علم الكلام ويليهِ كتاب المنقذ من الضلال ، ثم المنقذ من غير أهله ، ثم المنقذ من الصغير الموسوم بالأجوبة الغزالية فى المسائل الأخروية الجميع تأليف حجة الاسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى .

- ٢٥ - استحالة المعصية ^{بالذات} إيمان مذهب السلف والغلف في التشابه
من الصفات / تأليف الشيخ محمد الخضر بن مايايسى
الشنقيطي / المطبعة المعمودية التجارية بمصر .
- ٢٦ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد / تأليف العلامة المحقق
الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ
الطبعة الثالثة بمطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٥٧ هـ
- ٢٧ - بغية المسترشد في القول بصحة إيمان المقلد للشيخ حسن
ابن الشيخ علي الصبيعي المكي - مخطوطة بمكتبة الدكتور
عبد الوهاب أبو سليمان المدرس بالدراسات العليا بكلية
الشريعة بجامعة الطليخ عبد العزيز بمكة المكرمة .
- ٢٨ - كتاب المعتد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي
بن الطيب البصري المتوفى ببغداد سنة ٤٣٦ هـ / دمشق
سنة ٨٥ هـ - ٦٥ م
- ٢٩ - شرح القاضي عضد الطلة والدين لمختصر ابن الحاجب
ومعه حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني المتوفى
سنة ٧٩١ هـ ، وحاشية المحقق السيد الشريف الجرجاني
المتوفى سنة ٨١٦ هـ على الشرح المذكور / راجعه
وصححه شعبان محمد اسماعيل من علماء الأزهر / مكتبة
الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- ٣٠ - حجة الله البالغة / للشيخ أحمد المصروف بشاه ولي الله
بن عبد الرحيم المحدث الدهلوي الطبعة الأولى سنة
١٣٥٢ هـ إدارة الطباعة النيرية .
- ٣١ - شرح تنقيح الفصول في اختصار المصنوع للإمام شهاب
الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة
٦٨٤ هـ الطبعة الأولى بالطبعة الخيرية المنشأة بجمالية
مصر المحمية سنة ١٣٤٦ هـ .
- ٣٢ - المسودة في أصول الفقه لآل تيمية جمعها وبيضاها أبو
العباس الفقيه الحنبلي - أحمد بن محمد بن أحمد بن
عبد الغنى الحراني الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ
مطبعة المدني / حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق
على عواشيه محمد محي الدين عبد الحميد عفا الله عنه .
- ٣٣ - كتاب قرة العين في شرح ورقات الإمام الحرميين / تأليف
العلامة الشيخ محمد بن محمد الرعيني المعروف بالحطاب
طبع بمطابع الرياض سنة ١٣٧٥ هـ .
- ٣٤ - الأحكام في أصول الأحكام / تأليف سيف الدين علي بن
أبي علي بن محمد الآمدي / مطبعة محمد علي صبيح
وأولاده سنة ٨٧ هـ - ٦٨ م .
- ٣٥ - الآيات البينات / للشيخ الإمام أحمد قاسم العبادي علي
شرح جمع البوامع للإمام المصلي / طبع بمطبعة بولاق بمصر
سنة ١٢٨٩ هـ .

- ٣٦ - تسهيل الوصول الى علم الأصول للشيخ محمد عبد الرحمن
عبد المحلاوى الحنفى / مطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده بمصر سنة ١٣٤١ هـ .
- ٣٧ - كتاب المستصفي من علم الأصول للامام حجة الاسلام أبى
حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي ومعه كتاب
فواتح الرحموت للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين
الأنصارى بشرح مسلم الثبوت فى أصول الفقه أيضا للامام
المحقق الشيخ محب الله بن عبد الشكور رحمهم الله تعالى
الطبعة الاولى بالمطبعة الأميرية ببولا ق مصر المحمية
سنة ١٣٢٤ هـ
- ٣٨ - فواتح الرحموت للشيخ عبد العلى محمد بن نظام الدين
الأنصارى بشرح مسلم الثبوت لمحب الله عبد الشكور مع
المستصفي للفزالي كلاهما فى أصول الفقه - الطبعة
الأولى بالمطبعة الأميرية ببولا ق مصر المحمية سنة ١٣٢٤ هـ
- ٣٩ - حاشية العلامة البنانى على شرح الجلال شمس الدين محمد
بن أحمد المصلى على متن جمع الجوامع للامام تاج الدين
عبد الوهاب السبكي / مطبعة دار إحياء الكتب العربية
لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه . الطبعة الثانية
سنة ١٣٥٦ هـ .

- ٤٠ - جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله للإمام
أبي عمر يوسف بن عبد البر النمرى القرطبي الأندلسي
المتوفى سنة ٤٦٣ هـ / ضبط غريبه وصححه وراجع أصوله
عبد الرحمن محمد عثمان / مطبعة العاصمة بالقاهرة ،
سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٤١ - شرح طلعة الشمس على الألفية المسماة بـشمس الأصول
لناظمها أبي محمد عبد الله بن حميد السالحي .
- ٤٢ - أعلام الموقعين عن رب العالمين . تأليف شمس الدين أبي
عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية
المتوفى سنة ٧٥١ هـ تحقيق وضبط عبد الرحمن الوكيل -
أستاذ العقيدة بقسم الدراسات العليا الإسلامية بكلية
الشريعة / مكة المكرمة مطبعة الكيلاني سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٤٣ - حاشية المطار للعلامة الشيخ حسن المطار على شرح
الجلال الصلبي على جمع الجوامع للإمام ابن السبكي ..
مطبعة مصطفى محمد بمصر .
- ٤٤ - الأحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد علي بن حزم
الأندلسي الظاهري قول بنسخة أشرف على طبعتها
الأستاذ العلامة أحمد شاكر / مطبعة العاصمة بالقاهرة .
- ٤٥ - منتهى الأصول / تأليف السيد مرزا حسن الموسوي /
مطبعة الآداب في النجف الأشرف سنة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م

- ٤٦ - أصول الفقه / تأليف محمد أبوزهرة ، دار الفكر العربي .
- ٤٧ - علم أصول الفقه و خلاصة تاريخ التشريع الاسلامي تأليف
عبد الوهاب خلاف / الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٦ هـ -
١٩٤٧ م .
- ٤٨ - بلوغ السؤل في مدخل علم الأصول للإمام الاصولي محمد
عسنيين مخلوف المدوى المالكي الأزهرى بتحقيق عسنيين
محمد مخلوف / مطبعة مصطفى البابى الطبى / الطبعة
الثانية .
- ٤٩ - اللمع فى أصول الفقه / تأليف الامام أبى اسحاق إبراهيم بن
على بن يوسف الشيرازى الفيروز أبادى الشافعى المتوفى
سنة ٤٧٦ هـ الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م
بمطبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر .
- ٥٠ - منار الأنوار فى أصول الفقه . تأليف المولى عبد اللطيف
الشهير بابن الملك على المنار لأبى البركات عبد الله
بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى الحنفى /
المطبعة النفيسة العثمانية ، سنة ١٣٠٨ هـ .
- ٥١ - ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل
لابن حزم الاندلسى / بتحقيق / سعيد الافغانى /
الطبعة الثانية / دار الفكر ، بيروت سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

- ٥٢ - صفة الفتوى والمفتى والمستفتى . تأليف الإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي ، خرج أحاديثه وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى بدمشق سنة ١٣٨٠ هـ .
- ٥٣ - نزهة المشتاق شرح للمص لأبي إسحاق الشيرازي ، تأليف محمد يحيى بن الشيخ أمان / مطبعة حجازي بالقاهرة ، سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٥٤ - تيسير التحرير شرح العلامة الكامل والاستاذ الفاضل محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي / على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية لكامل الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الشهير بابن الحمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ / طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥١ هـ .
- ٥٥ - غاية الوصول شرح لب الأصول كلاهما تأليف شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الانصارى الشافعى ، الطبعة الثانية / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، سنة ١٣٥٤ هـ /
- ١٩٣٦ م .
- ٥٦ - قص أهل الزينج والالعاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد تأليف العالم الحافظ المحدث الشيخ محمد الغضنفر بن سيدى

عبد الله بن مايابى الجكنى الشنقيطى مفتى المالكية بالمدينة
النورة / سابقا / مطبعة دار احياء الكتب العربية بمصر
سنة ١٣٤٥ هـ

٥٧ - البليل فى أصول الفقه / لسليمان بن عبد القوى الطوفسى
الصرصرى الحنبلى مؤسسة النور للطباعة بالرياض ، الطبعة
الأولى سنة ١٣٨٧ هـ .

٥٨ - القول المفيد فى أدلة الاجتهاد والتقليد / تأليف العلامة
محمد بن على الشوكانى / مطبعة البابى الحلبي بمصر
سنة ١٣٤٧ هـ .

٥٩ - شرح البدخشى منهاج العقول للامام محمد بن الحسن
البدخشى ومعه شرح الاسنوى نهاية السؤل للامام جمال
الدين عبد الرحيم الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ كلاهما
شرح منهاج الوصول فى علم الاصول تأليف القاضى البيضاوى
المتوفى سنة ٦٨٥ هـ مطبعة محمد على صبح وأولاده بمصر .

٦٠ - القول السديد فى بعض مسائل الاجتهاد والتقليد ،
تأليف الشيخ محمد بن عبد العظيم المكي الحنفى تصحيح
وتعليق السيد محمد رشيد رضا ، الطبعة الأولى سنة
١٣٣٢ هـ .

٦١ - التقرير والتحبير ، تأليف ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩ هـ
شرح على التحرير لجمال الدين ابن الهمام المتوفى ٨٦١ هـ

الطبعة الاولى المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٧ هـ
 ٦٢ - الأحكام السلطانية / تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن
 الحسين الفراء الحنبلى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ / مطبعة
 السلي المطبعة الأولى سنة ١٣٥٧ هـ . علق عليه وصحه
 محمد حامد الفقى .

٦٣ - أدب القاضي ، تأليف أبي الحسين على بن محمد بن
 حبيب الماورى البصرى الشافعى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ
 تحقيق مصطفى هلال السرحان ، مطبعة الإرشاد ببغداد
 سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٦٤ - الوسيط فى أصول الفقه الاسلامى للدكتور وهبه الزحيلى ،
 الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ مطبعة دار الفكر ، بيروت
 ٦٥ - العقد الجديد فى الاجتهاد والتقليد ، تأليف محمد
 أيوب البشارى .

٦٦ - الطريقة المثلى فى الارشاد الى ترك التقليد واتباع ما هو
 الأولى ، تأليف محمد صديق حسن خان / مطبعة الجوانب
 امام الباب العالى فى القسطنطينية سنة ١٢٩٦ هـ

٦٧ - لباب النقول فى علم الاصول للعلامة المسعق السيد عبد الله
 ابن محمد المنصور / طبع بالمطبعة السلفية .

٦٨ - الاجتهاد ومدى حاجتنا اليه فى هذا العصر للدكتور محمد
 موسى توانا الأفغانستاني - رسالة دكتوراه مطابع المدنى بمصر .

- ٦٩ - أصول مذهب الامام احمد بن حنبل دراسة أصولية
مقارنة للدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي / الطبعة
الأولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م بمطبعة جامعة عين شمس.
- ٧٠ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للشيخ محمد بن
الحسن العجوى الشعالهبي القاسي ، خرج أحاديثه
وعلق عليه عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري ، الطبعة
الأولى سنة ١٣٩٦ هـ / دار مصر للطباعة .
- ٧١ - حاشية العالم العلامة سليمان الجمل على شرح المنهج
لشيخ الاسلام زكريا الأنصاري / المطبعة الميمنية
بمصر سنة ١٣٠٥ هـ .
- ٧٢ - كتاب الأم تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن ادريس
الشافعي رحمه الله تعالى في فروع الفقه برواية الربيع
بن سليمان المرادي عنه تفرد هما الله بالرحمة
والرضوان . وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم
اسماعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤ هـ
الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولا ق مصر
المحمية سنة ١٣٢١ هـ
- ٧٣ - ميسر الجليل الكبير على مختصر الخليل في الفقه المالكي
تأليف العلامة المحقق مُعَنَّز باب بن عبيد الديانسي ،
الطبعة الأولى دار العربية للطباعة ببيروت لبنان سنة
١٣٩٨ هـ .

- ٢٤- الخرشى على مختصر سيدى خليل وبهامشه حاشية الشيخ
على العدوى / دار الفكر بيروت .
- ٢٥- شرح مراقى السعوى على أصول الفقه للشيخ محمد الأمين
ابن محمد المختار الجكنى الشنقيطى على مراقى السعوى
للعلماء سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوى الشنقيطى
مطبعة المدنى سنة ١٣٧٨ هـ .
- ٢٦- روضة الناظر وجنة المناظر فى أصول الفقه على مذهب
الامام أحمد بن حنبل لشيخ الاسلام موفق الدين ابى
محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى الدمشقى .
- ٢٧- مذكرة : أصول الفقه / تأليف فضيلة الشيخ محمد الأمين
ابن محمد المختار الشنقيطى على روضة الناظر للعلامة
ابن قدامة رحمه الله تعالى من مطبوعات الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة .
- ٢٨- أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء / بحث
قدم لنيل شهادة الدكتوراه فى أصول الفقه من الجامعة
الأزهرية للدكتور مصطفى سعيد الغن / مؤسسة الرسالة ،
سنة ١٣٩٢ هـ
- ٢٩- نزعة الخاطر العاظم شرح روضة الناظر لابن قدامة -
للاستاذ الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران
الدومى ثم الدمشقى / وقف على طبعه محب الدين الخطيب /
المطبعة السلفية بمصر .

- ٨٠- المدّة شرح العمدة في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل
الشيخاني رضي الله عنه ، تأليف بهاء الدين عبد الرحمن
ابن إبراهيم المقدسي .
- ٨١- الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد
القيرواني / جمع الاستاذ المحقق الشيخ صالح عبد السمیع
الآبي الأزهری / مطبعة دار الفكر .
- ٨٢- المفضي لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن
مسعود بن قدامة المتوفى سنة ٦٣٠ هـ على مختصر الإمام
أبي القاسم عمر بن الحسين الشافعي المتوفى سنة ٣٣٤ هـ
ومعه الشرح الكبير تأليف الشيخ شمس الدين أبي الفرج
عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة المقدسي المتوفى سنة
٦٨٢ هـ الطبعة الأولى / بمطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤٨ هـ
- ٨٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة علاء الدين أبي
بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧ هـ ، مطبعة
الامام بالقاهرة .
- ٨٤- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولى النهي لشرح
المنتهى لفيق الحنابلة في وقته منصور بن يونس بن إدريس
البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ مطبعة أنصار السنة
المحمديّة سنة ١٣٦٦ هـ .

- ٨٥ - المجموع شرح المذهب للمعافظ زكريا معى الدين بن شرف
النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ المطبعة العربية بمصر .
- ٨٦ - فتح العلى المالك فى الفتوى على مذهب الإمام مالك ،
لعليش وبهامشه تبصرة السكام فى أصول الأقضية ومناهج
الأحكام للقاضى برهان الدين إبراهيم بن على بن فرحون
المالكي المتوفى سنة ٧٩٩ هـ / مطبعة مصطفى محمد .
- ٨٧ - أسنى المطالب شرح روض الطالب لشيخ الاسلام والمسلمين
فى زمانه أبى يحيى زكريا الأنصارى الشافعى تلمذنا الله
واياه برحمته ورضوانه ، وبهامشه حاشية الشيخ الراسخ
أبو الحباس أحمد الرطلى الكبير الأنصارى قدس الله روحه
تجريد العلامة الأستاذ محمد بن أحمد السوبرى / طبع
المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٣ هـ
- ٨٨ - التمهيد فى تخريج الفرع على الأصول ، تأليف الشيخ
الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوى الشافعى
رحمه الله تعالى الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧ هـ / دار
الإشاعة الإسلامية .
- ٨٩ - منتهى السؤل فى علم الأصول لسيف الدين الآمدى / طبع
بمطبعة محمد على صبح .

- ٩- أحكام التقليد على وجه ان شاء الله لهم مفيد للقاضي
على بن الشيخ الفاضل أبي بكر الجعّال " مخطوطة بمكتبة
الحرم المكي الشريف بمكة المكرمة بعرضها الله تعالى "
- ٩١- أصول الفقه الاسلامي / تأليف شاكر العنبل / الطبعة
الأولى بمطبعة الجامعة السورية سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م
- ٩٢- عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد / تأليف شاه
ولي الله الدعلوي / المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ
- ٩٣- شرح القلويع لسعد الدين التفتزاني على شرح التوضيح
لمتن التنقيح لصدر الشريعة عبد الله بن سمود البخاري
في أصول الفقه .
- ٩٤- الاسلام قبل المذاهب عقيدة وشريعة - لجماعة من نوابغ
العلماء / تصحيح على يوسف / مطبعة الإمام بالقاهرة
بالقاهرة .
- ٩٥- الاحكام في تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضي والإمام
للإمام القرافي شهاب الدين أبي العباس أحمد بن ادريس
المصري المالكي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ .
- ٩٦- المنغول من تعليقات الأصول لأبي حامد الفزالي .
حققه وخرج نصه وعلق عليه محمد حسن هيتو ، ينشر لأول
مرة عن ثلاث نسخ مخطوطة .

٩٧ - العقد الفريد في أحكام التقليد / للشريف نور الدين علي السمهودي الحسنى الشافعى ، مخطوطه بمكتبة الحرم النبوى الشريف . من سنة ٨٩٧ هـ . والمكتبة المذكورة فى المدينة المنورة حرسها الله تعالى .

٩٨ - نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للقاضى ناصر الدين عبد الله ابن عمر البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ ، تأليف جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الاسنوى الشافعى سنة ٧٧٢ هـ وصحه حواشيه المفيدة المسماه سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للعلامة محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية سابقا / المطبعة السلفية .

٩٩ - الفروق للإمام شهاب الدين ابى العباس الصنهاجى المشهور بالقرافى ، مع حاشية عبد الله الأنصارى المسماة بأدراج الشروق على أنواء الفروق ، ومعهما تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الاسرار الفقهية للشيخ محمد على بن حسين مفتى المالكية ، دار الصغرفة والطباعة ببيروت .

١٠٠ - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن

- ١٠١ - ضوابط المصلحة فى الشريعة الاسلاميه ، تأليف محمد سعيد رمضان البوطى ، الطبعة الأولى .
- ١٠٢ - المصباح المنير فى غريب الكبير للرافعى ، تأليف العالم العلامة احمد بن محمد الفيومى ، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ صححه محمد محى الدين عبد الحميد / مكتبة عيسى البابى الحلبي وشركاه سنة ١٣٤٧ هـ ١٩٢٩ م .
- ١٠٣ - ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة للاستاذ طاهر أحمد الزاوى الطرابلسى / الطبعة الأولى بمطبعة الاستقامة بالقاهرة سنة ١٩٥٩ م .
- ١٠٤ - ظهر الإسلام بحث فى تاريخ العلوم والآداب فى القرن الرابع الهجرى . لأحمد أمين ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية .
- ١٠٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب للمؤرخ الفقيه عبد الحى ابن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .
- ١٠٦ - البداية والنهاية لابن كثير / مطبعة السعادة .
- ١٠٧ - الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب لابن فرحون تحقيق محمد الأحمدي أبو النور مدرس الحديث الشريف بجامعة الأزهر .

- ١٠٨ - الفهرست لابن النديم / دار المعرفة للطباعة والنشر
بيروت لبنان .
- ١٠٩ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد
مخلوف / مصورة عن الطبعة الأولى / دار الكتاب العربي
بيروت .
- ١١٠ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني /
الطبعة الأولى .
- ١١١ - طبقات الشافعية الكبرى للإمام تاج الدين تقي الدين
السجكي الطبعة الثانية / دار المعرفة ببيروت .
- ١١٢ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبي بكر علم الخطيب
البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
- ١١٣ - فوات الوفيات والذيل عليها ، تأليف محمد شاکر الکتبی /
تحقيق احسان عباس .
- ١١٤ - كتاب الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب للشيخ الامام
الحافظ الفقيه عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادى
ثم الدمشقي الحنبلي وقف على طبعه وصححه محمد حامد
الفتي ، مكتبة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢ هـ .

- ١١٥ - طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي .
تحقيق على محمد عمر / مكتبة وهبة . الطبعة الأولى
سنة ١٣٩٣ هـ .
- ١١٦ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين للعالم صاحب الفضيلة
عبد الله مصطفى المرافي مدير قسم المساجد بوزارة الأوقاف .
المصرية / الطبعة الثانية / بيروت .
- ١١٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الأديب
مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي /
الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨ هـ .
- ١١٨ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب
والمستعمرين والمستشرقين ، تأليف خير الدين الزركلي .
الطبعة الثانية .
- ١١٩ - المفردات في غريب القرآن الكريم ، تأليف أبي القاسم
الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني . تحقيق
وضبط محمد سيد كيلاني - مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة
الأخيرة .
- ١٢٠ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف عن الكتب
الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل
رحمنا الله وإياهم . ابتدا ترتيبه وتنظيمه ونشره أ . ي . ونسك
وي . ب . منسج ، اتبع نشره ي . بروغمان . مطبعة بريل ، ليدن .
١٩٦٩ م

١٢١ - حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح
المنهاج لابن حجر الهيتمي - دار صادر .

١٢٢ - الاحتجاج تأليف أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب
الطبرسي ٢٢٤/١ - تعليقات وملاحظات السيد محمد باقر
الخراساني ، دار النعمان ١٣٨٦ هـ

١٢٣ - نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية ١١٦/ فما
بعدها ، تحليل فلسفي للعقيدة تأليف أحمد محمود صبحي ،
مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة عين شمس .

فهرس الموضوعات
 =====

الموضوع	الصفحة
المقدمه ومحتوياتها	من ١ - ٥
خطبة البحث	٦
تمهيد يضم علاقة التقليد بحكم أصول الفقه	٧
الباب الأول	٩
مبحث تعريف التقليد	١٠
تعريف المذهب	١٢
تعريف الدليل	١٤
معنى المعرفة التامة للدليل	١٤
تعريفات للتقليد غير وافيه عندي	١٥
مبحث الفرق بين التقليد والاتباع	١٨
تفريق بعض العلماء بين رجوع العامي الى المجتهد وعمله بما أخذ عنه .	٢٠
مبحث حكم التقليد في أصول الدين	٢١
حجج من يجوز التقليد في أصول الدين	٢٢
حجج من يحرم التقليد في أصول الدين	٢٤
مسألة صحة ايمان المقلد أو عدمه في الآخرة	٢٤
اختلاف القائلين بصحة ايمان المقلد	٢٥
اختلاف القائلين بعدم صحة ايمان المقلد	٢٥

الصفحة	الموضوع
٢٧	ما ظهر لي في الفلسفة
٣١	مبحث حكم التقليد في فروع الدين
٣١	ذكر أن الأصوليين ذهبوا في تعريف التقليد مذهبين
٣٣	رأى الشوكاني في التقليد
٣٣	لماذا يقلد المجتهد في رأيه
	ذكر أقوال للمجتهدين دالة على أنهم لم يحيطوا بكل علم
٣٥	الشريعة ..
٣٨	خلاصة الخلاف في التقليد في الفروع
٣٨	تعريف محل النزاع في التقليد في الفروع
٣٩	تفصيل الخلاف في التقليد في الفروع
٤٤	ذكر أدلة المختلفين في حكم التقليد في الفروع
٤٤	حجج من أوجب التقليد - من القرآن الكريم
	ذكر أمثلة مما حوته كتب صحاح الحديث من أقوال الصحابة
	والتابعين دالة على صحة العمل بالفتوى بدون ذكر الدليل
٤٧	عليها ..
٤٨	وجه الدلالة من ذكر هذه الأمثلة
٤٩	حجج الموجبين للتقليد - من السنة
	حجة " " على العاصي باستبعاد فهمه للأحكام من
٥٢	مصادرها ..

- حجج معتزله بغداد على منع التقليد حتى يتبين لمريد
- التقليد صحة اجتهاد المجتهد .. ٥٢
- حجج الشوكاني ومن معه على منع التقليد من الكتاب ٥٤
- حجته على ابطال التقليد بأنه لم يقع في العصور المشهود لهم بالخير .. ٥٦
- حجته على منعه التقليد بأن منعه إن لم يكن إجماعاً فهو قول الجمهور من العلماء ، وما رد عليه به ٥٧
- ذكر كيفية معرفة أن الحكم شرعاً مخالف لما كان عليه المجتهدون في ما دون في كتبهم المنسوبة إليهم ، وما هو واجبنا نحو كتاب ربنا وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .. ٥٩
- احتجاج الشوكاني على ابطال التقليد بمنع تقليد المجتهد الميت إجماعاً ومناقشة ذلك .. ٦٠
- احتجاج الشوكاني لمنع التقليد بأنه لا ضرورة ملجئة إليه لأن هناك واسطة بينه وبين الاجتهاد يمكن أن يسلكها العاصي ٦٣
- حجة أبي عبد الله الجبائي على منع التقليد في الشعائر الاسلامية الظاهرة ٦٥
- حجج ابن عبد البر وابن القيم ومن على منوالهما على منوع التعصب في التقليد من الكتاب العزيز .. ٦٧

- ٦٩ احتجاجهما على منع التعصب في التقليد - من السنة
- ٦٩ احتجاجهما على ذلك من آثار الصحابة رضي الله عنهم
- ٧٠ احتجاجهما على منع التعصب في التقليد بنهي الأئمة الأربعة عن تقليد هم . .
- ٧٠ توجيه نهى الأئمة الأربعة عن تقليد هم
- ٧١ التعصب المذموم في التقليد
- ٧٢ تغالى بعض العلماء في التقليد وبيان بطلانه
- ٧٤ الأصل في ظاهر الكتاب والسنة
- ٧٤ القول الفصل في الأئمة الأربعة
- ٧٦ خلاصة القول في رجوع العاصي الى المفتي
- ٧٧ ذكر الحكم مع دليله مستحسن وليس بضروري
- ٧٨ كلام العز بن عبد السلام في ذم التعصب في التقليد
- ٨٠ حمل الدهلوى لكلام ابن حزم في ذم التقليد ومنعه
- ٨١ الباب الثانى فى المقلد
- ٨٤ المقلد هو المجتهد
- ٨٥ أهم شروط الاجتهاد

الموضوع	الصفحة
حكم التقليد في المسائل المبنية على أصول باطلة ..	٨٩
مثال الحكم المبني على اجتهاد في مقابلة نص من القرآن الكريم	٩٠
مثال الحكم المبني على قياس ^{في} مقابلة السنة	٩١
مثال الحكم المبني على اجتهاد في مقابلة الاجماع	٩٢
مبحث تقليد الصحابة رضي الله عنهم	٩٤
حجج القائلين بمنع تقليد الصحابة رضي الله عنهم	٩٥
حجج المجيزين لتقليد الصحابة رضي الله عنهم	٩٧
رأبي في المسألة " أسأل الله عفوه "	٩٨
مبحث تقليد المفضل مع ^{وجود} الأفضل	١٠١
حجج القائلين بجواز تقليد المفضل مع وجود الأفضل	١٠٢
رأى للفرالي في المسألة	١٠٥
حجج القائلين بمنع تقليد المفضل مع وجود الأفضل	١٠٦
رأبي في المسألة " أسأل الله مغفرته "	١٠٦
مبحث تقليد المجتهد الميت والخلاف فيه	١١٠
حجج المجيزيين لتقليد المجتهد الميت	١١٠
حجج من منع تقليد المجتهد الميت	١١١

الموضوع	الصفحة
القول الثالث في المسألة وهو أنه يجوز تقليد الميت إن فقد الحى ..	١١٤
القول الرابع في المسألة وهو أنه يجوز ذلك بشرط أن ينقله عنه مجتهد في مذهبه ..	١١٤
خلاصة ما يظهر في المسألة " أسأل الله عفوه "	١١٦
مبحث من هو المقلد	١١٧
الخلاف في من ينطبق عليه اسم العاصي	١١٨
ما رأيته في المسألة " أسأل الله رحمته "	١٢٢
مبحث هل يجوز للمجتهد أن يقلد مجتهد آخر أم لا والآراء في ذلك ..	١٢٤
حجج من يجوز تقليد المجتهد لمجتهد آخر ..	١٢٦
حجج المانعين من تقليد المجتهد لمجتهد آخر ..	١٢٨
حجة أصحاب الشافعى على جواز تقليد المجتهد لمجتهدى الصعابة دون غيرهم ..	١٣١
حجة محمد بن الحسن ومن وافقه على جواز تقليد المجتهد لمن هو أعلم منه ..	١٣٢
حجة من يقول بجواز تقليد المجتهد للمجتهد عند ضيق الوقت	١٣٢

الموضوع	الصفحة
هجة من يقول بتقليد المجتهد لمجتهد آخر فيما يخص نفسه دون ما يفتى به غيره ..	١٣٣
مبحث طبقات المقلدين ..	١٣٤
بيان كيفية تقليد المجتهد المطلق غير المستقل والمجتهد المنتسب - للمجتهد المطلق ..	١٣٩
مبحث التقليد للعمل والإفتاء والقضاء وهل يجب اتباع الراجح أم لا ..	١٤٣
المسألة الأولى في اختلاف العلماء في حكم التقليد للإفتاء والقضاء ..	١٤٤
حجج المانعين من التقليد للإفتاء والقضاء ..	١٤٤
ملخص هذه الحجج ..	١٤٦
هجة القائلين بجواز التقليد للإفتاء والقضاء ..	١٤٨
المسألة الثانية في كيفية التقليد للإفتاء والقضاء وحكم اتباع الراجح في الفتوى ..	١٥٠
القول في كيفية التقليد للإفتاء وما ينبغى للمفتى تقليدا ..	١٥١
ذكر أمثلة لنقل فتاوى ونسبتها إلى أصحاب المذاهب وهي خلاف مذاهبهم - مما يدعو إلى التثبت في الفتوى تقليدا ..	١٥٢

الموضوع	الصفحة
شروط المفتي المقلد والخلاف فيها ..	١٥٤
رأى فى هذه المسألة " أسأل الله التوفيق "	١٥٥
القول فى التقليد للقضاء والخلاف فيه ، وكيفية ذلك وحكم	
اتباع الراجح فى القضاء ..	١٥٨
رأى فى المسألة أسأل الله رحمته "	١٦١
ما قاله بعض العلماء من جواز العمل والفتوى بالمرجوح ،	
وما شرطه لذلك والجواب عنه ..	١٦٣
مبحث حكم رجوع المقلد عما قلّد فيه وخلاف الأصوليين فى ذلك	١٦٥
حمل ابن عابد بن امتناع رجوع العامى عما قلّد فيه على أحد	
أمرين ، وبيانهما ..	١٦٦
ما ترجح لدى فى المسألة " أسأل الله عفوه "	١٦٩
مبحث التزام المقلد بذهب معين والخلاف فى ذلك ..	١٧١
ما احتج به المانعون لرجوع المقلد عن مذهب الذى التزمه	١٧٢
المذهب الثانى فى المسألة ..	١٧٣
المذهب الثالث فى المسألة ..	١٧٣
رأى فى المسألة " أسأل الله عفوه "	١٧٥
مبحث تتبع الرخص تعريفه والخلاف فيه بين العلماء ..	١٧٦

الموضوع	الصفحة
منشأ الخلاف في المسألة	١٧٧
قول من منع تتبع الرخص وحجتهم على ذلك	١٧٧
قول من جوز تتبع الرخص وما احتج به ..	١٧٨
قول من أجاز بشرط أن لا يكون ذلك لمجرد التلهي والمبث	١٨١
قول من أجاز تتبع الرخص بشرط أن لا يؤدي إلى التلفيق ..	١٨٢
رأى في هذه المسألة " أسأل الله رحمته "	١٨٢
مبحث التلفيق - تعريفه ومثاله ..	١٨٧
حجج من أجاز التلفيق ..	١٨٨
عجة من منع التلفيق ..	١٨٩
المذهب الثالث في المسألة ..	١٩١
ذكر صورة لا يجوز فيها التلفيق عند أحد ..	١٩٢
حكم التلفيق وتتبع الرخص في التكاليف الشرعية ..	١٩٣
خاتمة البحث وما انتهت إليه نتائج البحث في التقليد	٢٠٦-١٩٦
فهرس المراجع ..	٢٠٧-٢٢٨

(تمت والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه

وسلم تسليماً)